مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

محضر الجلسة 470

التاريخ : الجمعة 14 ذو القعدة 1426 موافق 16 دجنبر 2005

الرئاسة : المستشاران السيدان أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين ومحمد فضيلي الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين

التوقيت : 4 ساعات و20 دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة والربع مساءا

جدول الأعمال : مناقشة الميزانيات الفرعية والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين،

السيد الوزير،

حضرات السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة لمناقشة مشاريع القوانين و الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجن الست لمجلس المستشارين و هي:

أولا: لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية،

ثانيا: لجنة الخارجية و الحدود و المناطق المحتلة و الدفاع الوطني،

لجنة الداخلية و الجهات و الجماعات المحلية،

لجنة المالية و التجهيز و التخطيط و التنمية الجهوية،

لجنة العدل و التشريع و حقوق الإنسان،

لجنة الفلاحة و الشؤون الاقتصادية.

كما سنخصص جلسة موالية للتصويت على الجزء الثاني و على مشروع المالية برمته. إذن نستهل مناقشة مشاريع ميزانيات القطاعات المرتبطة بلجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية في البداية أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة ليقدم تعليق حول التقرير، و إذا اعتبرتم أن التقرير قد وزع فنفتح باب المناقشة، و أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد خيري بلخير، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي إخواني المستشارين،

أتشرف أن أتدخل في ميزانية المشروع قطاع الرياضة برسم سنة 2006، إن للرياضة دور أساسي في علاقتها المتبادلة مع مختلف المجالات التربوية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية، و نعتبر هذا القطاع رهانا أساسيا لفسح المجال أمام شبابنا و هذا من طبيعة الحال لن يتأتى إلا لتوسيع قاعدة ممارسة الرياضة عبر كافة جهات المملكة بناء على إستراتيجية واضحة ترمي بالأساس إلى تأهيل الرياضة بمختلف تخصصاتها مجالاتها، و هنا لابد من تركيز الاهتمام بكافة المشاكل كالرياضة المدرسية التي تعتبر رصيد الانتقاء الطاقة الرياضية الواعدة، لا يمكننا عن الممارسة الرياضية بمعزل عن البنيات التحتية و التجهيزات الأساسية بشراكة مع كافة مكونات المجتمع سواء منها الجماعات المحلية، أو المجالس الإقليمية أو الجهوية، أو المؤسسات الوطنية من أجل تنويعها بتراب المملكة.

أما بخصوص الموارد البشرية، فتكوين الأطر و تطوير الخبرات في المجال الرياضي أصبح من الضرورة بمكان نظرا للبعد الذي أصبحت تعرف الممارسة الرياضية على المستوى الوطني و القاري و الدولي.

و اعتبارا للدور الريادي لممارسة الرياضة في خدمة التربية و الصحة و السلم و التعايش بين مختلف الشعوب أصبح مفروضا على بلادنا و بالخصوص الاحتراف، نعلم أن الجامعة تعمل في هذا الإطار، لكن أي احتراف نعني هذا الاحتراف الوطني أو الدولي؟ كيف نطلع لاحتراف الأندية بدون تأهيلها و انعدام الإمكانيات مع العلم أن الاحترافية أصبحت مقاولة تجارية تنتج و تستفيد.

إن للتحولات الدولية تأثير في المجال الرياضي في بلادنا لما يفرض تطوير المؤسسات و توسيع القاعدة للتخصصات، و اعتماد مشروع حقيقي لتأهيل الرياضة الوطنية و جعلها في مستوى التحديات، و في هذا الإطار لابد من تخصيص وقفة تحليلية لما طلعت علينا به الجهات المسؤولة عن قطاع الرياضة من عمل تنعت بمشروع إبرام اتفاقيات بين الحكومة و الجامعات الرياضية، و لنا ملاحظة هامة في هذا الصدد، إن المشروع التأهيلي الذي تنعكس أهدافه على فئات عريضة على المجتمع القاعدي لممارسة الرياضة المفروض كذلك أن تكون فيه الاستشارة الواسعة مع كافة المتدخلين من فاعلين و رياضيين و عصب من أجل إعتناء بالاقتراحات و الدرس و التحليل، و هذا ما لا نلمسه خلال كافة مراحل إعداد هذا المشروع، فخلال مناقشة ميزانية هذا القطاع باللجنة المختصة أثيرت ملاحظات تهم التسيير المالي و التقني للجماعات عموما و ألعاب القوى خصوصا التي تعرف نوعا من الارتجال في اتخاذ القرار و التسيب في صرف المال العام، و على سبيل المثال لا الحصر، فأثناء تنظيم بطولة العالم للفتيات التي أقيمت بمراكش خلال هذه السنة، تم صرف 13 مليون درهم و بخسارة 7 ملايين درهم و النتيجة صفر ميدالية، فبمجرد قراءة بسيطة لهذه الأرقام و النتيجة يتضح أن الشأن

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الرياضي خصوصا في جميع أنواع الرياضة لا يعرف تطورا نوعيا و إن القائمين على الرياضة لا يعتمدون في التسيير لا البرامج الواضحة الأهداف، و إن تسييرهم يبقى تسييرا فردي و ارتجالي تحكمه الدوافع الشخصية، إننا نعتبر لإقصاء القاعدة و ما تعتزم الجهات المسؤولة العمل به لتحضير الجموع العامة نوعا من التحايل و ضربا للديموقراطية و المشروعية.

إن جواب الحكومة على التساؤلات المطروحة خلال اللجنة لا علاقة لها بالواقع، كون الحكومة تصرح بأنها عقدت جموع عامة وفق المقتضيات القانونية في إطار احترام الديموقراطية و الشفافية، نجد أن أشخاص سيشتغلون بطرق لا تمت لهذا المبدأ بشيء، و تزرع التفرقة و الصراعات و لنا وثائق و حجج تشهد على هذا إننا نعتبر أن الجموع أداة حقيقية و فعالة في مجال المراقبة، كما أن التصريح بأن المراقبة المالية و التدقيق في الحسابات من طرف مكاتب الخبرة المحاسباتية يكون سنويا، هذا كله لا أساس له من الصحة مع العلم أن تطبيق المقتضيات الواردة في هذا الرد هو ما يجب أن يسود كافة مراحل تسيير هذه الجامعة، و هنا نستغرب إلى أي حد ستبقى طريقة التسيير هكذا؟ و هل الحكومة عاجزة على وضع حد لمثل هذه الممارسات الأحادية في اتخاذ القرارات و انعدام الاستشارة، إننا نؤكد مرة أخرى على عنصر الاستشارة، نحن مع تأهيل رياضتنا شريطة الأخذ باقتراحات و ملاحظات كافة الأطر المعنية، فكيف يعقل أن قطاع الرياضة يدعم الجامعات بالأطر الإدارية و التقنية في حين نجد أن إطارا تقنيا يتقاضى رواتب كراتب بوزارة و تعويض عن الجامعة يضاف ثلاثة أو أربعة مرات أجرته، ويستفيد من عدة تعويضات كالتعويض السنوي و مداخيل أخرى، في حين لا يؤدي الضريبة عن كل مداخيله، و يوميا نجد أن عددا من المتخرجين يقومون بوقفات و اعتصامات أمام مقر قطاع الرياضة و أمام البرلمان و فيهم من أحرق نفسه من أجل وظيفة، و هنا نتساءل مع الحكومة فأين هي مراقبة هؤلاء الأشخاص؟

إن ملاحظتنا و اقتراحاتنا تنبع من غيرتنا على المصلحة العامة عموما و القطاع خصوصا، و نتمنى من الحكومة أن تأخذ مأخذ الجد و لا تعطيها أي تأويل سياسي أو مصلحي لأن هذا القطاع في منأى عن كل المزايدات، إنها حقائق يجب فتح تحقيق بشأنها للوقوف على مواطن الخلل و تصحيح مسار هذا القطاع و السلام عليكم و رحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، ننتقل إلى المتدخل الموالي و هو من فريق الحركة الشعبية المستشار الأستاذ إدريس مارون فل يتفضل مشكورا.

السيد المستشار إدريس مرون:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير،

زملائي،

باسم الحركة الشعبية أقدم مداخلتي، إن سنة 2006، جاءت بعد إنهاء الشوط الأول من العشرية لإصلاح نظام التربية و التكوين، و في هذه السنة الثانية من الشوط الثاني منه، و من المفروض أن نكون قد بلغنا في الإصلاح نسبة مئوية انطلاق تعادل الثلثين انطلاقا من أن الزمن الذي مر به الإصلاح هو السنة السابعة و بالتالي أكثر من الثلثين في عمره.

نعتقد أن هذه السنة من خلال الميزانية المرصودة للتعليم لن تمكن من تدارك التعثر الذي يعرفه الإصلاح و تعكس عدم تعبئة الجهود للإصلاح الكيف و الكم لمنظومتنا التربوية، فعلى مستوى حصيلة المنجزات المتركزة على الدعامات التسعة عشر التي اعتمدها الإصلاح لمنظومتنا التربوية و نأسف للتأخر الحاصل في أغلبيتها رغم أن البرلمان قام بدوره في ما يتعلق بالجانب التشريعي و ذلك خلال جلساته الاستثنائية التي خصصت لذلك إيمانا منه بأن التعليم لا بد و أن نأخذ الأولوية القصوى التي حظي بها من طرف جلالة الملك و كل القوى الحية بهذا البلد حيث تم تموقعه في الأولوية الثانية بعد الوحدة الترابية، كما أن البرلمان بغرفتيه و منذ سنة 1999 و هو يدفع بالحكومة و يطلب منها بإلحاح أثناء دراسة القوانين المالية السالفة و من خلال الأسئلة الكتابية و الشفهية المتعددة التي يقدمها السادة البرلمانيون، أن تلتزم بوضع الآليات الضرورية من أجل إنجاح هذا الورش الوطني.

و إذا كان البرلمان يدعم هذا القطاع و يعطيه ما يستحقه من عناية فإن الحكومة بالمقابل لا تعكس هذه الأهمية من خلال برامجها و على الخصوص مقتضيات القانون المالي لهذه السنة كما هو الشأن في السنوات السالفة، إذ أنها لا تخفي ما هو مطلوب من الزيادة في ميزانية الاستثمار السنوية و كلما أقدمنا داخل لجنة المالية على إدخال التعديلات من أجل رفع مستوى اعتمادات التجهيز و الاستثمار كما حدده ميثاق التربية و التكوين في 5 ٪ كل سنة إلا و يردُّ علينا بالرفض.

إن عدم إعطاء العناية الكافية لهذا القطاع جعل توسيع التعليم و تعميمه يتأخر بل و في بعض الأحيان يتراجع مثلما حصل سنة 2003-2004 إن الوزارة لم تأت بشيء هذه السنة بخصوص توجيه التلاميذ نحو المسالك العلمية و التقنية و المالية حيث أن أعداد التلاميذ بهذه المسالك انخفض لترجع بالعكس المسالك الأدبية و القانونية عكس ما هو مخطط له مما قد يعزز و يكرس انفصال التكوين عن سوق الشغل.

السيد الرئيس،

أما بخصوص ملائمة نظام التربية و التكوين مع المحيط الاقتصادي فإن مرجعيات التكوين المكيفة مع التناوب والتعليم و التكوين المستمر للمكفوفين و إرساء شبكات التربية و التكوين لم تعرف بعد انطلاقها، مع العلم أن البعض منها و على الخصوص إرساء شبكة التربية و التكوين لا تتطلب أموالا في ميدان التنظيم البيداغوجي فإنه هو الآخر يعرف تأخرا على مستوى الإصلاح الجامعي، أما البرامج و المناهج فنعتبر أن مجموعة الكتب التي تم اعتمادها من طرف الوزارة فهو شيء سيتوجب

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الشكر و الثناء، و نذكر بهذه المناسبة أن الهدف منه هو تحرير المعلم و الأستاذ داخل القسم من الكتاب الوحيد إلا أن هذا المبتغى لم نصله بعد وقد لجأت مصالح الوزارة إلى اعتماد كتاب وحيد في كل مستوى و في كل مادة يتم العمل به داخل مقاطعته أو بلدية ما، و قد خلق هذا الإجراء متاعب كثيرة لآباء و أولياء التلاميذ لعدم توفر الكتب بالقدرة الكافية على مستوى المقاطعات والجماعات، فنتمنى أن يكون هذا الإجراء مرحليا و أن ينتهي العمل به خلال الموسم الدراسي 2005-2006 ليصبح المعلم و الأستاذ فعلا غير مقيد بالكتاب الوحيد و الناشر غير مقيد بمقاطعة أو بلدية محددة، و تجدر الإشارة أيضا أن برامج التربية و التكوين يحدد الثلث منه أي 70 ٪ على الصعيد الوطني و 30 ٪ تحدد على مستوى الجهة و هذا الثلث لم يعرف طريقه الآن إلى الإعداد لتكون الجهة حاضرة بخصوصياتها ضمن برامجنا التعليمية.

إن تحسين تدريس اللغات لم نتمكن من ملامسة جودته بعد، ولو أن إدخال تعليم اللغة الأمازيغية قد تم في بعض المدارس الابتدائية و أن اللغة الأولى الأجنبية قد تم العمل بها على مستوى السنة الثانية من الابتدائي، و اللغة الثانية من السنة الثالثة إعدادي، فإن تلامذتنا يبقوا بعيدين عن جودة تدريس اللغات بما فيها العربية بسبب اكتظاظ الأقسام وانعدام الوسائل الحديثة و عدم تهيئ العدد الكافي من الأساتذة كما و كيفا، كما أن فتح شعب اختيارية لتعليم اللغة العربية العلمية و التقنية و البيداغوجية و إعداد مخطط لتطوير تعليم اللغات الأجنبية يبقى دون إنجاز.السيد الرئيس،

أما بخصوص استعمال تكنولوجيا الإعلام و هي دعامة أساسية لا يمكن أن تستغني عنها منظومتنا التربوية، بدءا بالمدرسة الابتدائية و نهاية بالجامعة، فإن هذه الدعامة تعرف هي الأخرى تؤخرا واضحا رغم ما نطلع عليه يوميا من أخبار حول تجهيز المدارس بمراكز معلوماتية و خزانات المتعددة الوسائط فإن ملامستنا اليومية لواقع المدرسة المغربية لا يجعلنا مطمئنين على هذا الورش الذي لا يسير بجدية، و خصوصا أننا لم نقم بأولى الخطوات الضرورية و تتعلق بتكوين العدد الكافي و الضروري للمكفوفين في المعلوميات، و على مستوى تشجيع التفوق و التجديد و البحث العلمي فإن إحداث ثانويات مرجعية و تفعيل الصندوق الوطني و الابتكار المحدث بموجب قانون 2001 لم يفعل بعد و لم ينطلق من أجل بلوغ المبتغى من هذه الدعامة.

الموارد البشرية: فإننا نثمن إحداث مؤسسة محمد الخامس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين كما يجني عملها الجاد و تنويع خدماتها لفائدة رجال و نساء التعليم الذين نكن لهم كل التقدير و الاحترام، كما نهنئ كل الذين سويت أوضاعهم المادية و لا تفوتنا هذه المناسبة بدعم مطالبهم لما لهم من قيمة إضافية يمكن أن تكون الرافعة الأساسية لمجتمعنا، كما نطلب أيضا أن تراجع التكوينات الأساسية للأطر البيداغوجية و الإدارية و توضع لهم برامج مدققة للتكوين المستمر ضمانا لتعليم أحسن لأطفالنا و رجالات غد هذه البلاد. إننا نطالب على أن تخصيص مؤسساتنا بالعالم القروي داخليات و إقامات سكنية للطلبة الراغبين في ذلك، كما نطالب أيضا تقوية التجهيزات و التأطير الصحي بالمدارس و الجامعات و إحداث نظام تعاضدي ضد المرض لفائدة الطلبة تدعمه الدولة، كما نؤكد على ضرورة وضع برامج مكيفة مع وضعية المعوقين بالمؤسسات المدرسية.

السيد الرئيس،

زملائي،

نسجل بارتياح إقرار اللامركزية و اللاتمركز في نظام التربية و التكوين من أجل إرساء اللبنات الأولى في استقلال الجامعات و نتمنى لها النجاح و التوفيق لتظهر لمن كان يشكون في ذلك بأن الجامعة المغربية قادرة على تقدير الاستقلالية من خلال تدبير معقلن و حكامة ناجعة و إنتاج منتوج أفضل، كما نحيي إحداث الأكاديميات الجهوية التي نود أن تكون سلطة جهوية مستقلة لكل ما للكلمة من معنى، كما نذكر بهذه المناسبة ضرورة التخفيف بعبء هذه المؤسسات بتكليف وزارات أخرى متخصصة في ما يتعلق بالبناءات المدرسية و الإصلاحات لمختلف المقرات و المؤسسات التابعة لكل من الجامعات و الأكاديميات اعتبارا لما نلاحظ اليوم من تأخر في إنجاز المشاريع، وانعدام المخاطر المتخصص الكفء في إقامة مثل هذه المشاريع التي إذا لم نتمكن التحكم في إنجازها يترجم ذلك مباشرة بالتأخير في تعميم التعليم و توسيعه و جودته.

إن إحداث هيئات للتنسيق الدائم بين الأكاديميات الجهوية و الجامعات من شأنه أن يمد الجسور المعرفية داخل منظومة التربية و التعليم و يقلل من الاختلالات الناتجة عن غياب التنسيق اللازم لتوجيه الطلبة توجيها صائبا، و لا ننسى الفائدة الكبرى في إشراك الهيأة المسيرة في المدارس الثانوية من آثار إيجابية في تعميق اللامركزية و اللاتمركز في قطاع التربية و التكوين، و من هذا المنطلق نطلب التعجيل بجعل المعاريف التي تحتاجها الثانويات تسيير على مستوى هذه الأخيرة في إطار ما يعرف ب سيكما: SIGMA.

أما بخصوص الدعامة المتعلقة بتحسين الحكامة و التقويم المستمر لنظام التربية و التكوين فإننا نتسائل عن أسباب التأخر في إحداث الهيأة الوطنية لتتبع و تقويم النظام التربوي حيث تعتبر بمثابة الرادار المعول عليه في الإطلالة على الخلل قبل وقوعه و تجنبه في الوقت المناسب درءا لضياع الوقت و الوسائل و تجنب ما قد يضر بطلبتنا خلال مرحلة دراستهم و أثناء ولوجهم عالم الشغل، و في هذا الإطار نص ميثاق التربية و التكوين على ضرورة تقديم الحصيلة السنوية و أفاقها أمام البرلمان كما جاء بضرورة تقديم تقريرات مماثلة للأكاديميات الجهوية على مستوى الجهات و لكننا لا نزال بعيدين عن هذا.

تشجيع القطاع الخاص: إن ميزانية التربية و التكوين تأخذ أكثر من ربع ميزانية الدولة، دون أن تستطيع الرفع من الجودة من منظومتنا التربوية، و بما أن تعبئة موارد التمويل الأخرى من جماعات محلية و

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

غيرها، لم تفعل بعد، فإن الدولة اعتمدت سياسية تشجيع القطاع الخاص للتخفيف من العبء الذي تتحمله و حددت سقف رفع مساهمة هذا القطاع إلى 20 ٪ في أفق 2010 إلا أنه مع الأسف الشديد هذه النسبة تبقى الآن في أقل من 5 نقط، و لم يتبق على بلوغ 2010 سوى أربع سنوات.

إن هذا الطموح سيلتزم بوضع آليات تحضيرية متعددة و بكل سرعة إذا كنا فعلا نريد تحقيق السياسة التي حددتها الدولة و تشاركها فيها من خلال ميثاق التربية و التكوين كل القوى الحية ببلادنا، مع الأسف الشديد كلما عدنا إلى الواقع وجدنا أن بلوغ هذا الهدف مستحيل في الوقت المحدد لها اعتبارا للعراقيل المتعددة التي تعترض طريقه فعلى مستوى الترخيص لبناء المؤسسات التعليمية و التكوين المهني فإن مصالح مختلف الإدارات المحلية بما فيها الجماعات و العمالات و وكالات التعمير تعتبر هذه الملفات على أنها أقل من عادية و قد يأخذ الترخيص أكثر من سنة و على مستوى الترخيص بممارسة التدريس، فهذه رحلة أخرى يجب أن يتحلى من يريد أن يركبها بصبر أيوب و أن يتناسى الضوابط القانونية و المساطر الإدارية و حقوق المواطن أمام الإدارة، و أن يحضر كل ما يطلب منه من وثائق جلها لا علاقة لها بالملف.

من هذا المنطلق، أود أن أشد الأنظار إلى ضرورة تحسيس إدارتنا خصوصا منها تلك التي هي على علاقة بالمواطنين بمسؤوليتها أمام التاريخ و اتجاه الأجيال القادمة، كما ألح على ضرورة تبسيط المساطر الإدارية و إلغاء الوثائق غير الضرورية في كل ترخيص و تلاشي التكرار في إحضار الوثائق ذات المضمون الواحد و الأسماء المختلفة.

على المستوى الجبائي: تعتبر الآن المؤسسات التعليمية على أنها مؤسسات استثمارية تجارية و بالتالي فهي ملزمة كأي شركة من هذا النوع غير أن مدونة التجارة لا تعتبرها من ضمن الشركات التجارية فهي تسدي خدمات من واجب الدولة أن تقوم بها على اعتبار إلزامية التعليم من 6 سنوات إلى 15 سنة و أن الدولة غير قادرة عليها، من هذا المنطلق يجب التعامل معها من منظور آخر يدخل في إطار السياسة العامة للدولة باعتبارها مرفقا عمومي استراتيجي يجب تحفيزه، إن ميثاق التربية و التكوين أكد على ضرورة وضع تدابير تشجيعية ضمن القوانين المالية السنوية و ذلك في انتظار أن نضع نظام جبائي ملائم تحفيزي لقطاع التعليم الخاص لفترة تمتد إلى عشرين سنة، و تمشيا مع روح ميثاق التربية و التكوين فإن أعضاء البرلمان يضعون كل سنة تعديلات بخصوص القانون المالي ترمي إلى تحقيق التدابير التشجيعية المذكورة سالفا، إلا أنها ترفض كل سنة من طرف وزارة المالية ليبقى ما جاء به ميثاق التربية و التكوين بخصوص القطاع الخاص ملازما مكانه دون إعمال و لا تفعيل، و يبقى على الدولة أن تبحث بسرعة على وسائل مالية إضافية لسد الثغرة التي سيتركها القطاع الخاص الذي كان معولا عليه. .

التعليم الأولي: إن التعليم الأولي يعتبر بحق المنطلق نحو تكوين شخصية الطفل و إبراز اهتماماته و توجهاته ومنه ينطلق تكافئ الفرص لكل أطفال المغاربة، إن هذا القطاع موكول على الخصوص للقطاع الخاص و لا يوجد هناك قانون بشأن تنظيمه، إلا أن مصالح الوزارة عوض أن تساهم في تطويره و دعمه بالتوجيه و إبداء الرأي فإنها تقف حجرة عثرة أمام توسيعه و الرفع به إلى الأمام و هذه سياسة غير مقبولة و هي مبنية على "ما ندير ما نخلي اللي يدير" وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للمستشار المحترم الموالي السيد بوسلهام بيطان فل يتفضل مشكورا.

السيد المستشار بوسلهام بيتا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

الإخوة المستشارين،

السيد و السادة الوزراء،

يشرفني أن أتدخل باسم الفرق الحركية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المندمجة ضمن اختصاصات اللجن التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية برسم السنة المالية 2006 باعتبارها قطاعات استراتيجية لتنمية البلاد و جعلها قادرة على الانتقال من مجتمع متفاوت اجتماعيا و مجاليا إلى مجتمع متضامن مبني على تقليص الفوارق بين الطبقات و كذا مناسبة تمكنها من طرح كل الإشكاليات و الملاحظات حول الميزانية و كذا السياسة العامة للقطاعات الحكومية و ذلك تماشيا مع ما أكده التقرير الأخير للبنك العالمي الذي صدر منذ بضعة أيام و الذي أكد فيه في ما يخص المغرب بأن البطء في اتخاذ القرار و تفعيله في المغرب يعرقل القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها رفع وثيرة النمو الاقتصادي كفيل بمشكل دائرة الفقر و معالجة مشكل البطالة.

السيد الرئيس:

في ما يتعلق بقطاع التربية الوطنية، نعتبر بأن مناقشة هذه الميزانية تشكل فرصة سانحة للوقوف على إنجازات الحكومة في هذا القطاع الذي يعتبر الأداة الأساسية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي الناجح يهدف إلى مواجهة التحديات المطروحة على البلاد، غذ لا يخفى على أحد الأرقام المهولة لعدد الأميين والأطفال غير المتمدرسين زيادة على التصدع الذي أصاب كيان الأسر المغربية نتيجة لعدم مسايرة المدارس العمومية لنظام التوقيت المستمر المعمول به داخل الأسلاك الوظيفية العمومية.

مما يدعونا بالمطالبة بالإسراع بتنمية البنيات التحتية الأساسية بصفة استعجالي للمؤسسات التعليمية و تعميم المطعم المدرسي و

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إحداث داخليات و دور الطلبة، كما ندعو الوزارة الوصية في إعادة النظر في تزويد الداخليات بالتجهيزات و المواد الأساسية و كذا توظيف الأشخاص المؤهلين ذوي الخبرة داخل المطاعم المدرسية تفاديا لحدوث أي مشكل صحي يكون ضحيته التلاميذ كما نطالب لتوفير المزيد من المنح المدرسية خصوصا الساكنة القروية، و أن يتم تقريب المدرسة من مستعمليها عن طريق عقلنة تموقع البنايات المدرسية.

بالنسبة للعالم القروي، لا يسعنا إلا التأكيد على أن نتائج التعليم بهذا الوسط القروي ضعيفة جدا لعدة عوامل اقتصادية و اجتماعية و بنيوية من جهة، و إلى العرض التربوي من جهة أخرى، إذ أن العرض التربوي بالوسط القروي ليس كافيا و غير مناسب سواء على مستوى الكم أو الكيف و ما بين المشاكل التي تحول دون تطور التعليم بهذا الوسط مشكل المدارس الخيامية المتواجدة خصوصا في المناطق الجنوبية و التي تفتقر إلى ابسط وسائل التلقين التعليمي نظرا لعدم تلقيها الدعم من أية جهة حكومية و لضعف الميزانية المخصصة لها من طرف الجماعات المحلية و كذا مشكل النقص الحاصل في الإعداديات و الداخليات التابعة لها مما يجعل مواصلة الأطفال القرويين لدراستهم أمر صعب المنال عن لم يكن مستحيلا و كذا غياب أو بعد المدارس عادة ما يؤدي إلى عدم تشجيع التمدرس و الانقطاعات عن المدرسة و هذا ما يفسر ضعف ولوج التلاميذ بالعالم القروي بين التطور الثاني للتعليم الأساسي، زيادة على ضعف مستوى دخل الآباء الذي يشكل عاملا حاسما على مستوى تمدرس الأطفال، لدى نطالب بتقليص الفوارق سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو على نطاق المناطق الجغرافية، و أن تقوم الدولة بتشجيع داخل العالم القروي عن طريق تحمل كل مصاريف الدراسة بالنسبة للعائلات المعوزة.

السيد الرئيس،

لا يجادل اثنان أن أحسن استعمال لأي مجتمع هو ذلك المعقلن بالعنصر البشري و ما الأشواط التي قطعتها الدول جنوب شرق آسيا لأخذ مثال على ذلك، فالاستثمار في ميدان المعرفة و التكنولوجيا عبر الجامعة و التعليم العالي بصفة عامة و البحث العلمي بصفة خاصة هو القنطرة الحقيقية للعبور إلى وجهة علمية أفضل و الأساس لتحقيق الاستمرار في عالم متقدم و كذلك أنجع سلاح لمواجهة تحديات الألفية الثالثة حتى تتمكن بلادنا من مسايرة التقدم التكنولوجي حتى لا تتسع الهوة أكثر بين المغرب و شركائه الاقتصاديين و من ثم فإننا ننادي دائما بألا يتم التعامل مع هذا القطاع البالغ الأهمية على أساس أنه قطاع استهلاكي، بل على أساس أنه قطاع ذو مردودية أكيدة على مدى المتوسط البعيد ما دام يتصل بأساسيات تحقيق الإقلاع الاقتصادي لبلادنا.

السيد الرئيس،

في ما يخص قطاع الصحة، فإنه لا يسعنا في البداية بالعرض القيم و الشامل الذي تقدم به السيد الوزير أمام اللجنة، إلا أن رغم ذلك يظل التحسن حاصل محدودا مقارنة من جهة مع المعادلات التي تسجلها الدول في نفس المستوى الاقتصادي خاصة بالنسبة لمساحة الأم و الطفل، كما نلاحظ السيد الوزير انتشار ظاهرة الخطأ الطبي الذي يؤدي في بعض الأحيان بحياة الأم أو الطفل أو هما معا، أو حدوث عاهة مستديمة لأحد الأطراف في ظل غياب أي تدخل للوزارة للحد من التلاعب بأرواح الأبرياء من طرف الأشخاص الدخلاء على الوسط الطبي سواء في القطاع العمومي و الخاص و بالوزارة، و مع ذلك يشكو قطاع الصحة من صعوبات في التمويل و من ضعف في نظام التضامن الممثل بالخصوص في غياب الآليات المؤسساتية تتكفل بتحمل نفقات العلاج المخول للسكان المعوزين و في هذا المضمار نطالب الوزارة بإمداد المناطق المحتاجة بالتجهيزات الصحية و كذا السهر على صيانتها بانتظام و الرفع من مستوى المستشفيات الموجودة بغية تحسين جودة الخدمات و الزيادة في الإنتاجية، كما ندعو السيد الوزير إلى برمجة شبكة الخدمات الصحية الأساسية على ضوء معايير تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجغرافية و وسائل المواصلات و الخريطة الصحية للبلاد و ذلك لتدارك الخصاص الذي تعيشه بعض المناطق وخصوصا القروية منها، وعلى المستوى الصحي لا من حيث التجهيزات الطبية و لا من حيث الأطر الطبية الضرورية، كما أننا نطالب الوزارة بملء الفراغ الذي أحدثته المغادرة الطوعية في صفوف الأطر العاملة في هذا القطاع.

السيد الرئيس

إن قطاع الإعلام في بلادنا يعيش مرحلة انتقالية مرتبطة بالعهد الجديد الذي دشنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبروز الحاجة إلى إعلام وطني قوي ذا مصداقية ويساهم في تركيز خيارات الديمقراطية ودولة الحق والقانون، أما فيما يخص الإعلام السمعي البصري فبالضرورة اعتماد أساليب جديدة في الإلقاء والتعامل مع الخبر وإيلاء المزيد من العناية باللغة والثقافة الأمازيغية، ومنها الحصة التي تستحقها في البرامج الإذاعية التلفزيونية، وفي هذا المجال نتساءل عن غياب الأمازيغية في برامج القناة الثانية علما بأن الدولة هي المساهم الأكبر في هذه القناة.

أما فيما يخص كتابة الدولة في الشباب، فإننا نثمن الجهود التي تقوم بها الوزارة من أجل تعزيز المنشآت الرياضية واهتمامها المتزايد بالعالم القروي، ورغم ضعف الميزانية التي خصصت لهذا القطاع والتي تبقى ضعيفة ولا ترقى إلى طموحنا وهو ما يتم الحرص على توظيفها التوظيف الأمثل، كما أن المناصب المالية تبقى ضعيفة ولم تراعى فيها حاجيات العالم القروي الذي أصبحت حاجاته أكثر إلحاحا إلى الفضاءات الرياضية بصفة عامة، ودور الشباب بصفة خاصة، وفي إطار دعوتنا إلى الاهتمام بالبنيات التحتية للرياضة، وكل ما من شأنه أن يؤهل الرياضة الوطنية، فإننا ندعو أيضا بالاهتمام بالطب الرياضي، نظرا لدوره في تطور القدرات الذهنية والفيزيولوجية، للرياضة، وكذا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

صيانة المنشآت الرياضية وتشجيع الرياضة المدرسية، ونظرا لما توليه الحكومة من أهمية لكل هذه القطاعات الاجتماعية والثقافية وجهودها في هذا الإطار، فإننا نصوت بالإيجاب لصالح هذه الميزانية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم، المستشار المحترم الموالي هو الأستاذ محمد اطريبش، له الكلمة فليتفضل.

السيد المستشار محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في لجان التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وبحكم ارتباط هذه القطاعات باهتمامات وانشغالات المواطنين ذات الدخل المحدود وهي الشريحة الواسعة التي تعتمد على خدمات الدولة في مجال التعليم والصحة والثقافة وكذا القضايا المرتبطة بالشأن الديني والشبابي وقضايا الاتصال المرتبطة بالفضاء السمعي البصري والتنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والرياضة وشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير والأسرة والطفل وشؤون المعاقين.

السيد الرئيس:

إن القضايا التي نحن بصدد مناقشتها والتي انكبت اللجنة الموقرة على دراستها بشكل ماراطوني تهم مشاكل ضخمة لم تهتد الحكومة بعد إلى أساليب محكمة لتسييرها وتدبيرها التدبير الأمثل وذلك لاعتبارات موضوعية وأخرى مادية، ففي الجانب الموضوعي ما زالت جل هذه القطاعات تعتمد على أساليب عتيقة في التسيير المالي والإداري وكذا الجانب البيداغوجي والعلمي، فرغم المحاولات التي تقوم بها الحكومة إلا أنها تبقى دائما محاولات ترقيعية تهدف إلى تضميد الجراح وتبتعد كل البعد عن الحلول الناجعة والهادفة الرامية إلى استئصال المشاكل من جذورها وأصولها وفق استراتيجية علمية محكمة مربوطة في الزمان و المكان فلا بد تقبل أن نخوض في مناقشة هذه القطاعات المهمة أن نسجل داخل فريقنا الخصاص الحاد الذي أصبحت تعاني منه القطاعات في الموارد البشرية التي من شأنها أن تسهر على تأطير هذه القطاعات الأساسية و المهمة، فالمغادرة الطوعية هي من أزمة الأوضاع داخل هذه القطاعات خصوصا منها التربية الوطنية و التعليم العالي و الصحة و غيرها من القطاعات الأخرى، و هنا لا بد أن نؤكد بأن الحكومة كان لا بد لها أن تحدد في مرسوم المغادرة الطوعية على شروط الاستفادة و تحدد الأولويات فلا تترك هذه القطاعات التي تراهن عليها في تطوير الخدمات الاجتماعية عرضة لهذا الخصاص المهول الذي أثر بشكل كبير على العديد من الإدارات و المؤسسات التي تدخل في اختصاصات هاته الإدارات، فقطاع التربية الوطنية لم يرس بعد على سكته الصحيحة رغم وجود الميثاق الوطني للتربية و التكوين الذي بدأت الحكومة في أجرأته و لم يداع لا الظروف الصعبة التي سيشتغل فيها رجال التعليم و لا الإمكانيات و الحاجات المرصودة للقطاع رغم أن الحكومة تقوم بمجهود ملموس في هذا الباب، إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب، فرصد 4 آلاف منصب شغل لقطاع التربية الوطنية لا يكفي أبدا خصوصا بعد الفراغ الذي تركته المغادرة الطوعية إذ بدون موارد بشرية كفأة و كافية لا يمكن لهذا القطاع أن يأخذ طريقة إلى الإصلاح الصحيح. فالقطاع تتخرج هذه السنوات أعداد كبيرة من المتقاعدين و بالتالي يتركون فراغا كبيرا داخل الإدارة بشكل عام، كما أنه يطرح بشدة إشكالية الاكتظاظ الذي ما زال يؤرق شريحة واسعة من رجال التعليم خصوصا في المناطق النائية من العالم القروي.

السيد الرئيس،

إن قطاع التربية الوطنية يحتاج على إمكانيات كبيرة رغم الميزانية المهمة التي يغطيها على صعيد الميزانية العامة و بالتالي يجب على الحكومة أن تفكر في وسائل أخرى أكثر فعالية من أجرأة سريعة للميثاق وفق تدابير أكثر ديناميكية بالاعتماد على العناصر الكفء ذات التجربة و الحنكة في مجال التدبير و التسيير الذي يراعي خصوصيات العهد الجديد و العالم المتفتح على عصر العولمة لكي يتبوأ القطاع المكانة التي يستحقها و لكي يؤدي الدور المنوط بها على أحسن ما يرام.

إن القطاع في الجلسة الحالية لم يستطيع حل المشاكل الروتينية التي تتكرر كل سنة و التي نتحاور فيها يوميا مع الحكومة سواء داخل اللجنة المختصة أو في الجلسات العامة المخصصة لمسألة الحكومة المرتبطة بواقع التعليم كالالتحاق بالأزواج و التي تسجل هذه السنة ستة آلاف حالة تقريبا لم تستطع الوزارة النظر فيها، و كذا القضايا المرتبطة بالترقية الداخلية، ثم الاكتظاظ في المؤسسات التعليمية و تاكل هذه المؤسسات و انهيارها كلها أوضاع لا تساهم على تطور التعليم و لا تجعله يكسب الرهانات التي حددها الميثاق الوطني للتربية و التكوين.

إن تحقيق الجودة المطلوبة في القطاع التعليمي يرتبط أساسا بمدى توفر الحجرات الدراسية و الموارد البشرية اللازمة للحد من ظاهرة الاكتظاظ بدل اللجوء إلى ظاهرة النظم المعمول بها حاليا التي تحول دون إمكانية تحسين الخدمات التربوية.

أما بخصوص التعليم العالي فإن إشكالية الإصلاح الجامعي تصطدم بالواقع القضائي الجامعي الذي يعاني تحت طائلة التهميش و اليأس و المشاكل المتفاقمة للطلبة سواء على التحصيل المعرفي أو الإمكانيات المرصودة للقطاع و بالتالي فإن أجرأة القطاع تبقى محدودة للإكراهات التي يعاني منها القطاع، إننا نتأسف للأحداث المؤلمة التي تعيشها الجامعة المغربية على مر السنة كلها، و من جهة فإن عدم إشراك الجامعة في محيطها الاقتصادي و الاجتماعي تجعلها بعيدة كل البعد عن التنمية المستديمة بحيث أن أغلب المجازين الحاصلين على

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الشواهد معطلون، لم يتمكنوا من المساهمة في القيام بعمل لصالح بلادهم لأنهم لم يتم توظيفهم بحيث افتقدوا لروح المبادرة بسبب اليأس و الإحباط و نقص الميزة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إننا نحمد الله تعالى على أن الشأن الديني مرتبط أساسا بإمارة المؤمنين، و بهذه المناسبة نهنئ أنفسنا بتأسيس المجلس العلمي الأعلى الذي يترأسه جلالة الملك مباشرة و تتفهم المهام التي تطلع بها وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية فعلى عاتقها تجسيد البعد الروحي للمواطنين في تفاوته و سماحته و هنا لا بد للوزارة الوصية أن تعمل على تكثيف الجانب التوعوي عبر مختلف الوسائل و الآليات لتجسيد المفهوم الصحيح للإسلام كدين للتسامح و السلام، و تحصين بلدنا من الطفيليات الدخيلة على مذهبنا المالكي المعتدل لتجنب كل عوامل الفتنة في الدين فما أحوجنا إلى خطاب هادئ و متوازن قادر على توظيفات شحنات الإيمانية في البناء و زرع التضامن و الإحصاء و الإيحاء لمحاربة التطرف و هنا لا بد أن نطالب الحكومة بضرورة إيلاء العناية الكاملة للمساجد و القيمين الدينين عليها والاعتناء بهم ونهج سياسة إعلامية متطورة تجعل المواطن أكثر التصاق بالثقافة الدينية المغربية الأصلية التي تحفظ هوية الشعب وتماسكه، وتمكنه من أدوات الانفتاح ايجابي على العالم الخارجي.

السيد الرئيس

وبخصوص قطاع التنمية الاجتماعية فإننا نطالب الحكومة بدعم هذا القطاع أكثر فأكثر والعمل على إخراج القانون المنظم للجمعيات الخيرية والإسراع في تطبيقه، كما أننا نطالب الحكومة بتكثيف المراقبة والزيارات الميدانية للخيرات خصوصا وأن الورش الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله في مجال الاجتماعي الكبير وبالتالي فإن المباراة الحكومية في هذا الباب تبقى محدودة ولا تواكب سرعة جلالة الملك وتصوره وهنا لا تفوتني الفرصة دون أن أشيد بالإنجازات المهمة المؤسسة محمد الخامس للتضامن في العمل الجاد والمسؤول الذي تقوم به لفائدة دعم العمل التضامني الذي جسدته الاستثمارات الكبرى التي تحققت في هذا الباب، والتي تفوق استثمارات الحكومة كما لا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني في هذا الباب وبخصوص قطاع الأسرة والطفولة وشؤون المعاقين هنا لابد أن تلتزم الحكومة بتخصيص 7 ٪ من المناصب لفائدة هذه الشريحة مطالب الوزارة الوصية بالإسراع في تنفيذ قانون الولوجيات الذي مازال تطبيقه محتشما ولا يرقى لطموحات هذه الشريحة المهمشة، وبالنظر لقانون الأسرة التاريخي إلا أننا مازلنا نسجل وبكل أسف شديد معاناة المرأة حيث لا زالت تتعرض للعنف وللإقصاء والتهميش خصوصا في العالم القروي، مطالبين الحكومة بضرورة تطبيق القانون في هذا الباب.

إن الفريق الديمقراطي يولي أهمية قصوى لقطاع الصحة على اعتبار هذا القطاع يرتبط بصحة المواطن وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة الإسراع في إجراء المراسيم التطبيقية المرتبطة بمشروع التغطية الصحية، بحيث نرى أن الحكومة تأخرت في هذا الباب، وخرجت عن التزاماتها التي خرجن في التصريح الحكومي إننا نطالب الحكومة بضرورة العمل على التكفل بالمواطنين الضعفاء ذوي الدخل المحدود فيما يتعلق بالأمراض المزمنة كالقصور الكلوي والسكري وغيره من الأمراض علما بأننا عند مناقشتنا لمشروع وزارة الصحة وجدنا أن الاعتمادات ضعيفة مقارنة مع الحاجيات الضخمة والعجز الكبير الذي يعرفه القطاع خصوصا في مجال الموارد البشرية المتخصصة، وبالتالي فإننا نطالب بضرورة فتح حوار حقيقي مع الفاعلين في نظام الصحة وإدماج التعويضات عن الأخطار المهنية في التقاعد لهيئة التمريض والأطر الإدارية كما هو الشأن بالنسبة للأطباء وتكثيف الجهود من أجل تشجيع التكوين المستمر، وكذلك مراجعة قانون الأطباء ومماثلة المرضين مع المتصرفين والأطر المماثلة بالتعويض عن الحراسة والتجول والمسؤولية وبوضع قانون أساسي للمرضين وغيرها من المطالب العادلة والمشروعة للعاملين بهذا القطاع. إن قطاع الشباب يلعب دورا أساسيا في تربية النشء بحيث أن القطاعين المباشرين اللذين يعنيان بتنشئة الطفولة والشباب في أفق تكوين المواطن المغربي الصالح القادر على تحمل المسؤولية والمتمسك بهويته والعارف بحقوقه ووجباته، إننا ننوه بعمل كتابة الدولة المكلفة بالشباب فيما يخص العدد المهم الذي خصصته في مجال التخييم حيث رصدت ما يناهز 200 ألف معقد وهو عدد مهم تضاعف مرتين، ونتأسف كثيرا لحادثة رأس الماء الذي ذهبت ضحيته ست من الطفلات البريئات نتيجة الحريق الذي شب في الخيمة التي كانوا ينامون فيها، والشيء الذي انعكس سلبا على العملية التخيمية بشكل عام، إن الإشكال المطروح في حقيقة الأمر هو أن الميزانية المخصصة لعدد 200 ألف لا توجد في الميزانية العامة، وبالتالي نطالب الحكومة بضرورة ترسيم هذه الميزانية في الميزانية العامة للدولة ليكون مكسبا حقيقيا ولكي يتمكن البرلمان من الإطلاع على إمكانية كتابة الدولة المكلفة بالشباب في هذا المجال، لكن المطلوب كذلك من الحكومة هو الاعتناء بالجانب الكيفي في مجال المخيمات والاهتمام أكثر بجانب التغذية ودعمها وكذا التجهيزات الأساسية للمخيمات والاعتناء بها مع البحث على فضاءات جبلية وأخرى ساحلية لتكون مخيمات ممتازة، أما بخصوص دور الشباب فإن كتابة الدولة تعرف عجزا كبيرا بحيث أنه ضمن 1200 (غير مفهومة) قروية خصوصا بالعالم القروي لا نجد سوى 36 دار شباب، ليتضح المجهود الواجب بدله ولعل أبناء البادية في أمس الحاجة أكثر من غيرهم لهذه الفضاءات لاستكشاف قدراتهم ومواهبهم الثقافية والفنية والرياضية.

إن قطاع الرياضة يعيش أزمة إدارية خانقة بعد عزلة عن الشبيبة والرياضة بحيث أنه بغض النظر عن الإنجازات التي حققها كل من البطل العالمي هشام لكروج والبطلة حسناء بنحسي في الفترات السابقة، فإن هذه السنة فإنها سنة الفشل بامتياز حيث عرفت تراجعا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

كبيرا في رياضات ألعاب القوى، وإقصاء المنتخب المغربي لكرة القدم لتأهيل نهائيات كأي العالم بألمانيا تبقى الرياضة الجماعية الأخرى غائبة تماما رغم أنها تستفيد غالبية جامعاتها من الدعم المالي السخي، وبالتالي فإن مديرية الرياضات يجب أن تعيد النظر في توزيع المنح ومحاسبة الجامعات على النتائج المحصل عليها.

السيد الرئيس،

لقد صفقنا كثيرا لمشروع قانون تحرير الفضاء السمعي البصري ونبهنا في إبانه إلى ضرورة التحلي بالمرونة في تطبيقه، وأكون على أن الفضاء السمعي البصري هو ملك لجميع المغاربة بجميع التيارات الفكرية والسياسية لكن مع الأسف الشديد ورغم قانون التحرير فإن الحكومة وأغلبيتها السياسية التي مازالت تحتكر القطاع وتوظيفه لأيديولوجياتها السياسية مقصية بذلك صوت المعارضة ومن هذا المنبر نطالب الحكومة بالإنصاف في هذا الباب مع إعطاء الفرصة للمعارضة السياسية في كل البرامج السياسية والثقافية والفكرية ترجمة (غير مفهومة) وفلسفة هذا القانون.

أما بخصوص الشأن الثقافي فإننا نثمن جهود الحكومة في مجال الدعم السخي الذي راكمته لفائدة القطاع من أجل تطوير أدائه فإذا كان المسرح قد عرف نوعا ما من التطور، فإن الجانب الآخر في الشأن الثقافي في بلادنا مازال مهملا كالتراث والكتاب، وهنا لابد أن نطالب الوزارة الوصية بضرورة إنصاف الممثلين والفرق المسرحية وإعادة النظر في الدعم الممنوح وفق أساليب أكثر ديمقراطية والعمل على تطبيق قانون الفنان في هذا الباب الذي مازال الرأي العام ينتظر أجرأته وتطبيقه.

أما فيما يتعلق بشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير فإننا نطالب الحكومة بإبلاء العناية الكاملة لهذه الشريحة، والاعتناء بها لما تجسده من تاريخ حافل لاستقلال المغرب وبهذه المناسبة نحيي رجال التحرير وشهداء الوحدة الترابية وعلى رأسهم الملك الراحل محمد الخامس طيب الله تراه والحسن الثاني قدس الله روحه، راجين من الله العلي القدير أن يرحم شهدائنا ويسكنهم فسيح جناته، مع النبيئين والصديقين.

وبحكم الإكراهات التي تعيشها القطاعات المندرجة في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والخصاص الحاد الذي تعرفه.

و حيث أن الميزانيات الفرعية بقيت دون المستوى الذي نطمح إليه ويطمح إليه الشعب المغربي فإننا سنصوت ضد هذه الميزانيات، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم، الكلمة الآن للمستشار المحترم حسن داهروش، فليتفضل.

السيد المستشار حسن واهروش.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التحالف الاشتراكي للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وفي بداية هذه المداخلة لابد من التأكيد على أن القطاع الاجتماعي من أهم القطاعات على الإطلاق لارتباطه المباشر بالحياة اليومية للمواطن، وباعتباره من المؤشرات الأساسية المعتمدة في تحديد موقع الأمم من المعدل العام للتنمية.

وقبل التطرق لبعض هذه القطاعات حسب ما يسمح به الحيز الزمني المخصص، أود إبداء بعض الملاحظات العامة شكلت منذ عقود السمة البارزة لهذه القطاعات والبرامج الحكومية، أولا، طغيان الهاجس الماكرو اقتصادي على السياسات المتبعة مما كان له بالغ الأثر على هذه القطاعات التي غالبا ما تؤدي فاتورة الحفاظ على التوازنات.

ثانيا: اختلال التوازن بين النمو الاقتصادي خلق الثروات وبين الحجم المتزايد للحاجيات الاجتماعية، علاوة على استمرار الامتيازات واقتصاد الريع مما أثر على الاستثمار العمومي.

رابعا: استمرار التهام ميزانية التسيير للقسط الأكبر من ميزانية هذه القطاعات مما يقتضي نهج سياسة الترشيد الأمثل للنفقات وتوجيهها نحو الاستثمار في حفاظ تام على المكاسب الاجتماعية ومراعاة للقدوة الشرائية للفئات المحدودة الدخل وتأمين الحاجيات الأساسية، مما يقتضي التعجيل بإيجاد الحلول لتعويض العجز على مستويا لخدمات العمومية خاصة في قطاع التعليم والصحة.

خامسا: الدينامية التي أطلقتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تشكل فرصة ذهبية للجهات الحكومية لإعادة البعد الاجتماعي إلى الواجهة، وجعله جوهر السياسة الحكومية(محور وهدف) وتظاهر مظاهر الخصاص الاجتماعي من خلال التطبيق الفعلي لسياسة القرب وتفعيل السياسة التشاركية في إطار اللامركزية ومواصلة مسلسل الإصلاح والتصحيح للتخلص التدريجي من كل مصادر النزيف والتبذير.

قطاع التعليم، تعتبر سياسة 2006حلقة نوعية في مسلسل استكمال إصلاح المنظومة التربوية وذلك بغية تحقيق الأهداف المسطرة في نطاق التربية والتكوين في أفق بلوغ تعميم التعليم الابتدائي وتوسيع قاعدة للتعليم الثانوي الإعدادي وتأهيل وتحسين جودة التعليم عبر ملائمة المناهج والوسائل البيداغوجية وللبرامج وتشجيع استعمال التقنيات الجديدة للإعلام وللتواصل بالمؤسسات التعليمية التي يستفيد منها حوالي 6ملايين تلميذ، وتحسين حكامة نظام التعليم عن طريق تعزيز اللامركزية، واللاتركيز وتفعيل دور الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ودعم استقلاليتها، لقد أدت المجهودات الرامية إلى تعميم التعليم، إلى الرفع من العدد الإجمالي للمتمدرسين للتعليم الابتدائي

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

والثانوي إلى 6.3 مليون تلميذ وتلميذة منهم قرابة مليونين بالوسط القروي تمثل فيهم الإناث 46٪ إلى أن بلوغ هدف التعميم لا يجب أن يقتصر على الكم فقط بل يجب الاهتمام بالكيف وهذا ما يتطلب من جهة الرفع من الطاقة الاستيعابية بالإضافة لتسريع وثيرة البنايات المبرمجة وخاصة الإعداديات التي من المفروض أن تسد النقص الحاصل خاصة بالعالم القروي والأحياء الهامشية، حيث نسبة الاكتظاظ مرتفعة، بالإضافة إلى تعدد المستويات في قسم واحد (الأقسام المشتركة) وتعزيز دعم المتمدرس وتأمين النقل المدرسي الذي يعد من المكاسب المهمة في القطاع وبالرغم من المجهودات المبذولة في مراجعة البرامج والمناهج من خلال إحداث اللجنة الدائمة للبرامج وتحرير الكتاب المدرسي فإن المسألة لازالت تتطلب من الوزارة المركزية نوعا من الصرامة والمراقبة الدائمة تفاديا لكل إنزلاق، كما يجب التركيز أكثر في هذه المراجعة على تنمية المقررات الدراسية من كل ما يتعارض مع قيم التسامح والانفتاح ونبذ العنف المادي والفكري.

وبالرغم من المجهودات التي تطرقنا إليها فإن منطق الموضوعية والتجرد يفرض علينا الإشارة لبعض النقائص لعلنا نتداركها جميعا فإذا كان إصلاح المنظومة التعليمية التربوية مطلبا ملحا يحظى بإجماع الكل لارتباطه بحاضر ومستقبل البلاد، فإننا على أنه مازال بعيد المنال لعدم ترجمة الحكومة لكافة الالتزامات الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين خصوصا في جانب الجودة والمردودية ناهيكم عن بعض النقائص كالخصاص في الأطر وظاهرة الاكتظاظ الذي زادت استفحالا بعد عملية المغادرة الطوعية حيث تمت وعلى ما يبدوا اعتباطا ودون تخطيط مسبق أما الاهتمام بالموارد البشرية للقطاع فقد ظل رهين حلقة مفرغة تتجاذب نوايا ووعود الوزارات التي لم تستطيع تفعيلها عمليا وبين النزاعات النقابية الإضراب من أجل الإضراب على حساب مصلحة التلميذ مما خلف وضعا غير صحيا طيلة الموسم الدراسي أثر على المردودية، إن الوضع يقتضي في رأينا رصد الوضع التعليمي والتربوي بالبلاد وإطلاق تعبئة وطنية شاملة لمراجعة السياسة التعليمية التي تتسم بنوع من الارتجال والفوضى وفتح حوار طبي بهدف خلق أجواء تربوية سليمة، ووضع برنامج عمل وطني لإنقاذ المدرسة العمومية، أما بخصوص التعليم العالي والبحث العلمي فإننا نثمن ما أنجز على مستوى تفعيل الإصلاح البيداغوجي حيث سيعرف موسم 2005-2006 تخرج أول فوج من الإجازات الجديدة، وانطلاق مسالك الإجازات المهنية في عدد من المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح بالإضافة لإعداد اعتماد مسالك الماستر المتخصص الذي وعدت الوزارة بانطلاقه في موسم 2006-2007 ومواصلة العمل لإصلاح نظام الدكتوراه، والعمل على إخراج الجامعة الافتراضية إلى حيز الوجود وكذا مواصلة إرساء اللامركزية الشاملة لتدبير مالية الجامعات وإرساء اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي الخاص ووضع هيئة وطنية متخصصة في التقييم مرتبطة بالتعليم العالي والبحث العلمي وفي المقابل نؤكد أن النهوض بالجامعة المغربية يقتضي المزيد من التفتح على الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين وفتح الآفاق الجديدة أما الأعداد الهائلة من الخريجين ومحاربة الهدر في الطاقات والكفاءات الخريجة، إشاعة المنهجية الديمقراطية في تسيير الجماعات والكليات والاعتناء ببعض أطر التعليم العالي، العناية وتأهيل المرافق الاجتماعية بالجامعات، الاهتمام بالأوضاع المادية والمعنوية لمطالب الرفع من قيمة المنحة وتعميمها العمل للحفاظ على دور التنوير والإشعاع للجامعات المغربية.

قطاع الاتصال، يعتبر هذا القطاع ضرورة حيوية لارتباط بمجال الإعلام والاتصال الذي أضحي يتطلع بأدوار هامة وخطيرة بحيث بات أكثر من أي وقت مضى من عناصر التأطير والضغط وصناعة الرأي والقرار، ومواكبة لهذا الدور ولجعل بلادنا في مستوى التحديات التي تفرضها الثورة الهائلة التي يعرفها المجال على المستوى الدولي لا يسعنا إلا أن ننوه بالمجهودات التي بذلتها الوزارة الوصية تشريعيا وإداريا وتقنيا وبشريا، وليس من المبالغة في شيء اعتبار سنة 2005 سنة الإنجازات الكبرى في هذا المجال والتي سنحاول قدر المستطاع حسب الحيز الزمني إبراز أهم جوانبها فإذا كان إقرار القانون 03.77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري حسنة تحسب لهذه الوزارة فإنها جعلت من هذه السنة سنة تفعيل للمضامين التي وردت فيه، خاصة فيما يتعلق بالهيكلة والتنظيم القطب العمومي، وإرساء أسس فضاء سمعي بصري حر ومقنن يراعي التوازن بين صفات المرفق العام وبين مقتضيات المبادرات الخاصة، إن تحويل مرفق الإذاعة والتلفزة إلى شركة وطنية يعتبر خطوة على درب التحديث والعصرنة وتجاوز الدول التقليدي الذي ظلت رهينة له العقود ناهيكم عما واكب هذا التحويل من إجراءات همت وضع دفتر التحملات وعقد البرنامج، والاهتمام بأوضاع العاملين لتشكيل مجلس إداري يضم لأول مرة ممثلين عنهم العاملين ومن خلال العمل المتواصل لإخراج النظام الأساسي للمستخدمين وإبرام اتفاقيات جماعية.

وتجدر الإشارة إلى الأهمية الخاصة التي أصبح يحظى الإنتاج الوطني الذي تم الحرص على دعمه في دفتر التحملات، وعلى مستوى قطاعاه الصحافة المكتوبة فإن إصلاحه وتخليقه ظل من هواجس الوزارة حيث شكل الملتقى الوطني الأول قاعدة ومنطلق للتوصيات والمقترحات التي يجب أن يتضمنها الإصلاح والذي توج بإبرام الاتفاقية الجماعية بين النقابة الوطنية للصحافة والفيدرالية المغربية لناشري الصحف وفي هذا الإطار نرى أن هذه المبادرة تستحق فعلا وقفة تحية وتنويه على اعتبار أنها مبادرة تاريخية أخرجت مشروعا ظل حلما يراود العاملين في القطاع منذ عقود وبغض النظر عن البعد السياسي والاجتماعي لهذه الاتفاقيات، فإن مضامينها يمكن تلخيصها في ثلاث مستويات: عقد البرامج لتأهيل المقاولات الصحفية، والتأهيل القانوني والتنظيم الذاتي للمهنة لمن شأنها أن ترقى بهذا القطاع إلى مستوى تطلعات الفاعلين والقراء على السواء، ورفع تحديات المنافسة، أما قطاع السينما فأهم ما يمكن تسجيله بالإضافة لدعم الإنتاج الوطني والمهرجانات السينمائية هو الرفع من قيمة الغلاف المالي المخصص للدعم إذا ننتقل

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

من 30 مليون درهم إلى 50مليون درهم لكن رغم هذا المجهود الكبير الذي بذلته وزارة الاتصال، فإنه لابد من الإشارة إلى بعض النواقص التي نتمنى تداركها مستقبلا ونخص بالذكر ضعف الحيز الزمني المخصص للأمازيغية في القناتين التلفزيتين العموميتين، رغم ما عرفته مسألة الأمازيغية من تطور ملموس في السنوات الأخيرة، كما نشير إلى استمرار وجود مناطق غير مغطاة بالبث الأرضي للقناة الثانية ونرى ضرورة إخراج القناة البرلمانية في أقرب الآجال، كما ندعو إلى استفادة الإذاعات الجهوية من حقها في الإشهار لتتمكن من تطوير نفسها ودعم إنتاجها المحلي.

قطاع الصحة، عرف قطاع الصحة تحولات كبيرة ترمي إلى ترسيخ حق الصحة للجميع كشعار مركزي ضمن اختيارات الحكومة في هذا المجال من خلال 3 أهداف رئيسية:

أولا: التفعيل التدريجي للتغطية الصحية حيث تم الشروع في تطبيق التأمين الإجباري على المرض مباشرة بعد صدور المراسم التطبيقية بالجريدة الرسمية تتزامن مع انطلاق العمل الفعلي للوكالة الوطنية للتأمين عن المرض، وتأهيل بنايات المراكز الاستشفائية، وتحديث التجهيزات الطبية والتقنية لضمان جودة الخدمات الاستشفائية من أجل تسهيل الولوج إلى العلاج وتعميمه على مختلف الشرائح والجهات.

ثانيا: تعزيز المكتسبات في مجال الوقاية ومعالجة الأمراض

ثالثا: ترشيد الموارد البشرية و المادية المتوفرة ورغم ما تبذله الوزارة من مجهودات في مجال الإصلاح الاستراتيجي للقطاع ودعمه وتعزيز الترسانة القانونية بصدور مدونة الأدوية، هذه المبادرة الجريئة التي ستنظم عملية تدبير الدواء من التصنيع حتى التصريف، فإن الوضعية الصحية الحالية لازالت تبعث على القلق ومن المؤشرات السلبية في هذا الصدد نذكر رغم الارتفاع الملموس في الاعتماد المخصص للقطاع، فإنه لازال شبحا يطارد المواطنين خاصة الذي لا يتوفر على الامكانات المادية للجوء إلى القطاع الخاص، استمرار التفاوتات الصارخة في خارطة المراكز الاستشفائية وفي التخصصات إلى حد انعدامها في بعض الجهات وتركيزها في محور الدار البيضاء، الرباط، لازال يحرم فئات عريضة من المواطنين من حقهم في العلاج والتداوي، (غير مفهومة) مجانية التطبيب من خلال مراسيم تفرض مبالغ تعوز أغلبية المواطنين إمكانية الوفاء بها.

الالتباس والغموض الذي يلف برنامج المساعدة الطبية وعدم تحديد بوضوح الفئات المستهدفة ونوعية العلاجات والأدوية المجانية.

البطء في تنفيذ مدونة التغطية الصحية، ارتفاع معدل الوفيات وسط النساء والأطفال، انعدام الأرقام والبيانات بخصوص محاربة بعض الأمراض والأدوية غياب مديريات المراقبة القطاع الصحي الخاص غياب الحماس في معالجة الأوضاع الاجتماعية للشغيلة الصحية، وفتح المجال للإضراب والمزايدات المتواصلة ليبقى المواطن الأولى للتخبط والارتجالية في تدبير ملف المغادرة الطوعية مما خلف فراغا في الأطر الصحية ولجوء الوزارة لحلول تزيد من تفاقم الوضع كإبرام عقد الشغل مع المغادرين واللجوء إلى استيراد الأطر من الخارج.

السيد الرئيس:

قطاع الشباب والرياضة، يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحيوية التي لم يعد جائزا النظر إليها من باب الترفيه والكماليات، بل أضحى من الركائز الأساسية في عملية التنمية وقد بدلت كتابة الدولة في الشباب ومجهودات لا يستهان بها سنها لبرامج جريئة وطموحة همت العديد من الجوانب ونخص بالذكر مشروع " العطلة للجميع" مشروع الجامعات الشعبية، مشروع زمن الكتاب، مشروع الرياضة للجميع، مشروع مسرح الشباب، مشروع موسيقى الشباب، التغيرات المحدثة على مستوى الموارد البشرية ورؤساء المصالح الخارجية بهدف إعطاء فرصة للأطر الشابة القادرة على فهم ومسايرة الاستراتيجية الشبابية الجديدة، الجهود المبذولة على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات والمرافق، بناء وفتح ورشات ودرو شباب جديدة وتوسيع البعض الآخر، وإعادة تأهيل الأندية النسوية ومحاولة الرفع من حجم ومردودية برامج التأطير والتكوين، لكن في المقابل نلاحظ أن مجموعة من هذه المشاريع والإجراءات رغم أهميتها شابتها بعض العيوب واعترضتها العديد من المشاكل:

أولا: بشريا التغيرات المحدثة على البنية البشرية وتحكمت فيها دوافع ذاتية أكثر منها إدارية، واقتراح وتعيين المسئولين الجدد لم يتم وقف مشاريع تقدم بها مرشحون وتنظيم مقابلات معهم لمناقشتها، وتكثيف لجنة إدارية ومحادية لتتبع هذه العملية، ومن جهة أخرى لا بد من الاهتمام أكثر بالتأطير والتكوين المرتبط بكل قطاعات الدولة المكلفة بالشباب وذلك:

1 -مراجعة برامج التأطير والتكوين بشكل يجعلها قادرة على مواكبة المستجدات التربوية والتطورات التكنولوجية الحديثة.

2 -الرفع من الميزانية المخصصة له، ومضاعفتها لتحقيق هذا الهدف مثلا ميزانية التغذية للتداريب الخاصة بتكوين مدربي المخيمات الصيفية محدودة في 30 درهما في اليوم، في الوقت الذي يجب أن تصل فيه على الأقل إلى 60 درهما في اليوم، في الوقت الذي يجب أن تصل فيه على الأقل إلى 60درهم، وهذه التداريب تنظم في غياب شبه تام للوسائل الديداكتيكية المساعدة، مما يحدد من مردوديتها.

3 - فتح مراكز للتكوين والتأطير تعمل على مدار السنة ويستفيد منها إلى جانب موظفي كتابة الدولة في الشباب مختلف الأطر والجمعيات والمنظمات التي تتقاطع اهتماماتها مع اختصاصات هذا القطاع.

4 - تحسين وتطوير أشكال التنسيق والتعاون مع الدول الصديقة، والتي خطت خطوة كبيرة في هذه الاختصاصات قصد الاستفادة من تجاربها، مع احترام الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والوطنية طبعا، وأهم نموذج هو عملية " العطلة للجميع" والذي رغم الإنجاز الكبير الذي

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

تم تحقيقه عبر الرفع من العدد ومضاعفته أربع مرات وهذا في حد ذاته خطوة سابقة تحسب لهذه الحكومة إلا أن الرهان على الكم العددي على حساب الكيف النوعي أي على حساب بقية المنتوج التربوي ومستوى الخدمة التربوية جعل هذا المشروع يتعرض للعديد من الانتقادات لهذا نقترح ما يلي:

– إيقاف عملية" العطلة للجميع" في بعدها العددي أي الاكتفاء مؤقتا ب 200ألف مستفيد في انتظار تهيئ شروط تأطير واستقبال أعداد أخرى.

– إدماج العطلة للجميع في الميزانية الخاصة بكتابة الدولة المكلفة بالشباب والرفع من صفة الاستثنائية عنها حتى تضمن عدم التراجع عن هذا المكتسب.

– الاستمرار ومواصلة" العطلة للجميع" في بعدها النوعي، الكيف، عبر إحداث مراكز تخييم جديدة وكافية وتحسين ظروف الاستقبال بها حتى نستغني على المؤسسات التعليمية كمراكز للتخييم والتي لا تتناسب طبيعتها وتصميماتها ومواقعها مع هذه الوظيفة.

– مضاعفة الميزانية المخصصة للعطلة للجميع لرفع قيمة التغذية من 15 درهم للطفل في اليوم إلى 30 درهما في اليوم.

– تحسين ظروف وسائل نقل الأطفال المخيمات، ومجانيتها وتوفير الأطر والأجهزة والوسائل الطبية حفاظا على السلامة البدنية للأطفال.

كل هذه الإجراءات من شأنها أن تسير بهذه العملية المهمة نحو نجاح أفضل وتحقيق مردودية أكبر ورضى لدى الآباء وعموم مكونات المجتمع.

السيد الرئيس:

لقد حاولنا قدر الإمكان إبراز رؤيتنا وعرض مقترحاتنا فيما يخص القطاعات الاجتماعية أملين أخذ بعين الاعتبار مساهمة في تدارك النقائص لأجل رؤية استراتيجية وشمولية ترد الاعتبار للقطاع الاجتماعي خدمة لأوضاع الفئات العريضة من شعبنا والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد المستشار الموالي الدكتور بركاع.

السيد المستشار بركاع:

شكر السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة الميزانيات الفرعي التي تدخل في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية، وهي مناسبة لعرض موافقتنا إزاء قطاعات أساسية وسأبدأ بقطاع الصحة، هذا القطاع الهام الذي يعتبر تكريسه حق من حقوق الإنسان، إلا أنه وللأسف رغم المجهودات التي بذلت يبقى متسما بالنقص العام بدءا بالاعتمادات المرصودة والتي لازالت تنحصر بين 5 و 5.5٪ من حجم الميزانية العامة 80٪ منها مخصص للنفقات العامة ويبقى 15٪ هي المخصصة للاستثمار، فكيف بهذه الميزانية الخجولة يمكن النهوض بالصحة واجتياز تحديات التخلف والإقصاء والتهميش بالإضافة إلى الانعكسات الخطيرة للسياسة الحكومية في هذا الميدان الحيوي، والتي تصل إلى حد التناقض بين ما هو معلن عنه من برامج وبين ما يتم تنفيذه على أرض الواقع تبقى أسئلة كبرى معلقة:

أولا: كيف يمكن تطبيق البرامج الجريئة ونحن في بداية أجرأة التغطية الصحية التي تشكو هي الأخرى من هزالة الميزانية؟ .

ثانيا: في أي ظروف ستتم التغطية الصحية المرتقبة بعد عملية المغادرة الطوعية وما خلفته من خصاص كبير لفقدانه الكثير من الخبراء المبرزين والأطر الهامة، وازدياد الضغط على الأطر العامة المتبقية في الميدان والتي وجدت نفسها أمام عمل إضافي ومضاعف بفعل هذا الخصاص، والذي حتما سيؤثر سلبا على المردودية وعلى المواطن البسيط الذي سيلجأ للمستشفيات العمومية حيث أن بعض التخصصات ستنقرض في بعض المراكز الاستشفائية؟

ثالثا: أني مساهمة القطاع الصحي في إنجاز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ونظام التغطية الصحية لازال يسير بخطى بطيئة، بعد أربع سنوات من المصادقة عليه رغم أن الاقتطاع بدأ في شهر شتنبر مما أثار تخوف الفاعلين حيث أن 80٪ من المقاولات لم تنخرط في هذا النظام الجديد لعدم ثقتها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولجأت إلى مؤسسات التأمين الخاصة، إضافة إلى الحركات الاحتجاجية التي يعرفها القطاع من حين لآخر وما يترتب عليه من إضرار بصحة المواطنين التي يجب على الحكومة أن تكترث لها وأن تعمل على وضع حل فوري للملف المطلبي لشغيلة القطاع.

رابعا: إضافة إلى تندي مستوى العلاج وتدهور القطاع الاستشفائي، حيث أن المستشفيات العمومية دون مستوى احتياجات المواطنين، وحيث الفوضى والفساد والاكتظاظ ولعنة المواعيد الطويلة التي قد تمتد إلى شهور من أجل الفحص ونلقي العلاج، زيادة على أن غالبية المستشفيات تفتقر إلى العديد من التخصصات، أما الأجهزة الطبية فيهي قديمة ومعطلة في أغلب الأوقات، ومامدى واقعية سياسية القرب التي جاء بها التصريح الحكومي أمام تهميش العالم القروي وانعدام التكافؤ بين جهات المملكة التي تعرف فوارق فيما يخص مؤسسات الخدمات الصحية الأساسية، وعلى صعيد آخر يجب العمل على الرفع من مستوى الخدمات بتوفير الحد الأدنى من الأدوية الضرورية على جميع مستويات القطاع الصحي، وإرساء سياسة دوائية اجتماعية تشجع الأدوية ذات الأثمنة المناسبة génériques مع التحفيز على إنتاجها.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إن الرهان في إنجاح هيكلة هذا القطاع صعبة جدا، الشيء الذي يتطلب توفير سياسة صادقة لسد العجز وبصفة استعجالية.

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

إخواني،

إن قطاع التعليم يعتبر أداة هامة لتحديث المجتمع والدفع به لمسايرة الحضارة التكنولوجية وما يواكبها من تحولات على مختلف المستويات، وتأتي مناقشة ميزانية هذا القطاع بعد مرور الشطر الأول من العشرية التعليمية التي نص عليها ميثاق التربية والتكوين لإصلاح نظامنا التربوي، إلا أنه وللأسف، لازال هذا القطاع يعاني من عدة اختلالات رغم الرهانات والشعارات التي تم رفعها، فالاكتظاظ نرصده في العديد من المؤسسات التعليمية سواء في الوسط الحضري أو القروي، نتيجة قلة الأقسام والنقص في أساتذة بعض المواد الأساسية مما يقف شاهدا على الطريقة غير الواقعية التي تم تدبير ملف المغادرة الطوعية، ناهيك عن التراجع في التدريس ما قبل المدرسي وفي كل الأسلاك التعليمية إضافة إلى الهدر المدرسي الناتج عن انعدام المواكبة والتتبع خاصة في العالم القروي، مما يؤدي إلى انخفاض المردودية الداخلية للنظام التربوي، إضافة إلى ظاهرة عملية الضم التي لا تستجيب لتنمية وتطور التعليم وبالتالي الارتقاء بمستوى التلميذ، فعلى المصالح المكلفة تتبع الخريطة المدرسية وتفعيل مخطط استراتيجي للحد من الظاهرة.

أما فيما يتعلق بالمستوى التأهيلي، فإن المشاكل تبقى مطروحة بنفس الحدة نظرا للوضع العام الذي يوجه عليه التعليم، ولعدم تكييفه مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا حديث عن الجودة دون إعادة النظر في المناهج التعليمية والرفع من نجاعتها لتواكب المستجدات، وتكييفها مع الخصوصيات الجهوية، ونشر الإعلاميات في مجالي التدبير والتدريس، وتحسين وضعية رجال التعليم عبر تمكينهم من التكوين المستمر لصقل معارفهم وتسوية أوضاعهم المادية والاجتماعية والإدارية المرتبطة بحقهم في الترقي.

أما فيما يخص التعليم العالي، فالإصلاح البيداغوجي يصطدم بصعوبات حقيقية في ضوء التردي الذي يطال كل شيء البنايات، الموارد البشرية، التجهيزات، الأطر الإدارية، الشيء الذي يؤثر سلبا على نظام الوحدات، ويجعله صعب التطبيق خاصة في الكليات الواسعة الاستقطاب، أما مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعة، نتسائل السيد الوزير عن المراسيم المنظمة لهذا القطاع، أين وصلت ومتى سيتم تطبيقها؟ أما بخصوص التعليم العالي الخاص فمشاركته لازالت ضئيلة رغم ما عرفه من تطور في السنوات الأخيرة، فتنميته تستوجب وضع إطار مؤسساتي لإنعاشه، وربط الجسور بين قطاع التعليم العالي العام والخاص، لترشيد استعمال الموارد البشرية والمالية المتوفرة، وإحداث هيئة لمراقبة وتقييم التعليم الخاص.

كما أن تحسين الحكامة التي تحدثتم عنه، لن يتحقق دون تفعيل هياكل التسيير والتنسيق، لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ودون تفعيل هياكل كل تسيير الجامعات وتعبئة جميع مكوناتها للقيام بالمهام الموكولةلها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني،

يعتبر التكوين المهني من القطاعات الهامة في تكوين الناشئة وما يتميز من التحام حقيقي بمحيط العمل، وبالقدرة على إدماج خريجية في سوق الشغل ونحن نثمن المجهودات التي تقوم بكتابة الدولة في هذا الجانب، والطفرة التي تم تحقيقها، إلا أن هذا القطاع لازال يتخبط في العديد من المشاكل من بينها المتعلقة بهيكلة القطاع، وأخرى تهم عملية التكوين والتأطير بحيث لا تتوفر مجموعة من الأقسام على مكونين في عدة تخصصات، بالإضافة إلى أن الكثير من المكونين يدرسون ثلاثة أفواج وهو أمر ينعكس على المردودية وعلى المنتوج أيضا، كما أن عدد المتدربين الذين ولجوا مدارس التكوين المهني لا يتوافق والدراسات والتوقعات التي أنجزتها إدارة التكوين المهني، فالنهوض بهذا القطاع يستلزم اعتماد المقاربة حسب الكفاءات في وضع البرامج التكوينية بمشاركة المهنيين مع اعتبارات المواصفات التي تقتضيها مواقع العمل وفق مستلزمات التطور التكنولوجي والبيداغوجي ومتطلبات سوق الشغل.

ثانيا تعميم التكوين المهني بالتداول على مراكز التكوين نظرا لما له من نجاعة في إدماج الشباب بعد الانتهاء مدة التكوين.

تغطية حاجيات العالم القروي في إطار التكوين بالوحدات المنتقلة.

تفعيل الإجراءات المعمول بها لنظام برامج تكوين مضبوط لا سيما وأن هناك العديد من أوجه الخلل التي برزت في برامج التكوين وكذا بعض ملفات الفساد التي تم تسجيلها العمل على تنظيم التكوين في شكل وحدات مستقلة ومتكاملة بما يضفي على هذا التنظيم قدرا من المرونة يساعد على الرفع من مردودية التكوين واكتساب القدرة على التجدد المستمر والتأقلم الفاعل مع مستجدات قطاع الإنتاج ومتطلبات السوق.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين.

نعتبر قطاع الثقافة راقد من رواقد ترسيخ قيم الأخلاق والسهر بالفكر والذوق العام والمحافظة على الهوية، والمتاحف والمآثر التي تزخر بها بلادنا إلا جزء لا يتجزأ من هويتنا وحضارتنا، إلا أنها للأسف تشكو من الإهمال في مختلف جهات المملكة حيث منها ما هو مهدد

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بالانهيار بالرغم من الموارد الهامة التي تدرها ودعم صندوق العمل الثقافي لها والدعم الخارجي، وهذا يدفعنا إلى التساؤل كيف تضبط هذه المداخيل من الناحية العملية؟ وما هي الإجراءات المتخذة في مراقبة وتقييم هذه المداخيل؟ وهل للوزارة خريطة مدققة عن المآثر المهددة؟.

فيما يخص التنشيط الثقافي عملت الوزارة على تنمية هذا الجانب خاصة في جانبه المتعلق بالمهرجانات حيث بلغ عددها 17 مهرجانا استهلك مبالغ مالية هامة تقدر ب 4 ملايير سنتيم، فأمام هذا الاستنزاف المالي، ما هي المردودية الاقتصادية الملموسة التي توازي هذا المبلغ؟ وما هو الدور الذي لعبته هذه المهرجانات في تشجيع الفن المغربي الأصيل وفنانيه؟ كما أننا نلاحظ أن عملية الدعم تتسم بعدم النزاهة والشفافية مما يدفع إلى التساؤل عن المعايير التي يتم نهجها في مجال دعم الجمعيات والمسرحيات؟ وما هي المصلحة المكلفة بذلك؟

السيد الرئيس،

إخواني،

لا يجادل أحد من الأهمية التي يكتسيها الآن موضوع الاتصال وعلاقته باستراتيجية الإعلام في إطار العولمة والتنافسية التي أصبحت تطبع هذا المجال بين ممتكلي تكنولوجيا الاتصال والصناعة الإعلامية والذي يسعى إلى اختراق الهوية الثقافية، وبين ملتق يسعى لامتلاك الرؤية لصياغة مشروع مجتمعي للحفاظ على مقوماته، في هذا الإطار تسعى بلادنا إلى امتلاك خيارات وتوجهات إعلامية ووسائل وقنوات إرسال لترويج خطابها، وعليه كان من المفروض أن تكون الميزانية المرصدة لهذا القطاع مستجيبة المخططات الحكومة، وطموحات وتطلعات المجتمع المغربي، وإذ نثمن ما تم إحداثه من قنوات جديدة، فإننا نتساءل عن السياسة الثقافية المتبعة في القناتين الأولى والثانية حيث بعض برامجها زيف عن قيم المجتمع فالمشاهد الوطني متعطش إلى إنتاج طال من الرداءة في الموضوع والخدش في الحياء بإنتاج يساهم بالرقي في الأخلاق والذوق العام، فنحن لا ننكر أن هناك وفرة في المنتوج لكن الجودة تبقى دون المستوى المطلوب، وبرامج رمضان تبقى شاهدة على ذلك، ونتمنى أن يتم تأهيل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة التي تم إحداثها حتى يتم العمل بتسريع وتيرة الإصلاح في الإعلام والعمومي والرفع من حجم جودته وتقوية قدراته التنافسية.

وبخصوص الإشهار، هناك مؤسسة مختصة تعمل على تدبير هذا الإشهار، نتسائل السيد الوزير عن كيفية اشتغال هذه المؤسسة؟ ما هو حجم المداخيل المحصل عليها؟ وما هي الوجهات التي تحول إليها هذه المداخيل؟

أما الحقل الإعلامي المغربي فنلاحظ أن يتسم في أجرأة مشاريع الإصلاح، حيث أن هناك مشاريع معلقة على مستوى التنفيذ والتي لها علاقة بتنمية الموارد البشرية وبتأهيل المؤسسة العمومية فإلى أي وصل ملف الاتفاقية الاجتماعية الذي يتطلب حلا ليتم الانتقال إلى تطوير الصحافة المكتوبة؟ هذه الأخيرة التي تعرف بعض حالات التجاوز والتسيب، الشيء الذي يتطلب إحداث إطار تنظيمي مهني لضبطها والالتزام بها وفق قواعد المهنة وأخلاقياتها، والتسريع بتنفيذ التوصيات والالتزامات الصادرة عن ملتقى الصخيرات، المنعقد في مارس الماضي، كما أجيب بهذه المناسبة، المبدعين السينمائيين على التقدم الملموس الذي أصبح يميز إنتاجاتهم على الصعيد الوطني والدولي والمكاسب التي شرعت تجنيها، حيث خلقت ألفة على مستوى ربط الجمهور بالمنتوج الوطني، وعليه فإننا ندعو إلى التسريع بإخراج المراسيم التطبيقية لقانون الفنان إلى حيز الوجود، مما يكفل حقوقه ويحرر طاقاته للإبداع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني،

مع أن قطاع الرياضة لا يتوفر على مخاطب رسمي ولا على مندوبية سامية يمكن أن نتجاذب معها أطراف النقاش إزاء هذا القطاع الحيوي، فهذا لن يمنعنا من إبداء ملاحظاتنا فالجامعات الوطنية لازالت تتخبط في عدة مشاكل من ضعف التسيير والتدبير زيادة على الميزانية التي تصرف دون مراقبة أو محاسبة في ظل تعدد المسيرين، هذا بالإضافة إلى عدم تطبيق القرارات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بمقتضيات قانون المدرب المختص وقانون التربية البدنية والرياضية حتى يتسنى لها مسايرة التطورات الحاصلة في مجال ممارسة الرياضة الوطنية والدولية.

إما فيما يخص المخيمات فلا بد من التذكير بالحادث المنجم بمخيم رأس الما الذي شهد وفاة ثمان فتيات بسبب الإهمال وانعدام المسؤولية، فكيف يتم تنظيم مخيمات دون تهيئ الشروط اللازمة داخل الفضاءات المخصصة لها ومراقبة المواصفات الضرورية للتخييم، فمخيم رأس الما ومخيمات أخرى لا تتوفر على بنية تحتية، إذ تفتقر إلى ربطها بشبكة الكهرباء ووسائل التدخل السريع في حالة نشوب الحرائق، كما أن برنامج الحكومة" العطلة للجميع" سجل السنتين السابقتين عدة مشاكل على مستوى التغذية والتجهيزات وسجلت عشرات الإصابات بالإسهال وأمراض أخرى، أضف إلى ذلك العديد من الخروقات التربوية اللاأخلاقية والراجع أساسا إلى كيفية تكوين الأطر، إن الأمر يتطلب تحيين المناهج والبرامج الخاصة بهذه الفئة والرفع من قيمة المنح التي تعتبر جد منخفضة مقارنة مع متطلبات الطفل خاصة في مجال التغذية.

إن تعميم النشاط التربوي يتطلب الاعتناء بالطفولة وتوسيع شبكة مؤسسات الشباب والطفولة في أحياء المدن والمداشر والقرى، واعتماد الأنشطة ذات البعد الاجتماعي تيظافر الجهود بين الوزارة والجماعات المحلية والمنظمات الشبابية لمساعدة المرأة على الاندماج أكثر من خلال المشاريع الاقتصادية الصغرى، بإحداث قرى تنموية بالمناطق النائية، مع الرفع من عدد المؤسسات التكوينية والتربوية من أندية نسوية، ومراكز التكوين المهني ورياض الأطفال، مع التركيز على إقرار برامج ومضامين تنقدهم من براثن التخلف والإقصاء.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد الرئيس،

يلعب قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية دورا أساسيا ومهما في الاعتناء بالشؤون الإسلامية وتنشئة الوعي الديني الصحيح في نفوس المواطنين، في الوقت تهتز فيه كل القيم، ونحن في فريقنا نسجل بارتياح وإيجابية دينامية الإصلاح التي يشهدها هذا القطاع في إصلاح المشهد الديني وإذ نبارك هذه الجهود فإننا نطلع إلى المزيد من التدابير حتى تصبح أداة لتحقيق القرب من المواقع الإجتماعية، كما ندعو إلى وضع خريطة جغرافية لتوزيع المساحة حتى تعم المناطق النائية والأحياء الهامشية مع مراعاة توفير أماكن للعبادة للنساء أثناء بناء المساجد، مع تدبير شؤون القيمين عليها والرفع من مستوى أدائهم وتحسين وضعيتهم، كما نطالب بتنظيم وتوجيه الوعظ والإرشاد داخل المساجد بالتنسيق مع الهيئات والمجالس العلمية المعنية، والعمل على وضع استراتيجية تربوية للتعليم العتيق، ومراقبة تنفيذ برامجه ومناهجه وتقويمها والعمل على التكوين الأساسي لأطره بالتنسيق مع الجهات المهتمة بقضايا التربية والتكوين.

السيد الرئيس،

- إخواني،

ونحن نخلد الذكرى الخمسين للاستقلال بلادنا، نوجه تحية تقدير وإجلال لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير التي ضحت بالغالي والنفيس من أجل الاستقلال وتحقيق الوحدة، لذا ندعو لتوفير المزيد من العناية والاهتمام بهذه الشريحة ودويهم، ورفع الحيف عن العديد من الفئات التي لم يتم الاعتراف بها، كما ندعو إلى بذل المزيد من المجهودات لإبراز تاريخ المقاومة وصيانة الذاكرة الوطنية.

إن الرهان والتحديات أصبحت صعبة ولم تعد تكفي الشعارات والإجراءات المحتشمة فإذا كان صاحب الجلالة نصره الله قد أعلن عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي والتهميش فإنجاح هذه المقاربة يتطلب توفير إرادة سياسية صادقة ومتكاملة واستعجالية لدى الحكومة، حتى يتم تقويم الاختلالات التي تطال جل الميادين، وبما أن الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات تبقى دون الطموحات فإننا في فريقنا سنصوت ضد هذه الميزانيات وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، وفي إطار نقطة نظام تفضلوا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، هاد النقطة نظام اللي بغيت نوجها للسادة رؤساء الفرق المحترمين، وبغيت نتشاور معهم إذا كان ممكن أننا هاذ التدخلات القطاعية، نسلوها للرئاسة ما نبداو نضيعوا فالوقت، كنستهلكو الوقت، الحكومة ماكايناش وهذا الله وأعلم كنظن غير الملل، إلا جات على خاطرهوم الإخوان السادة الرؤساء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا شكرا، هي ملاحظة وجيهة إذن نرجو من السادة المستشارين المحترمين الذين يودون تسليم تدخلاتهم المكتوبة إلى الرئاسة وهي بدورها تستعمل على نشرها في الجريدة الرسمية وكذلك تنشر على صعيد جرائدها المتخصصة.

• قبل ذلك، تفضلوا السيد الرئيس، في إطار نقطة نظام الكلمة للسيد العلوي.

السيد المستشار العلوي:

شكرا السيد الرئيس، هاد الاقتراح كنزكيوه وعْندنا مداخلتنا هاهي، ولكن عندنا واحد المداخلة كنعتبروها أساسية (غير مفهوم) فيها، بغينا الله يخليك تعطيوا الكلمة لأحد المستشارين، والتدخلات الآخرين ها مها كاينين وكنطلب من الرئاسة باش تسجل هاد المسألة اللي كنقول، عندنا في التدخلات هاهما، ولكن تدخل أخير بغيناه.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال احنا غادي ناديوا على جميع الناس المسجلين اللي بغا يتناول الكلمة فله ذلك، الكلمة في إطار نظام للدكتور الخضوري تفضل.

السيد المستشار الخضوري:

السيد الرئيس، احنا بدورنا كنزكيوا هاذ العملية، ولكن فالاتفاقية مع الإخوان فالأول على أنه ناخذو قطاع ديال التعليم ندخلوا فيه، والمسائل الأخرى ندفعوها مكتوبة إلى فيما يخص الخارجية اللي لازم نذاكرو فيها، لهذا كنطلبو منكم تبعوا لائحة التعليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة الآن للمستشارة المحترمة للسيدة زبيدة بوعياد، فلتتفضل مشكورة.

السيدة المستشارة زبيدة بوعياد:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

حقيقة كان من المفروض منذ البداية أن يكون تدخل واحد اللي وقع عليه الأغلبية ثم من المعارضة لكن يحكم أن كل الفرق تدخلت فيما يخص مضمون لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية، ففريقنا متشبث بهذا التدخل.

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أتدخل في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم سنة 2006.

ورغم أننا تناولنا في المناقشة العامة السياسة الحكومية بمنطلقتها

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

وأبعادها فإن الحرص على التدخل في الميزانيات الفرعية للقطاعات ذات البعد الاجتماعي، ينبع من مبادئ حزبنا الراسخة والتي كانت ولا تزال تولي المسألة الاجتماعية اهتماما يجعلها أحد العناصر الأساسية في المعادلة التنموية والعدالة الاجتماعية.

فبقدر ما ندعو إلى نهج مقاربة شمولية لمعالجة الأوضاع الاجتماعية بقدر ما نحن واعون بحجم التراكمات وبالصعوبات من أجل معالجتها نظرا لتواضع الوسائل والإمكانيات وخاصة في الظرفية الوطنية والعالمية للحالية، غير أن التوفر على الإرادة السياسية اللازمة والقطع مع الأساليب والممارسات السلبية واعتماد استراتيجيات القطاعية ضمن التصور الشمولي يمكننا من تذليل الصعاب لمواجهة التحديات الاجتماعية وكسب رهانات التحديث والدمقرطة والتنمية.

إننا من منطلق انتمائنا إلى الأغلبية نسجل إيجابيا تعاطي الحكومة مع المبادرة الوطنية هاته المبادرة، هذه العملية التي تهدف إلى مواجهة الفقر والبطالة ورفع التهميش والإقصاء وتوفير ظروف العيش الكريم لكافة المواطنين وخاصة المعوزين منهم، ورعاية الطفولة والشباب والنهوض بأوضاع المرأة في إطار أسرة منسجمة ومتضامنة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد جعل الميثاق الوطني للتربية والتكوين من التعليم القضية الأولى بعد قضية وحدتنا الترابية، هذا الميثاق الذي حضي بتوافق كل القوى الحية في البلاد منذ خمس سنوات انطلق هذا الميثاق، ويعتبر مشروع ميزانية 2006 استمرارا لمواصلة الإصلاحات على كل المستويات التعليمية، وتكريس للمكتسبات التي يعرفها هذا القطاع الأساسي، وإننا عندما ندعم السياسة التعليمية فإننا ندعمها لتوجهاتها و تصوراتها الرامية إلى توسيع التمدرس بمختلف الأسلاك، والحد من ظاهرة الهدر والانقطاع المبكر. عن الدراسة خاصة في صندوق الفتيات والأطفال والعمل على استكمال الإصلاح البيداغوجي وتحسين الجودة ورفع المردودية وضمان التكوين والتكوين المستمر ودمقرطة الحياة الجامعية والمدرسة، وإيلاء البحث العلمي المكانة التي يستحقها وفي إطار الاهتمام بالعنصر البشري لا بد من الإشارة إلى أنه قد ترتب عن المغادرة الطوعية بعض الاختلالات كان من الممكن تفاديها بإجراء حركة انتقالية وحركة دائرية استثنائيتين وذلك لسد الخصاص الذي لازالت تعرف بعض المؤسسات التعليمية مما يفوت فرص التعليم والتحصيل على التلاميذ، كما أن التعاطي البطيء مع مشكل الترقية الداخلية لبعض فئات رجال التعليم ترتب عنه جو من القلق والاضطراب كل هذه الأوضاع يمكن أن تؤثر سلبا على تطبيق الإصلاح.

إن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي عرف بدوره إصلاحات مهمة تخص وضع الهياكل الجديدة للتعليم العالي والكفيلة بتعزيز استقلالية الجامعة في المجالات البيداغوجية والإدارية والمالية، هذا من شأنه أن يجعل المنظومة الجامعية قادرة على تكوين الطلبة المتشبعين للروح المبادرة والفكر والأخلاق والقيام بالأبحاث العلمية وإعدادهم للاندماج في الحياة العملية، هذا لا يمكنه أن يتم إلا بدعم وإنجاح هذا الإصلاح والرفع من الاعتمادات اللازمة خصوصا في ميدان البحث العلمي بتخصيص 1٪ من الناتج الداخلي الخام الذي طالما تم الإعلان الرسمي عنه، ولم يحترم لحد الآن.

وفي نفس السياق فإننا نسجل الوعي الحكومي بالنتائج المتواضعة لمحاربة آفة الأمية، وتفاديا لهذه الوضعية المعيقة للإقلاع الاجتماعي والاقتصادي فإن الاعتمادات المخصصة لسنة 2006 تعرف ارتفاعا ملموسا لمواصلة التربية غير النظامية وبرامج تقليص معدل الأمية في صفوف السكان النشيطين الأكثر احتياجا وخاصة العنصر البشري داخل العالم القروي، وذلك بتفعيل وتحيين برامج العمل بشراكة وتعامل مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني والقضاء الخاص والمقاولات العمومية وذلك لتوسيع قاعدة المستفيدين وضمان شروط تحسين المردودية.

وبخصوص قطاع الصحة، وتجسيدا لمشروع المجتمع التضامني وتطوعا لإعمال حق المواطنين في الصحة، فإن دخول قانون التأمين الإجباري عن المرض حيز التنفيذ سيضاعف معدل التغطية، وستعرف سنة 2006 انطلاق العمل بنظام المساعدة الطبية لفائدة المواطنين المعوزين، مع ما يتطلب ذلك من إصدار المراسيم التنظيمية والتطبيقية في هذا الشأن، مع تحسين خدمات المستشفيات والمراكز الصحية، وبلورة سياسة دوائية وطنية تضامنية مع تحفيز كل الموارد البشرية، رجال ونساء هذا القطاع الذي بدونهم لا يمكن إنجاح كل البرامج المسطرة ومن ضمنها التغطية الصحية بشقيها، و من شأن توسيع شبكة مؤسسات الصحة الأساسية وتطوير بنيات عرض العلاج وتكثيف برامج إنعاش الوقاية الصحية ومحاربة الأمراض المعدية، وتقوية الإجراءات الخاصة بصيانة التجهيزات والبنيات ودعم المراكز الاستشفائية الجامعية وخاصة فاس ومراكش ووجدة وتوفير الأدوية والعناية بصحة الأم والطفل أن يساهم في تقوية ونجاعة الخدمات العلاجية.

إلا أنه لابد من مضاعفة الجهود فيما يتعلق باللامركزية واللاتمركز تسهيلا لتضافر جهود مختلف المتدخلين خاصة الجماعات المحلية، إعمالا بمبدأ سياسة القرب.

ونحن ندرك أنه مهما توفرت نسبة الميزانية المخصصة لهذا القطاع، فإن المتطلبات تفوق الإمكانيات المرصودة.

أما فيما يتعلق بقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن فإنه ينهج مقاربة ميدانية تجعل من البعد الاجتماعي للتنمية جوهر المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي لبلادنا، ويتجلى عمليا في ترجمة الإدارة السياسية لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء، ونهج سياسة القرب لجعل

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

التضامن الاجتماعي مسؤولية جماعية وميدانية لمختلف مكونات الشعب المغربي، فالمعطلات الاجتماعية تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية يتعين مواجهتها خاصة على مستوى تلبية الحاجيات الملحة واليومية للمواطنين وكذا ضمان شروط المساواة في الولوج في التنمية ولكافة الخدمات الاجتماعية تجسيدا للعدالة الاجتماعية وتكافئ الفرص والمساواة بين الجنسين، وفي هذا الصدد، برغم كل ما تحقق لفائدة المرأة للنهوض بأوضاعها كمدونة الأسرة، برنامج محاربة العفن ضد النساء، استراتيجية مقاربة النوع، فلازالت مساهمتها في الحياة العامة والسياسية منها خاصة دون ما نتطلع إليه، مما يتطلب تكثيف الجهود كل الفاعلين لتحتل المرأة المغربية المكانة التي تؤهلها للمشاركة الفعلية في العملية التنموية، بكل أبعادها.

وبالنسبة لتأطير الشباب حظي القطاع باعتمادات لتعزيز عملية " العطلة للجميع" وأنشطة دور الشباب، وعملية الإدماج السوسيو اقتصادي للنساء من خلال التكوين المهني وتوسيع شبكة دور حضانة الأطفال والنوادي النسوية إضافة إلى تقوية وسائل عمل مراكز حماية الطفولة، وتوطير وتنويع التظاهرات الثقافية والتربوية لفائدة الشباب ودعم برامج القراءة وإننا نثمن المجهود الذي تبذله الوزارة من أجل النهوض وفتح الآفاق والأمل لهذه الشريحة التي تعتبرها عماد المستقبل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن قطاع الثقافة يشهد ورشا مفتوحا لتدارك الخصاص الكبير في هذا المجال، والمتعلق أساسا بإنجاز البنيات التحتية وإعادة الاعتبار للتراث الوطني بكل تعبيراته وتجلياته، ويأتي في مقدمة هذه المشاريع ورش المكتبة الوطنية للملكة المغربية والمتحف الوطني للفنون المعاصرة، والمتحف الوطني للآثار والمعهد العالي للموسيقى وفنون الرقص.

إذن تشجيع الإبداع بكل أشكاله يستوجب العناية بالأوضاع الاجتماعية للمبدعين والفنانين، ونثمن عاليا في هذا السياق، اتخاذ الوزارة الوصية الإجراءات الرامية إلى تأمين التغطية الصحية لأزيد من 600 فنان في المرحلة الأولى، وذلك بتنسيق مع النقابات المعنية.

عندما يصوت فريقنا لفائدة وزارة الثقافة على تواضع اعتماداتها، فإنه يدعم الإنتاج الوطني الفكري والأدبي والفني ويساهم في إشاعة قيم الإبداع وتفتح الفكر وتنويره وتهذيب الذوق ونشر ثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف بكل أشكالهما.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين:

إن الوقت والمجال لا يسمحان مع الأسف للنظر بكل تفاصيل جميع القطاعات التي تدخل في خانة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، لكن عموما تتميز الميزانيات الفرعية ذات البعد الاجتماعي بالوفاء بعدد من الالتزامات علما بأن النفقات الاجتماعية في بلادنا تعرف التزايد سنة بعد أخرى، ويصعب تحديد التراتبية بينها أو تصنيف الأولويات بينها، فهي ترمي إلى تكريس بعض المكتسبات وتثبيت الإصلاحات الهيكلية والتشريعية وبداية تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمواجهة الفقر والتهميش والبطالة والنهوض بأوضاع المرأة والشباب.

إن الإرادة السياسية وتضافر الجهود والعقلنة في التدبير والشفافية في ترشيد النفقات وتخليق الحياة العامة وتكافئ الفرص وزرع ثقافة الأمل والمسئولية ستساهم لا محالة في النهوض بجميع القطاعات ذات البعد الاجتماعي، ومن هذا المنطلق كان تجاوب فريقنا الاشتراكي مع الميزانيات القطاعية ومع مشروع ميزانية المالية بصفة عامة، وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، الكلمة الآن للأستاذ المستشار المحترم مصطفى اشطاطبي، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار مصطفى اشطاطبي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الكنفدرالي أن أتقدم لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2006.

بداية فيما يتعلق بقطاع التعليم نعتبر أن قطاع التعليم سيظل حاضرا ومطلب أساسيا بكل الأسر المغربية وأيضا فكل التعبيرات السياسية والنقابية باعتباره مرتبط بحاضر ومستقبل البلاد، ذلك أن قطاع التربية والتعليم يلعب دورا استراتيجيا في كل تنمية مأمولة خاصة في هذا الظرف التاريخي الجديد، الذي أصبحت فيه المعرفة ترتبط ارتباطا عضويا بعملية إنتاج الثروة وإعادة إنتاجها وتوسيعها وإذا كان الأمر كذلك، فإن الحاجة الوطنية العمومية، ورد الاعتبار أيضا للمدرس كفاعل أساسي في العملية التعليمية بكل تعقيداتها.

وفي هذا الإطار نسجل الخطوة الهامة والشجاعة التي أقدمت عليها النقابات والحكومة برئاسة السيد الوزير الأول السيد ادريس جطو لمعالجة ملف أساتذة التعليم الأساسي.

بحيث دقت الحكومة و النقابات يوم الأربعاء 14 دجنبر 2005 اتفاقا هاما يخصص بموجبه مليار و 100 مليون درهم، يرمي إلى إنصاف

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

العديد من الفئات التعليمية في التعليم الإعدادي أساسا، الأمر الذي نسجله بارتياح و لكننا مازلنا جميعا مطالبين اليوم ببذل مجهودات أخرى باتخاذ مبادرات وطنية كبرى للإصلاح الشامل لقطاع التربية و التكوين وهو ما يتطلب صياغة برنامج وطني استعجالي لإخراج المدرسة العمومية من وضعها الحالي المقلق و المطبوع بالتردي و التراجع، وتحوليها إلى مؤسسة تمتلك القدرة على إنتاج المعرفة والقيم الوطنية والإنسانية، والمحافظة على التوازن المجتمعي، وأيضا الحفاظ على التوزيع العادل للمعرفة.

حضرات السادة والسيدات:

إننا اليوم مطالبون جميعا في هذه اللحظة التاريخية، أن توفر كافة الشروط لتأهيل المغرب لمواجهة تحديات العصر وحقائقه، وهو السياق التاريخي العام الذي يفرض علينا كمغاربة العمل على تأهيل المدرسة العمومية الوطنية لتقوم بكافة أدوارها ووظائفها ومهامها التربوية والعملية والوطنية والتاريخية، باعتبارها تشكل المدخل الرئيسي للبناء الديمقراطي والمنطلق الحقيقي للتنمية الشاملة ببلادنا.

السيد الرئيس:

إن النهوض بجامعتنا يقتضي المزيد من التفتح على الفاعلين الاقتصاديين وعلى فتح آفاق جديدة أمام الخريجين من خلال رؤية ومنهجية واضحة لمحاربة تهميش الطاقات والكفاءات الخريجة، والعمل على الاستفادة من إمكانياتها في مجالية الإنتاج والمعرفة التي لازال المغرب بحاجة ماسة لكل كفاءات أبنائه وبناته.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بأن نجدد المطالبة في هذا الباب، ونحن بصدد من مناقشة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بإشاعة المنهجية الديمقراطية في التسيير والاعتناء بالموارد البشرية واعتماد مبدأ الحوار الجاد لحل مختلف المشاكل الاجتماعية المطروحة والاستجابة لكافة المطالب ذات الطابع النقابي، وأيضا التأهيل و العناية بالمرافق الاجتماعية من أحياء جامعية ومطاعم وبنايات وإحداث المزيد منها، وأيضا إبلاء الاهتمام الجدي بمجال البحث العلمي مع تخصيص ميزانية مشرفة له وتوسيع مرافقة مطالبين بتمكين المركز الوطني للطاقة النووية والبحث العلمي بصفة عامة، من آليات وإمكانيات ترقى إلى وضع استراتيجية واضحة المعالم على المستوى الوطني وذلك بخلق مجلس علمي ومجالس للتسيير وهيئات تقوم بالمراقبة وتقييم النتائج.

أما فيما يتعلق بكتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية، إننا في الفريق الكنفدرالي نجدد مطالبتنا بوضع استراتيجية للتصدي لآفة الأمية، وتحقيق سقف زمني مناسب لاجتثاثها مع توفير كل المتطلبات والمستلزمات التي تمكن من محاربة هذه الآفة والقضاء عليها، باعتبارها ظاهرة زائلة وليست ظاهرة دائمة، ومن هنا نرى بأن دور المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات أساسي في هذه المعركة الوطنية الواجب خوضها، وعليه فإن إقرار الحوار الحقيقي مع هذه المؤسسات والجمعية يعد شرطا أساسيا لوضع أية استراتيجية حقيقية.

أما فيما يتعلق بقطاع التنمية الاجتماعية والتضامن لازالت أوضاع الأسر المغربية تعاني من اختلالات خطيرة من جراء التجاهل لأوضاع الأطفال والنساء والمسنين والمعاقين واتساع دائرة الفقر والتسول وانتشار ظاهرة البغاء وذلك بسبب انعدام رؤية شمولية لدى الحكومة لمعالجة هذه الأوضاع، فالخطاب الحكومي يعتمد على أسلوب يختزل مشاكل هذه الفئات ويقوم على تدبيرها، بمنهجية كمية تلخصها بعض الأرقام والمعطيات المروج لها، إننا في الفريق الكنفدرالي ندعو الحكومة كما ندعو كل المؤسسات ومكونات المجتمع المدني إلى التعاطي مع هذه المسألة بروح العصر ومتطلبات عالم اليوم الذي يجعل منها ليست نقط قضايا هامشية وإنما هي في طلب القضايا التي تتطلب من استنفار كل طاقاتنا لنجعلها معركة الجميع وإخراجها من مجال التدبير الكمي إلى مجال المسئولية السياسية والأخلاقية في إطار الخطة الوطنية للتنمية البشرية التي أقرها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس:

أما فيما يتعلق بقطاع الصحة فبوقوفنا على المعطيات المرقمة والسياسة المعتمدة يتأكد يوما عن يوم تراجع وظائف وأدوار الدولة كفاعل استراتيجي في تدبير التوازن الاجتماعي، وتقديم الخدمة العمومية كمسئولية أساسية.

حيث يتبين من دراسة مشروع القانون المالي لسنة 2006 أن القطاعات الاجتماعية دون المستوى المطلوب لتحسين استفادة الطبقات المعوزة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، فقطاع الصحة لازال يعرف اختلالات كبرى على المستوى البنيوي والهيكلي، وفي رصد توزيع وتدبير عقلنة الإمكانيات مما يؤثر سلب على ولوج العلاج وتوفير خدمات صحية ذات الجودة المطلوبة، إذ نسجل على القانون الحالي ضعف ميزانية الاستثمار، ضعف ميزانية التسيير، قلة المناصب المالية، سوء التسيير والتدبير، تراجع مستوى الخدمات الصحية العمومية.

خوصصة بعد الخدمات الصحية المناولة، ضعف الإمكانيات والارتفاع المهول لأثمنة الأدوية، تدني الأوضاع المهنية والمعيشية لرجال ونساء الصحة، مشروع الميزانية المرصودة لقطاع الصحة يتناقض كلية وشعارات بناء مجتمع متماسك من خلال توسيع ولوج الخدمات الأساسية من صحة وتعليم والرفع من نوعيتها وجودتها.

مشروع ميزانية لا يمكن أن يحقق أهداف التنمية البشرية من خلال ولوج العلاج لفائدة الفئات العريضة من السكان وذوي الحاجة، مشروع ميزانية لا يوفر الحد الأدنى لتجديد هياكل البنيات الصحية، وإصلاح المنظومة الصحية، وتنمية مواردها البشرية والخروج من الأزمة المركبة التي يعيشها القطاع، مشروع ميزانية لا يضمن الحق في الصحة لكافة المواطنين بشكل عادل ومتكافئ اجتماعيا وولوجيا ومجاليا، مشروع

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ميزانية لا يلبي مطالب الأسرة الصحية من أطباء وممرضين وإداريين وأعوان، ويحفزهم على القيام بمهامهم الأساسية، ومسؤولياتهم الاجتماعية والإنسانية على الوجه الأكمل وفي شروط وظروف صحية حسنة.

إننا في الفريق الكنفدرالي نطالب باعتماد سياسة صحية وطنية ترمي إلى ضمان الحق في الصحة والعلاج لجميع المواطنين وإعادة الاعتبار لدور الدولة في تحمل مسؤوليتها كاملة اتجاه صحة المواطن المغربي، وذلك ب:

- مجانية العلاج للمحتاجين وذوي الدخل المحدود

- مراجعة أثمنة الأدوية مع وضع سياسة دوائية تعتمد على الأدوية المتجانسة.

- تفعيل وأجرأة نظام التأمين الإجباري عن المرض، والقيام بالإجراءات المواكبة له.

- وضع استراتيجية وطنية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية التي تحتل فيها الصحة المكانة الرئيسية من خلال تقليص نسبة الوفيات عند الأمهات والأطفال.

- الحد من تفشي مرض المناعة المكتسبة وحمى المستنقعات والسل والأمراض الأخرى المهددة للإنسانية.

- تأمين بنية سليمة مستدامة.

- وضع ميكانيزمات للمراقبة الفعالة والشفافية في تدبير القطاع ومراجعة التشريعات والقوانين المنظمة له.

- وضع آليات ديمقراطية وشفافة لتدبير وتسيير المرافق الصحية.

- إشراك مهنيين الصحة في بلورة السياسة الصحية، وتحسين أوضاعهم المعيشية والقيام بإجراءات تحفيزية للعاملين بالمناطق النائية، وتشجيع وتطوير مجالات التكوين المستمر والبحث العلمي.

قطاع الاتصال، نجدد كفريق كنفدرالي التأكيد على أن قطاع الإعلام والاتصال في شقه الرسمي يعرف أزمة حادة بالرغم من الشعارات والخطاب المروج له والذي أصبح متجاوزا في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها الإعلام على المستوى الدولي، في الوقت الذي ظل فيه الإعلام العمومي حبيس النظرة الأمنية رغم بعض الإصلاحات الشكلية، فهذه المقاربة لازالت مع الأسف الشديد متحكمة في هذا القطاع الذي لا نعمل إلى جهاز تابع، رغم أن القوانين تشير إلى أنه تحت وصاية وزارة الاتصال، فمن خلال استعراض الوضعية العامة لقطاعات الإعلام العمومي المتمثلة في الإذاعة والتلفزة والقناة الثانية ووكالة المغرب العربي للأنباء يتخط بجلاء التردي المضطرد الذي تعرفه هذه القطاعات، قطاع الإذاعة والتلفزة: بالرغم من المجهودات التي يبذلها العاملون بهذا القطاع، فإننا نلاحظ أنه يتم التضييق على كل المبادرات الجادة الرامية إلى تقديم منتوج إذاعي وتلفزي يستجيب لطموحات المشاهدين والمستمعين، بالإضافة إلى التردد والضبابية التي تضيع عملية انتقال الإذاعة والتلفزة إلى شركة وطنية وانعكاسها على الأوضاع الإدارية والمهنية والمادية لعموم العاملين بها.

القناة الثانية: فالجميع أصبح متفقا على التراجع المهول الذي تعرفه برامج هذه القناة وسيادة عقلية تغريبية بدون النظر إلى الخصوصيات التي تميز المجتمع المغربي إضافة إلى عدم احترامها لمبادئ التعددية في تعاملها سواء مع مختلف الفرقاء السياسيين والاجتماعيين علاوة أيضا على اعتمادها برامج تستخدم المستوى الفكري للمواطن المغربي وتحاول إسقاطه في الابتذال، وكما هو الشأن بالنسبة للإذاعة والتلفزة فإن القناة الثانية بدورها لازالت خاضعة بدورها لمنطق التعليمات في تعاملها مع الأحداث التي يمر بها المجتمع المغربي.

وكالة المغرب العربي للأنباء ولازالت تخضع في تسييرها لقانون يعود إلى أواخر السبعينات بحيث لم يعرف نظام الأجور والتعويضات أي تحسن بالرغم من أم المجلس الإداري للوكالة قد قرر الزيادة في التعويضات الممنوحة للصحفيين والتي لم تنفذ لحد الآن، وهي الزيادة التي تعهد بها السيد الوزير الأول، رئيس المجلس الإداري وأيضا الوزارة الوصية بتنفيذها، كما أن هذه الوكالة بدورها لازالت في حاجة ماسة ومستعجلة لإعادة النظر بشكل جذري في أوضاعها القانونية والمهنية.

قطاع النقابة، إن الثقافة اليوم تحتل مكانة خاصة في المعيار الحقيقي الذي تقاس به الدول المتقدمة التي تولي عناية فائقة جهويتها الثقافية وتعمل جاهدة على صيانتها وإشاعتها وذلك بتخصيص اعتمادات مالية هائلة باعتبارها مصدرا لا ينبض لاستمرارها حاضرة بين الهويات الثقافية المتعددة التي تواجه كل أشكال الاندثار، إننا في الفريق الكنفدرالي لازلنا نسجل التدهور المريع الذي تعرفه ثقافتنا والإقصاء الممنهج لمثقفينا الذين لعبوا أدورا متعددة في توجيه فضاءاتنا المعرفية وإنارة الطريق أمام بلادنا، لذلك لازلنا نقترح ونجدد بالمناسبة مطالبتنا باستنذار جميع الإمكانيات المتاحة والاستفادة من كل عوامل التطور التقني والتكنولوجي الحديث، قصد تعزيز حضورنا الثقافي وتدعيم مقوماتنا الثقافية.

- الاعتناء بالموارد البشرية والكفاءات والمؤهلات التي تزخر بها بلادنا.

- دعم الكتاب المغربي في كل المجالات الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

- تنويع التواصل الثقافي مع المواطنين وتوسيع مجالاته.

- الرفع من مستوى دعم الصناعة السينمائية وتمكينها من المزيد من الصور في الساحة الوطنية والمغاربية والعربية والدولية.

- إحداث خزانات عمومية وقاعات للقراء تتوفر فيها كل الشروط العلمية والتأطيرية.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

- إنعاش ودعم العمل المسرحي الهادف والمحترف.

قطاع الشباب، يحتاج قطاع الشباب إلى المزيد من المجهودات عبر وضع تصور شمولي يقوم على دراسة ميدانية وعلمية لانتظارات وتطلعات الشباب في زمن يعرف فيه تردي أوضاع هؤلاء الشباب، وأيضا تطلعاتهم نحو غد أفضل لذلك نرى من الضروري ومن الواجب الاهتمام الحقيقي بمسألة الشباب وفتح حوارات حقيقية مع المعنيين بالأمر والإنصات لرغباتهم وتطلعاتهم باعتبارهم لأداة الوحيدة الوحيدة القادرة على تفعيل أي خطاب يتحدث عنهم.

إن البنيات الاستقبالية للشباب سواء في محالات الترفيه أو الرياضة أو الثقافة والتنشيط أو التخييم لازالت تحتاج إلى عناية خاصة، بل لازالت غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة لهذه الفئة من الشباب التي أصبحت تشكل نسبة عالية من ساكنة بلادنا.

قطاع التكوين المهني، إن العالم تيطور بوثيرة متسارعة خاصة على مستوى المعرفة والتكنولوجيا، ولمواجهة المناقشة الشرسة التي فرضتها وستفرضها العولمة لابد من إبلاء قطاع التكوين المهني الأهمية المطلوبة للتمكن من ربح الرهانات والتحديات المستقبلية وهنا لابد من الإلحاح على ضرورة استفادة الأجراء من التكوين المستمر بما يطور ويحسن مهارتهم، وبما يسمح لهم بالترقي وتحسين أوضاعهم الاجتماعية علما أن هناك 05٪ كرسم يقتطع من أجورهم يستعمل في التكوين الأساسي بدل التكوين المستمر للعمال.

السيد الرئيس:

نحن نتتبع واقع هذا القطاع، ونسجل المجهودات التي تبذل من أجل محاربة الفساد، خاصة تلك المرتبطة بالعقود الخاصة، والتي نتمنى أن تقول العدالة فيها كلمتها نؤكد أيضا من جديد باسم الفريق الكنفدرالي على ضرورة إعادة النظر في مسألة التمثيلية في المجلس الإداري وتنفيذ الحكومة كل التزاماتها في هذا الشأن أيضا نجدد مطالبتنا بإجراء افتحاص لمالية المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل وأيضا للأموال والهبات التي تتلقها من الخارج ومن الداخل، نجدد أيضا تأكيدنا على الاعتناء بالموارد البشرية ماديا وإداريا واجتماعيا عبر فتح حوار مع المركزيات النقابية، المتواجدة بالقطاع قصد إيجاد حلول لكل القضايا التي تهم قطاع التكوين المهني وإنعاش الشغل والعاملين به.

قطاع المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأكفاء جيش التحرير، إننا نجدد مطالبتنا بتصفية كل الملفات سواء الموضوعة لدى لجنة الاستيناف أو الملفات التي لازالت خارج الآجال، وأيضا بالتعجيل بإخراج المرسوم الخاص بفئة المقاومين وأيضا بالمعتقلين المغاربة في مخيمات العار.

بالنسبة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية نجدد مطالبتنا أيضا بتصفية ملفات الحبوس المعقد وأيضا بتحسين أوضاع مساجدنا، شكرا على إنصاتكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم بهذا نكون قد أنهينا مناقشة الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم وننتقل إلى اللجنة الموالية، وهي لجنة الخارجية والقطاعات المرتبطة بها، شكرا شكرا، إذن أعطي الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ أحمد الخريف، إذا كان يريد أن يتدخل في القطاع، فليتفضل.

السيد المستشار أحمد الخريف:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء إخواني المستشارين.

أريد بهذه المناسبة الكريمة أن أتقدم باسم الفرق الأغلبية لمناقشة الميزانية الفرعية الخاصة بوزارة الخارجية والدفاع الوطني.

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام علئ أشرف المرسلين.

إن مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الدفاع الوطني والخارجية، فرصة مواتية لنا جميعا في فرق الأغلبية لتأكيد التلاحم المغربي حول القضايا بالمصيرية لبلادنا وهي مناسبة للتنويه أولا للدور الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية في الدفاع عن حوزة البلاد، وسيادتها وضمان أمنها واستقرارها تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله محمد السادس.

إننا نعتبر هذه المناسبة فرصة للتداول في شؤون وأوضاع أسرة غالية تحتل مكانة خاصة في نفوس المغاربة الذين يكنون لها كل احترام وتقدير كما قدمته ولا تزال من تضحيات وخدمات جليلة لفائدة الوطن تستحق عليها كل الإكبار والإجلال.

فتحية منا جميعا وتقديرا لكافة فئات الجنود المرابطة بتخوم الصحراء، وعلى نقط الحدود وبمختلف الثكنات العسكرية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين.

لقد تتبعنا بكل اهتمام العرض الذي تقدم به الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني أمام اللجنة المختصة عند تقديم ميزانية هذه الإدارة، وقد سجلنا بكل اعتزاز وافتخار الأهمية التي تعطيها بلادنا للتكوين العسكري والعناية التي توليها لجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية لفائدة جنودنا الأبطال، وللرعاية الملكية السامية لمختلف قضاياه.

كما لا يفوتنا أن نشيد بالدور الطلائعي الذي تقوم به سمو الأميرة لجليلة للامريم بصفتها رئيسة لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء المحاربين وقدماء العسكريين.

السيد الرئيس،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إن قوتنا المسلحة الملكية تقوم بمهام إنسانية وتساهم في التعاون الدولي بالإضافة إلى دورها في الدفاع الوطني وهي تؤدي رسالة حضارية لا يمكن ترجمتها إلى مجرد أرقام في ميزانية فمهما رصدنا لها تبقى محتاجة إلى مزيد من الدعم الذي يمكننا من الاستمرار في تحديث هياكلها وإمكانيتها بما تتطلبه الحداثة طبق المنظور الاستراتيجي المتلائم مع الأدوار الموكولة إليها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين.

إذا كانت إدارة الدفاع الوطني تتولى توفير الوسائل المادية والمعنوية لقداتنا المسلحة للدفاع عن حوزة الوطن، فإن وزارة الخارجية والتعاون هي الأداة الرسمية التي تتولى بواسطتها الدولة الإشعاع لعلاقتها الخارجية وتوطيد أواصر التعاون ونعتقد أن الميزانية المرصودة للوزارة يجب أن تكون في مستوى المهام العظمى والمتجددة التي ينبغي أن تنهض بها بعثاتنا في الخارج، فالدبلوماسية اليوم لم تبق ذات الوجه التقليدي بل أصبحت من الآليات الأساسية لتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية في عالم لم يعد يعترف بالحدود في ظل العولمة والثورة التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها الإعلام والمعرفة، وإزاء هذه المعطيات يلاحظ أن هناك شبه استقرار في الميزانية المخصصة لهذا القطاع، مما يدعونا من جهة إلى المطالبة بتخصيص ما يلائم هذه المهام من اعتمادات، ومن جهة ثانية إلى ترشيد وعقلنة التسيير سواء المتعلق بالإدارات المركزية أو السفارات والقنصليات في الخارج.

إننا بقدر ما نشيد بالدبلوماسية الرسمية وبالمجهودات التي تقوم به سفاراتنا وقنصلياتنا في أهم العواصم الدولية، ندعوا إلى دعمها بتفعيل الدبلوماسية الموازية البرلمانية والشعبية التي تقوم بها مختلف هيئات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب ونقابات ومنظمات.

السيد الرئيس:

إننا ننتهز مناسبة هذه المناقشة لنعبر عن اعتزازها ومباركتنا لخطوات جلالة الملك التي يخطوها في جميع المجالات وخاصة فيما يتعلق بالقضية الوطنية، التي تجتاز اليوم مرحلة دقيقة بسبب التعثر الذي ما فتئ يعترض تسوية الملف بفعل غطرسة خصوم وحدتنا الترابية المدفوعين بروح الهيمنة في المنطقة والضاربين بعرض الحائط برغبة شعوب المغرب العربي في الوحدة و التكامل لمواجهة المصير المشترك، و المدفوعين بقوة في معاكسة حق المغرب في استعادة وحدته الترابية وهذا طبعا ما أكده صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في خطاب الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء حيث قال نصره الله " بالرغم من مناوراتهم اليائسة، فإن المغرب القوي بعدالة قضيته وإجماعه جدول حول عدم التفريط في شبر من صحرائه، وقد ظل حبيسا على التشبث بوشائج الأخوة وحسن الجوار، وانتهاج الحوار والجنوح إلى السلم والتحلي بالحكمة والعقل" انتهى كلام جلالة الملك.

وما يهمنا اليوم سيدي الرئيس، حضرات المستشارين المحترمين، السادة الوزراء، هو أن الشعب المغربي معبأ وراء جلالة الملك للدفاع عن الوحدة الترابية وإحباط أي مؤامرات للمس بها، وسكان الأقاليم الجنوبية الذي أتشرف بأن أكون أحد ممثليهم، لا يقبلون بديلا عن الوحدة، ويدعمون الجهود الرامية لتنمية تلك الأقاليم، وسيبقى المغرب من جنوبه إلى شماله ومن شرقه إلى غربه متمسكا بالحل السياسي الذي أعلن عنه جلالة الملك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أ، يقبل بأي حل قد يمس بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، وإننا من أحزاب الأغلبية انطلاقا مما جاء في خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى الثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، مجندين باستمرار وراء جلالته للدفاع عن الوحدة الترابية وموضوع قضيتنا الوطنية المقدسة حاضر باستمرار في جميع اتصالاتنا، ومحادثاتنا مع الأحزاب الشقيقة والصديقة من شتى دول العالم، من أجل تثبيت الوحدة الترابية والحفاظ على الثوابت والمقدسات الوطنية.

السيد الرئيس،

إن إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وكافة القوى الحية ببلادنا وسكان الأقاليم الصحراوية المغربية المخلصين لمغربيتهم أبا عن جد، في المسؤوليات وفي القدرات المتعلقة بتدبير الشؤون المحلية وتنمية المنطقة وأخذ آرائهم بعين الاعتبار وإشراكهم ضمن البعثات التي تتوجه إلى الخارج للتعريف بعدالة قضيتنا، هو السبيل الأنجع لمواجهة ومحاضرة خصوم الوحدة الترابية، وهنا نستحضر ما قاله جلالة الملك محمد السادس في خطاب الذكرى الثلاثين للمسيرة إن تشبثنا بمغربية صحرائنا لا يعادله إلا حرصنا على إيجاد حل سياسي تفاوضي للنزاع المفتعل حولها يخول لأقاليمنا على إيجاد حل سياسي تفاوضي للنزاع المفتعل حولها يخول لأقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا يضمن لسكانها تدبير شؤونهم الجهوية في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية. وأضاف جلالة الملك حفظه الله: وعلى غرار الأحزاب السياسية سيتم استشارة أبناء المنطقة ومنتخبيها ولا سيما شيوخ القبائل لحنكتهم وحكمتهم ومكانتهم الرفيعة لدى جلالتنا وذلك بصدد تصوراتهم المشروع إقامة نظام جهوي متقدم ملائم لخصوصيات هذه المنطقة العزيزة من وطننا، كما سيتم إشراكهم في إعادة المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراوية تقديرا من لغيرتهم الصادقة على الثوابت والمقدسات الوطنية وخبرتهم الواسعة بقضايا المنطقة وتطلعات سكان الأقاليم. انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمين،

زملائي المستشارين،

هناك جالية مغربية مهمة تعيش بديار المهجر في ظروف صعبة ونعتقد أن للبعثات الدبلوماسية والقنصليات دورا أساسيا في دعم هذه الجالية ومساعدتها على قضاء مصالحها الحيوية، حتى نتمكن من المساهمة في خدمة المصالح العليا للبلاد بدعم الجمعيات من أبناء

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المهاجرين وتعيين الأطر لتعليم اللغة العربية والمبادئ الإسلامية والحفاظ على قيم الهوية المغربية، ورفع معاناتهم من أشكال العنصرية التي أخذت تتصاعد وبشكل لافت للنظر في المدة الأخيرة، وهنا لابد السيد الرئيس، حضرات المستشارين المحترمين أن نشيد بالقرار الملكي السامي القاضي بإحداث المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج يرأسه جلالته وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية حيث قال جلالته في نفس الخطاب، تمكين المغاربة المقيمين بالخارج من تمثيلهم عن جدارة واستحقاق في مجلس النواب بكيفية ملائمة وعقلانية.

السيد الرئيس:

إن المغرب ينتمي للوطن العربي والعالم الإسلامي فهو موجود في صلب معاناة هذه المنطقة ومشاكلها ولذلك فإن سياستنا الخارجية ينبغي أن تظل متوجهة نحو المزيد من الجهد لتحقيق التضامن العربي الإسلامي والفاعل، وفي مقدمته دعم صمود الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع والمطالبة برفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق وإخراجه من براكن الاغتيالات بدعوة الأمم المتحدة لتحمل مسئولياتها في العمل على التعجيل بإنهاء على الاحتلال والحفاظ على وحدته الترابية.

إننا نريد السيد الوزير، إننا نريد لدبلوماسيتنا أن تعكس المبادرة الملكية وتوجهاتها حتى يساهم المغرب في إشعاع ثقافة الحوار والتكافؤ في عالم يسوده التسامح والسلم مع احترام كامل السيادة وحدة الدول، إن العرض الذي تقدم به السيد وزير الخارجية مشكورا أمام اللجنة وقف على المهام التي ينبغي على دبلوماسيتنا أن تنهض بها لإبراز المنجزات التي حققها المغرب في المجال الديمقراطي والحريات وحقوق الإنسان والمرأة والطفل وتحديث السياسة والاقتصاد وتعميق البعد التضامني كما وقف على ضرورة تفعيل الدبلوماسية المغربية لدعم الاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح الذي اختار المغرب أن ينهجه في علاقته مع شركائه سواء في أوربا أو في أمريكا أو في آسيا وبصفة أساسية على مستوى المغرب العربي للإسهام في توطيد دعائم السلم والأمن والاستقرار، نحن إذ نبارك هذه الاختيارات نلح على ضرورة إعطاء اهتمام متزايد لتحيين وتحديث الدبلوماسية المغربية بتمكينها من الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية وتصحيح خطط العمل ومناهج التسيير حتى تتجاوب دبلوماسيتنا مع المبادرة الملكية الواضحة التي تطمح أن تتبوأ بلادنا المكانة اللائقة بها في المنتظم الدولي، وهذا الدور المتعاظم الذي على دبلوماسيتنا أن تقوم به يدعون جميعا إلى تكثيف جهود الجميع واستثمار كل الإمكانيات الضرورية كخدمة المصالح العليا للبلاد وهذه الهواجس هي التي تدفعنا إلى تأكيد مساندتنا بالتصويت الإيجابي لفائدة ميزانية الدفاع والخارجية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار الموالي الأستاذ ابراهيم أبو زيد، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار ابراهيم أبو زيد:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين.

يشرفني أن أتدخل باسم الفرق الحركية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة في لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، بالنسبة لميزانية الدفاع الوطني أود بالمناسبة أن أتوجه باسم فرقنا الحركية لتقديم تحية تقدير واعتزاز لكل أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة لما يقومون به من تضحيات جسيمة في سبيل استقرار البلاد وصيانة سيادتها ووحدتها والحفاظ على أمنها.

كما ننحني إجلالا وتقديرا أمام أرواح الشهداء الذين ضحوا بحياتهم فداء للوحدة الترابية لبلادنا.

السيد الرئيس،

وإننا نشجو بكل ارتياح الأهمية البالغة التي توليها الحكومة لهذا القطاع وانطلاقا من هذه القناعة الراسخة تتطلع في فرقنا إلى رصد ميزانية تلاءم حجم المهام والأدوار التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية، كما نثمن العناية البالغة التي يوليها القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله للنهوض بأوضاعها المادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أما فيما يتعلق بالميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون فإننا نسجل أيضا وبكل ارتياح الدور الذي تقوم به للتعبير عن توجهات الدولة والدفاع عن مقومات الوطن، ناهيك عن دورها في ميادين الاقتصاد والثقافة والشؤون الاجتماعية حيث أن متطلبات العصر أضحت تفرض الخروج من الدبلوماسية التقليدية والانفتاح على سائر الميادين الأخرى، وهو ما قامت به تجاه جاليتنا ببلاد المهجر لتحسيسها بأهمية المبادرة المتعلقة بالتنمية البشرية علاوة على افسهام والبحث عن فتح أسواق جديدة في وجه الصادرات المغربية، وجلب الاستثمارات الأجنبية.

كما أننا لا يفوتنا أن نثمن القرار الملكي المتمثل في خلق المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج وتمكينها من التمثيل داخل البرلمان.

أما بخصوص قضيتنا الوطنية المتعلقة بالوحدة الترابية والتي أبت بعض الجهات أن تبرز عدائها للمغرب من خلال أطروحاتها التي تكسرت أمام إجماع كل المغاربة بتشبتهم بوحدتهم الترابية وكذلك بفعل العمل الدؤوب والجبار الذي قامت به دبلوماسيتنا بلك الوسائل المتاحة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

لها للتعريف بموقف المغرب وقد تميزت هذه السنة بالقرار الحكيم لجلالة الملك والذي أعلن فيه جلالته عن إيجاد حل سياسي تفاوضي في نطاق سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية، تتمتع فيها أقاليمنا الجنوبية بحكم ذاتي ويتولى فيها إخواننا في هذه الربوع تدبير شؤونهم بأنفسهم، وكذا قرار جلالته من أجل توسيع المشاورات مع كافة القوى الحية للبلاد من أجل وضع صيغة وتصور للحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية في إطار نظام جهوي موسع تحت السيادة الملكية المغربية علما أن بلادنا قطعت أشواطا مهمة منذ عقد في مجال ترسيخ اللامركزية وخيار الجهوية.

كما نود في هذا الصدد، أن نندد بالتدخل السافر للجارة الجزائر في ملف قضيتنا الوطنية واستكمال وحدتنا الترابية ونطالب الأمم المتحدة والمفوضية العليا للاجئين بفك الحصار المضروب على إخواننا في مخيمات تندوف والحمادة، وبالتعجيل. وهذه مناسبة أيضا لندعو فيها الحكومة إلى ضرورة تقوية الجبهة الداخلية بأقاليمنا الجنوبية وذلك بالتعجيل بمواصلة أوراشها التنموية لخلق فرص الشغل وتكريس المقاربة التنموية المندمجة ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدل المقاربة الأمنية.

ونستغل الفرصة أيضا لنشيد بالمجهودات التي بدلتها بلادنا في معالجة ملف الهجرة السرية، باعتبار أن المغرب بلد العبور وتربطه جذور تاريخية مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة المصدرة للهجرة، وأن دول الشمال وخاصة الاتحاد الأوربي عليه أن يعي جيدا أن ملف الهجرة يهمه بالدرجة الأولى وبهذا فلابد من إيجاد تعاون بين كل الأطراف المعنية، البلدان المصدرة وبلدان العبور، وبلدان الوصول أو الاستقرار، من أجل الوصول إلى حل إشكالية المهاجرين وذلك عبر اتخاذ تدابير ملموسة لإدماجهم في إطار احترام المواثيق الدولية والأعراف الحضارية والإنسانية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، أريد أن أذكر حضرات السادة الوزراء والسادة المستشارين بأن فريق الاتحاد الدستوري سلم للرئاسة أربع تدخلات، تدخل متعلق بلجنة الفلاحة، ولجنة المالية ولجنة الداخلية ولجنة العدل والقطاعات التابعة لها، إذن باسمكم جميعا أشكر السيد الرئيس فريق الاتحاد الدستوري باسم المجلس.

وننتقل إلى المتدخل الموالي، مع التذكير على أنه لازالت لدينا عدة لجن وما تحتوي عليها من قطاعات، أرجوا من السادة المتدخلين الاختصار ما أمكن حتى نتمكن من إنهاء عملنا.

غير أريد أن أذكر بأنه لدي لوائح مسجلين فيها أصحابها وهم متشبثون بتدخلاتهم إذا أرادوا أن يسلموا تدخلاتهم مكتوبة للرئاسة مشكورين فنحن مستعدون لنشرها وهم بدورهم سينشرونها في جرائدهم، سيكونون قد خففوا على المجلس حتى نستطيع التصويت في هذه الليلية إن شاء الله. ولكن كذلك الرئاسة لا يمكن أن تفرض مسطرة ما على المستشارين إن كانوا هم متشبتين بتدخلاتهم شكرا لفرق الحركة اتحاد الحركات على تسليمهم لهذه التدخلات.

إذن لدي المستشار السيد محمد اطريبش، هو هو متشبت بتدخله؟ الأستاذ طريبش، هل.....، إذن أشكركم باسم المجلس.

المستشار الأستاذ بركاع نور الدين، الدكتور بركاع.

إذن أشكره كذلك، الأستاذ علي القديوي باسم الفريق الاشتراكي، الأستاذ علي سالم شكاف، إذن أشكر الأستاذ المالكي على تسليمه التدخل.

تفضلوا لكم الكلمة، الأستاذ علي القديوي باسم الاتحاد الاشتراكي.

اسمحلي العفو الأستاذ العلمي.

المستشار السيد العلمي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يسعدني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أساهم في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات حكومية حيوية كالدفاع الوطني والخارجية والتعاون، حيث إن العلاقة التي تجمع هذه القطاعات هي علاقة تكاملية ومترابطة على اعتبار أن دور وزارة الدفاع هو السهر على السيادة الوطنية وحمايتها، أن دور الخارجية يسعى كذلك وبالأساس إلى تعزيز مكانة المغرب وخدمة مصالحه الكبرى.

السيد الرئيس إننا في الفريق الاشتراكي نولي أهمية بالغة لميزانية الدفاع الوطني حيث تحظى بالمساندة والإجماع نظرا للرسالة السامية المنوطة به للدفاع عن سيادة وحوزة الوطن، وانطلاقا من هاته القناعة الراسخة نتطلع لكي تسمح الظروف المالية التي تجتازها بلادنا برصد ميزانية تكون في حجم المهام والأدوار التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية، وإننا لنجدها فرصة سانحة لتوجيه تحيات الإكبار والإجلال لقواتنا المسلحة الملكية وقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس، كما نستحضر الأرواح الظاهرة لشهداء الوحدة والتحرير وفي هذا الصدد فإن المستجدات الطارئة المتغيرات الحاصلة على صعيد معركة بلادنا من أجل حماية وتكريس الوحدة الترابية تضع الأمن الترابي أمام تحديات مستجدة، حيث أن المتغير الأكثر إثارة للجدل هو ما تباشره الحكومة الجزائرية ما بين تصعيد المعاكسة السياسية والدبلوماسية لقضية وحدتنا الترابية وما بين الإسراع إلى التسلح الذي يقوم به على اقتناء أسلحة هجومية تتجاوز بما لا حد له حاجياتها الدفاعية في مجال البر والبحر والجو وهو أمر إذا تطور وتكرس سيعرض فضاء المغرب العربي إلى مزيد من التوتر والاضطراب.

السيد الرئيس،

لقد أضحت العلاقات الخارجية لبلادنا في ظل التحولات التي طرأت على مفهوم وبيئة العلاقات الدولية في فجر الألفية الثالثة من أهم المرافق

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الحيوية وحساسة في علاقات المغرب مع محيطه الإقليمي والجهوي والدولي.

إن المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية ببلادنا والتي بث فيها جلالة الملك محمد السادس ديناميكية الانفتاح والاعتدال والتسامح في التعامل مع الأسرة الدولية وذلك بالانخراط الفعال والجدي في الدفاع عن قضايا الحرية والسلم والعدالة عبر العالم في إطار مبادئ القانون الدولي، وكذلك التشبث باستقلال القرار السياسي ونبذ التبعية للأخلاق العسكرية، والحرص على تقوية بلادنا ضمن المنظومة الدولية، إنه لا يمكن تصور دبلوماسية ناجحة ومنتجة بعيدا عن تبني الديمقراطية الفاعلة، لأنه بات من الضروري في عالم اليوم المطبوع بشتى أنواع الصراع والتنافس أن تعمل كل دولة تريد مسايرة الواقع الدولي إلى التطلع لتجاوز إكراهات تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة وتعمل على الاستثمار الكلي لمؤهلاتها الجيوستراتيجية وجيو اقتصادية لاغتنام فرصة التعاون والتبادل وجلب الاستثمارات وغزو أسواق جديدة، وهذا كله بطبيعة الحال لا يمكن تحقيقه بالفعل إلا بتقديم صورة داخلية مستقرة تنعم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وأن تتوفر على جهاز دبلوماسي قوي ومؤهل.

وحيث إن أحسن سياسة خارجية هي بالضرورة سياسة داخلية حسنة فإن، تقوية جبهتنا الداخلية تعد اليوم من أهم الدعائم التي تعزز مصداقية مواقفنا بالنسبة لقضيتنا المقدسة الممثلة في وحدتنا الترابية التي تعرف الكثير من المناورات والعراقيل والمخاطر التي يحيكها أعداء وحدتنا الترابية لهذا نؤكد في فريقنا الاشتراكي وتماشيا مع التوجيهات الملكية على ضرورة التحلي بالحذر والحزم وتعبئة كل الطاقات الشعبية والمدنية انسجاما مع نهج المسيرة الخضراء والعمل على تفعيل دور في المحافل الدولية من أجل الرفع بالتعاطف الدولي والإنساني إلى مداه الأقصى تجاه وحدتنا الترابية.

وفي هذا الصدد، فإننا نثمن القرارات والمبادرات الملكية الهادفة إلى الدفع بهذا الملف نحو حل نهائي وسلمي يحفظ الاستقرار بالمنطقة ويؤمن حقوق المغرب المشروعة والغير القابلة للتصرف في صحرائه، فلقد سبق لجلالة الملك أن أكد في خطابه السامي بمناسبة تخليد الذكرى الثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء، عن حرصه الأكيد على إيجاد حل سياسي تفاوضي للنزاع المفتعل حول صحرائنا يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا يضمن لسكانها تدبير شؤونهم الجهوية في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الترابية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون.

إن الاستراتيجية الملائمة اليوم لتطوير دور دبلوماسيتنا هو اقتحام مجالات الدبلوماسية الاقتصادية والإعلامية وتوظيف شبكة السفارات والقنصليات المغربية عبر العالم لتدعيم وتوسيع شبكة الشراكات الاقتصادية ومناطق التبادل الحر لتطال فضاءات آسيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية لأن الهاجس الاقتصادي نابع بالأساس التي تقف في وجه البلدان النامية التي لا تؤهلها إمكانيتها الاقتصادية والتكنولوجية للدخول في مناقشة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات.

إن عالم اليوم لا يسمح لأية دولة أن تحقق الاستغلال الأمثل لطاقاتها بمفردها. بل إن التعاون في إطار التكتلات الاقتصادية هو وحده الكفيل بتحقيق الازدهار الاقتصادي، أما التأهيل الإعلامي للدبلوماسية فيطرح موضوع الحاجة إلى كسب الفهم للقرارات والمواقف من لدن الرأي العام الداخلي والخارجي، خصوصا والناطق باسم البلد في أي مستوى يكون معبرا عما هو صريح أو مضمر في الخط العام لسياسة البلد من حيث خدمة المصالح الوطنية، ومن حيث التطابق مع الهوية الوطنية، ففيما يخصنا يجب أن نكسب الرأي العام في كل من إسبانيا والجزائر لأن مصلحتنا تكمن في أن يكون الشعبان الإسباني والجزائري على علم بدوافع مواقفنا متفهما لقراراتنا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نسجل بارتياح كبير القرار الملكي الرامي إلى تجسيد تطلعات أفراد الجالية المغربية في الخارج، بمختلف أجيالها في ممارسة حق المواطنة الكاملة وذلك بفتح كل الفضاءات وأنماط المشاركة في المؤسسات ومجالات الشأن العام، بما فيها تمكينهم من التمثيلية في مجلس النواب تم إحداث دوائر تشريعية انتخابية بالخارج وإعطائهم الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات على أساس حقوقهم السياسية والمدنية التي يخولها القانون لكل المغاربة، ثم بإحداث مجلس أعلى للجالية المغربية بالخارج برئاسة جلالة الملك للمساهمة والانخراط في الإصلاحات والأوراش الكبرى التي سطرها المغرب من أجل التنمية الشاملة المستدامة، والذي يعد اليوم مدخلا لا مناص منه لتوفير شروط التعبئة والانخراط في حق العمل الوطني لأجيال الهجرة المغربية بالخارج.

السيد الرئيس،

في سياق هذه التحولات المطلوبة على صعيد العمل الدبلوماسي المتعدد الأبعاد، وفي إطار التدبير المعقلن لدور المغرب في علاقته مع محيطه الإقليمي انطلاق من انتمائه الإفريقي وأفقه الأوربي فإن معالجة ظاهرة الهجرة السرية، تقتضي بالأساس العمل على ترسيخ ثلاث نقط أساسية:

أولا: تعبئة وحشد دعم كل الأطراف المعنية بالأمر لتمكين بلدنا من وسائل وآليات لمواجهته هذه الظاهرة.

ثانيا: بناء علاقات تتسم بحسن الجوار.

ثالثا: فضح كل تواطئات خصوم وحدتنا الترابية التي تريد توريط المغرب في هذه الإشكالية.

السيد الرئيس،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إننا في الفريق الاشتراكي، وإن كنا نصوت بالإيجاب على الميزانيات المخصصة لقطاعي الدفاع الوطني و الخارجية والتعاون، لا بد لنا أن نسجل على أن هذه الميزانية لا ترقى إلى مستوى التطلعات و الرهانات و المشاريع المسطرة خصوصا أمام تنامي عدة ظواهر تتطلب من رصد مبالغ هامة للوصول إلى نتائج ملموسة لتدارك ركب التطور الحاصل في العلاقات الدولية عامة، والمرتبطة أساس بهاجس الوقت، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الأستاذ محمد العلمي.

أعطي الكلمة للأستاذ المحترم السيد علي سالم الشكاف فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار المحترم السيد علي سالم الشكاف.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين المحترمين.

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية المرتبطة بقطاعي الخارجية والدفاع الوطني، وبهذه المناسبة أود أن أشيد بمضامين العروض التي قدمت من طرف السادة الوزراء والتي ارتكزت على التوجيهات الملكية السامية من أجل بلورة مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي، وتحقيق الأهداف الأساسية المرتبطة بالأوراش الكبرى للإصلاح التي يعرفها المغرب.

السيد الرئيس:

إن الدفاع بكل عزم وثبات عن قضية المغرب المصيرية والأولى يشكل أولوية الأولويات، ويحظى بإجماع الشعب المغربي قاطبة، وذلك لأنها تتعلق بالجوانب السيادية للمغرب، وفي هذا الإطار، فإننا نثمن مضامين الخطاب الملكي السامي، كما نعبر عن اعتزازنا بالمبادرة الملكية السامية المتعلقة باستشارة الهيئات والفاعلين السياسيين وشيوخ قبائل الجنوب، ونؤكد على أن وضعية الحكم الذاتي تعتبر حلا سياسيا يتطابق مع الشرعية الدولية، ويوفر أفضل الآفاق للتسوية النهائية لهذا الملف فالمغرب يظل متفتحا على هذا الحل مادام يحفظ سيادته ووحداته الترابية، كما كان ولازال وسيبقى دائما مستعدا للتعاون مع جميع الأطراف، والأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص من أجل التوصل إلى حل يقبله الجميع، ونتمنى بكل صدق وآمال أن تتوفر نفس الإرادة السياسية لدى الأطراف الأخرى قصد التوصل إلى حل نهائي ودائم، كما تطالب موازاة مع ذلك، مع هذا الموضوع لإنهاء احتلال مدينتي سبتة ومليلية وباقي الجزر المغربية المحتلة، وذلك تحقيقا لمبدأ الشرعية الدولية وتمكين المغرب من سيادته على أراضيه واستكمال وحدته الترابية.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور المهم الذي تلعبه الدبلوماسية المغربية باعتبارها مرآة تعكس وجه المغرب على الصعيد الدولي في إبراز المنجزات التي حققها المغرب في مجال الديمقراطي وترسيخ دولة الحق والقانون، والتحديث الشامل الذي تعرفه المملكة في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتعزيز المكانة التي يحظى بها المغرب على الصعيد الدول وفي هذا الإطار نثمن المجهودات المبذولة من طرف الحكومة وندعوها إلى مواصلة الجهود من أجل توظيف الدبلوماسية المغربية من أجل دعم الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والبحث عن أسواق خارجية جديدة للمنتوجات الوطنية، وذلك خلال توسيع علاقاتنا بلادنا السياسية والاقتصادي والتجارية والمالية علة المستوى الجهوي والقاري والدولي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف نطالب بتوفير الإمكانات اللازمة لتأهيل الجهاز الدبلوماسي وتحديثه وإصلاح مناهج عمله.

ونعبر عن المنجزات التي تم تحقيقها في هذا المجال وبهذه المناسبة نثمن المبادرة الملكية السامية المتعلقة بمضامين التمثيلية السياسية لأعضاء الجالية المغربية ضمن المؤسسات الدستورية الوطنية، كما نركز على ضرورة إعطاء الأولوية لتعليم اللغة العربية والثقافة الأصيلة وإحداث فضاءات ثقافية مغربية وكذا الاهتمام بالتأطير الديني وتحسين الخدمات الإدارية والاجتماعية على مستوى بلدان المغرب ومن جهة أخرى نثمن المجهودات التي تقوم بها مؤسسة محمد الخامس للتضامن فيما يتعلق بتقديم كل أشكال الدعم لأفراد الجالية المغربية خارج أرض الوطن، وبصفة خاصة إبان موسم العبور بحيث تطلع بدور مهم على مستوى الاستقبال وتقديم كافة أشكال المساعدة.

أما بخصوص قطاع الدفاع المدني فإننا نسجل أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع الحيوي لا ترقى إلى مستوى التحديات المتزايدة المفروضة على المغرب، وبالتالي علينا إعطاء أكبر واهتمام متزايد بقواتنا المسلحة الملكية التي نوجه لأفرادها بهذه المناسبة تحية إكبار وإجلال، ولكافة قوات الدرك الملكي والقوات المساعدة السائرين دوما على التزود بكل إخلاص على هذه المملكة السعيدة تحت القيادة العليا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

تلكم السيد الرئيس بعض الاقتراحات التي حاول بها فريقنا لأن يثري النقاش حول المواضيع المطروحة حول الدبلوماسية المغربية والدفاع الوطني، أملا أن تجد الاستجابة لدى الحكومة الموقرة والتي نرى أن المجهودات المبذولة من أجل كسب الرهان تبرر التصويت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني والخارجية والتعاون والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لآخر متدخل في هذه اللجنة أو في هذا المحور، الأستاذ أحمد الزايدي باسم الفريق الكنفدرالي.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

شكرا الأستاذ أحمد الزايدي لتعاونه معنا، إذ انتقل إلى اللجنة الموالية وهي لجنة الداخلية والقطاعات المرتبطة بها.

نشرع في مناقشة الميزانية المرتبطة بلجنة الداخلية أمام المستشارين نفس الخيار، الذي وقع الاتفاق عليه باقتراح من السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري، في أن يسلم السادة المستشارين تدخلاتهم إلى الرئاسة، قصد نشرها، إذن آه، كاين تدخل واحد آه تفضل، تفضل آسي طريبش.

السيد محمد اطريبش:

الفريق الديمقراطي سلم تدخله مكتوب

الفريق الكنفدرالي سلم تدخله مكتوب

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى مناقشة الميزانية المرتبطة بلجنة المالية، السيد سلمت هذه التدخلات للرئاسة، المستشار طريبش تفضل.

شكرا السيد المستشار:

ننتقل إلى مناقشة الميزانيات المرتبطة بالعدل، التدخلات سلمت للرئاسة، هل هناك تدخل لم يسلم إلى الرئاسة؟

ننتقل إلى مناقشة الميزانيات المرتبطة بلجنة الفلاحة، هل هناك من تدخل تفضل أسي العربي، سي العربي بوراس تفضل، ما في مشكل، شكرا سي العربي السيد المستشار السي العربي بوراس باسم الفريق الاستقلالي حول قطاع الصيد.

فريق التجمع الوطني للأحرار المستشار سي خيري بلخير عن التجمع الوطني للأحرار فيما يتعلق بميزانية الداخلية السيد المستشار الحاج إبراهيم الحو من فريق التجمع الوطني فيما يتعلق بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

السيد المستشار عبد السلام بلقشور، التجمع الوطني للأحرار، قطاع الفلاحة شكرا، تدخل المستشار المحترم السيد لحسن قيشوحي عن الفرق الحركية حول مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتجارة الخارجية المستشار المحترم عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

تدخل المستشار السيد الحو مربوح عضو فريق العهد عن فريق العهد في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

تفضلوا السيد المستشار لابد من الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، تفضل.

تفضل السيد المستشار،

السيد المستشار،

شكرا السيد الرئيس،

إخواني زملائي الوزراء،

إخواني زملائي المستشارين المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

باسم فرق الحركة، فريق الحركة الشعبية، الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فريق الحركة الوطنية الشعبية وفريق الاتحاد الديمقراطي، أتشرف بتقديم موقف هذه الفرق بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع السياحة برسم السنة المالية 2006، هذا القطاع الذي نعتبره في القطب الحركي من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن الصناعة السياحية أصبحت حاليا أول نشاط اقتصادي في العالم، بإمكانه إن وفرت له الظروف والإمكانيات أن يخلق الثروات ومناصب شغل وإنعاش الاستثمارات وأن يجلب العملة الصعبة ويقوم بتنشيط قطاعات أخرى موازية كالصناعة التقليدية والنقل والتجارة والبناء، إضافة إلى الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في تنمية الجهوية وفي التعريف بمؤهلات بلادنا الحضارية الفنية والمتنوعة، وإذا كان هذا المنظور يقتضي مواكبة من طرف وزارتكم الوصية، ومن طرف الحكومة للتعهد المالي من أجل تطويره وتنميته ليكتسب الإشعاع على المستوى الوطني و الدولي فإن ذلك سيبقى في نظرنا بعيد المنال في ظل حجم الميزانية التي تم رصدها لهذا القطاع.

هذه الميزانية التي لن تمكن بلادنا من إمكانات و الوسائل الواجب التوفر عليها لبلوغ انطلاقة حقيقية للوصول إلى هدف 10 ملايين سائح سنويا، وتمكين المغرب من أخذ المكانة التي يستحقها لمواجهة سياحية ثابتة أمام المنافسة العالمية.

السيد الوزير:

نسجل لكم العرض المفصل الذي قدمتوه أمامنا داخل اللجنة و الذي ضمنتموه الأوراش الكبرى الستة كاستراتيجية ومخطط لتحديد هدف استقبال 10 ملايين سائح، سنويا، ومضاعفة الطاقة الإيوائية لتصل إلى 230ألف سرير وقد أكدتم عزم الوزارة من خلال هذه الأوراش على مواجهة مختلف المعوقات والمشاكل التي تقف أمام تطور هذا القطاع الاستراتيجي والهام، وبقدر ما نتجاوب معكم ومع أهداف هذا المخطط الإصلاحي الذي مس التنظيم المؤسساتي المرتكز على إنجاز مشاريع ذات طابع جهوي وتحسين جودة الاستقبال والخدمات وتنشيطه وعقلنته، وإنعاش التسويق بإقامة شراكة مع منظمي الأسفار والمهنيين والجهات، ومضاعفته الطاقة الإيوائية، وتكوين 70 ألف مهنية على الأقل، وتحديث أسطول النقل السياحي إضافة إلى المخطط الأزرق الذي رغم أهميته يبقى محدودا لكونه لم يشمل مناطق مملكتنا الشريفة التي تزخر بمؤهلات سياحية عالية الجودة، قلت بقدر ما نتجاوب معكم بقدر ما نتساءل أي هي الوسائل المادية؟ وهل بمثل هذه الميزانية المرصدة ستتمكنون من تنفيذ بنود هذا البرنامج ورغم ذلك سنبقى في القطب الحركي إيجابيا، آملين أن تعي الحكومة التي التزمت من خلال البرنامج الحكومي على جعل هذا القطاع في صدارة اهتماماتها من أجل تنميته وإعطاءه المكانة التي يستحقها في النسيج الاقتصادي الوطني.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

كذلك أن الاهتمام بهذا القطاع لا يجب أن يقتضي على وزارة السياحة والمؤسسات التابعة لها فقط، بل يجب أن يطال كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية كالداخلية والاتصال والتجهيز والنقل والثقافة والصناعة التقليدية والجماعات المحلية والتنظيمات المحلية، ويقتضي بالخصوص إرادة سياسية حازمة لكي يتبوأ هذا القطاع المكانة التي ننتظرها منه، علما أن جلالة الملك نصره الله وأيده نبه في خطابه السامي بتاريخ 10 يناير 2001في مراكش إلى ما وصل القطاع السياحي، وحمل الحكومة مسئولية العمل من أجل تحقيق هدف استقبال 10 ملايين سائح مع بداية 2010.

السيد الوزير:

رغم تعدد المؤهلات الطبيعية والحضارية لبلادنا وموقعنا من القرب من أكبر الأسواق السياحية العالمية، فإنه لم نتمكن من تحقيق سوى 6.58٪ من حجم الحركة السياحية العالمية، وتساهم فقط بأقل من 7٪ من الإنتاج الداخلي الخام الوطني، مما يؤكد أن هناك خلل ما يجب تداركه فالتحديات كبيرة والمشاكل قطاع السياحية لازالت مرتفعة والجهود الإنعاشية والترويجية ضئيلة وحجم الاستثمارات السياحية ليس في المستوى المطلوب بسبب العجز الحاصل في التمويل الذاتي للمؤسسات السياحية، ومرافقنا السياحية تفتقر في مجملها إلى التجهيزات الأساسية، أما النقل البري السياحي فيعيش الفوضى بسبب افتقاده لإطار قانوني طموح.

وقطاع النقل الجوي رغم تحريره نسبيا فإنه غير مؤهل ليواكب الارتفاع المنتظر في أعداد السياح الوافدين، فالأسعار التي تفرضها الخطوط الجوية الملكية على الزبناء تطرح أكثر من سؤال وأكثر من علامة استفهام، أما الجبايات وما أدراك ما الجبايات والضرائب فللتذكير من هذا المقام، أن هناك 21ضريبة وما أدراك ما الضريبة المفروضة على القطاع رغم النداءات المهنيين وأرباب الفنادق المتكررة، ورغم الوعود التي قدمت من أجل إمكانية التخفيف من الضريبة على القيمة المضافة ومن الضريبة على الشركات وما يقلقنا أكثر التناقض الذي يتجسد للرغبة في الوصول إلى 10 ملايين سائح في أفق 2010، وإثقال كاهل القطاع السياحي بالضرائب مثل الضريبة على التنشيط والفلكلور والتي تفرض على أي تنشيط يجلب السياح التي التزمت الوزارة بالتراجع عنها وهي مفارقة غريبة، لا ترتكز على أي منطق وموضوعية بحيث جل المنعشين والفاعلين يفضلون تقديم منتوجهم السياحي دون فلكلور أو تنشيط والأمثلة كثيرة على هذا المستوى، ويبقى الرسم المفروض على إكراميات المنادل تتوج العدد الهائل من الضرائب على قطاعنا السياحي، فكيف سنتمكن من تحقيق 10 ملايين سائح، وكل المؤشرات تقول عكس ذلك؟ وهل فعلا وصلنا بعد مرور 5سنوات إلى تحقيق 4.5 مليون سائح؟ كيف تحتسبون عدد السواح الوافدين على بلادنا؟ والطاقة الايوائية لا تتعدى 110 ألف سرير على (غير مفهومة) التعبئة يختلف من فندق إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، وما نخشاه أن تقومون باحتساب السواح الذين يقضون أقل من 24 ساعة بالمغرب، وإذا كان الأمر كذلك فإن الإحصائيات المقدمة لنا مغلوطة و يجب مواجهتها لضبط العدد الحقيقي من السواح الذي يفد على المغرب خاصة و أن المنظمة العالمية للسياحة تفرض بألا يحتسب إلا السائح الذي يقضي أكثر من 24 ساعة ببلادنا و كمثال حي للتراجع المقلق للقطاع العام أنه ما بين سنة 99 و سنة 2000كانت ميزانية قطاع السياحة تبلغ 70 مليون درهم و عدد السياح الوافدين حوالي 2 مليون سائح، أي 35 درهم كتكلفة للسائح الواحد، أما اليوم فميزانية هذا القطاع قدرها 400 مليون درهم، و عدد السياح الوافدين 2 مليون و 300 ألف سائح، حيث ارتفعت تكلفة السائح إلى 173 درهم لكل سائح، مع تراجع حاد في مداخيل الدولة لذلك فالوضع مقلق جدا كما قلت و على الوزارة الوصية و الحكومة أن تنتبه و أن تتدارك هذا الوضع بفتح حوار حقيقي مع المهنيين. أما المكتب الوطني للسياحة فقد أعلنتم السيد الوزير أمام اللجنة المختصة عن تعزيز إمكانياته المالية لتصل عائداته في أفق 2008 إلى 179 مليون درهم و بمساهمته من الدولة قدرها 500 مليون درهم، حقيقة و هذا رأي كل المهنيين و المستثمرين بالقطاع السياحي، لا نفهم الاختصاصات الحقيقة لهذا المكتب و كيف تصرف الأموال الطائلة التي يتوصل بها من الدولة، و كم طالبنا بتوضيح و ضبط المعايير التي يعتمدها هذا المكتب من أجل اختيار وكالة الأسفار الدولية التي كلفت بالتسويق و بيع المنتوج السياحي المغربي فهناك وكالات غير مؤهلة و يتم اختيارها و هناك أموال كثيرة تذهب لمكاتب دراسات دون جدوى، الأمر الذي يفرض من الوزارة الوصية، و إن أردنا الوصول إلى 10 مليون سائح، دام على مراجعة سياسة هذا المكتب و توجيهه و مراقبته و إمداده بالأطر الكفءة و ما أكثرها، لتسويق المنتوج الوطني السياحي في أحسن الظروف، كذلك السيد الوزير، و هذا موضوع سبق أن قدمنا في شأنه سؤالا شفهيا آني و يتعلق بالمعايير التي تعتمدها وزارتكم لتوزيع الحصة الخاصة بأداء مناسك الحج على مكالات الأسفار الوطنية، فالمواطنون يعانون كل سنة، و منهم من كان ضحية بعض وكالات الأسفار التي لا تحترم أخلاقيات هذه المهنة الشريفة مما يفرض اتخاذ كل التدابير حفاظا على كرامة و حقوق حجاجنا الميامين.

السيد الوزير، تبعا لهذه الوضعية التي يوجد عليها قطاعنا السياحي و التي شخصناها بكل واقعية و موضوعية و غيرة وطنيو، فإننا نعتقد أن المرحلة تفرض إنعاش القطاع السياحي المغربي و الخروج به من دائرة الأزمة بالإقدام على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات ذات الصبغة الاستعجالية، نقدم ملامحها من خلال الاقتراحات و الملاحظات التالية:

× المراهنة بشكل أفضل على السائح المغربي و على كل ما يتعلق بالسياحة الداخلية و تقديم تشجيعات و تسهيلات لتحفيز المواطن على التعامل مع السياحة الوطنية دون عقدة نقص أو عقدة تغرب، إقتداء بالنموذج الإسباني حيث أن معظم الإسبان يقضون عطلهم بإسبانيا، و بلادنا المغرب من أخل الدول السياحية في العالم، و لا يستفيد منها المغاربة؛

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

× الانفتاح المستمر و على طول السنة على السائح الأجنبي بتكثيف الجانب الإشهاري عبر توظيف المقومات الثقافية و الجمالية و التراثية في عملية التواصل مع الآخر مع عدم الارتكاز على الأسواق الكلاسيكية المعلوفة كفرنسا و ألمانيا ، و التوجه نحو دول أوربا الشرقية خاصة و روسيا و نحو دول أمريكا و كندا و أمريكة اللاتينية و اليابان و الدول الآسيوية و جنوب إفريقيا دون نسيان الدول العربية.

السيد رئيس الجلسة:

... السيد المستشار، استهلكت 15 دقيقة ...

السيد المستشار:

... الإسراع في إبرام اتفاقيات جديدة في الخطوط الجوية المغربية و شركة الطيران الدولية الأخرى؛

× تنظيم قطاع وكالات الأسفار و توجيه اهتماماتها نحو السياحة الداخلية و إشراك الجماعات المحلية و الجماعات المهنية بصفة مكثفة في تنمية السياحة على الصعيد المحلي و تحفيز الجماعات المحلية على تقوية كل آليات المجالات السياحية و كذا إشراك الساكنة المحلية في كل المبادرات و المشاريع المحلية لإنعاش و بيع المنتوجات المحلية؛

× التعجيل بتأهيل البنية الفندقية على أن يكن التصنيف التي زارت المؤسسات الفندقية على الصعيد الوطني في السنوات الأخيرة تؤكد على ضرورة التعجيل بإعادة تأهيل مئات الوحدات السياحية التي توفر حوالي 41٪ من الطاقة الإيوائية و نتمنى أن يمتد التمويل الموجه لهذه العملية إلى الفنادق التي لم تخضع بعد لنظام التصنيف و التي تستدعي التأهيل الشامل حتى ترقى إلى المؤسسات السياحية مما سيقوي الرصيد الفندقي الوطني و الطاقة الإيوائية، فهناك 1140 وحدة غير مصنفة ذات طاقة إيوائية تفوق 33170 سرير؛

× الغياب التام لكل مبادرة هادفة لتسويق المنتوج السياحي بواسطة المعارض الدولية و الإعلام الدولي و الوطني؛

× عدم فتح المجال للعنصر البشري المكون و المؤهل بمندوبيتنا بالخارج، علما أن الوزارة تتوفر على أطر كفئة من المستوى العالي لها سمعتها على الصعيد الدولي و الوطني و بإمكانها خدمة هذا القطاع بكفاءة و غيرة وطنية؛

× غياب التنسيق و العمل المشترك إعطاء هذا القطاع المناعة التي يستحقها من الوزارة الوصية و الجماعات المحلية و الفرق المهنية و الخطوط الجوية الملكية و المكتب الوطني للسياحة و وزارة النقل و الثقافة و الصناعة التقليدية و المهنيين بمختلف تخصصاتهم بحيث يكون الحضور في المعارض الدولية و لبيع المنتوج السياحي بمشاركة كل هؤلاء الفاعلين مما سيمكن من التقليص من المصارف الموجهة لهذه المعارض، و يمكنني إعطاء صورة للعمل الجماعي المشترك لكل هؤلاء الفاعلين أمام الدول المنافسة لنا، و بمثل هذه السياسة سيكبر الحس الوطني بأهمية هذا القطاع، إذا كل هؤلاء المتدخلين خاصة الجماعات المحلية، الفرق المهنية و نحن في الفرق الحركية مقتنعون أنكم لو طبقتم السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة هذه السياسة فإن المردودية ستكون إن شاء الله في المستوى الذي نأمله و ينتظره جلالة الملك محمد السادس أيده الله و نصره لهذا القطاع الهام و الاستراتيجي. ثانيا، عدم استغلال جهازنا الدبلوماسي من خلال السفارات و القنصليات لبيع المنتوج السياحي، و البحث عن أسواق بديلة للأسواق التقليدية و متابعة و توجيه البعثات المغربية حتى يتم أحسن تمثيل في المعارض الدولية، ما لا نفهمه رغم نداءاتنا المتكررة هو عدم إقدام الحكومة و الحكومات المتعاقبة بخلق نواة متخصصة في المجال السياحي على مستوى السفارات و القنصليات المغربية خاصة في البلدان التي لا توجد بها مندوبيات سياحية،

× ضرورة التفكير في جعل الجماعات المحلية شريك أساسي في الصناعة السياحية، فلا يعقل أن تبقى هذه المؤسسة الدستورية و الركيزة الأساسية في التنمية المحلية بعيدة و غائبة في تصاميم و استراتيجية الحكومة في تفعيل و النهوض بالقطاع السياحي خاصة على المستوى المحلي و الجهوي، و الوقت حان كي تقوم هذه الجماعات بدورها الفاعل و المساهم في الحفاظ على المآثر التاريخية و ترميمها و تنظيف الأزقة و الفضاءات المحلية بهذه المآثر خاصة في المدن العتيقة و أيضا لا بد من التفكير في تفعيل دور المحتسبين في تنظيم الحرف على مستوى الأحياء و الأسواق بحيث يكون كل حي متخصص في حرفته،...

السيد رئيس الجلسة:

... السي المستشار المحترم، راه الوقت المحدد 15 دقيقة، راه انتما استعملتوا نفس الوقت اللي استعمل رئيس الفريق نتاعكم في التدخل العام ...

السيد المستشار:

... واخليني غير نكملوا راه هاذ الشي مهم.

السيد رئيس الجلسة:

و راه غادي يتنشر أ سيدي، شكرا السيد المستشار.

توصلت الرئاسة بتدخل مكتوب للمستشار محمد كريمي عن الفريق الاستقلالي في قطاع الصناعة و التجارة يضم إلى محضر الجلسة. آخر متدخل السي أحمد حاجي باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، الصفحة الأولى ، العناوين، تفضل.

السيد المستشار أحمد حاجي:

باسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

نظرا لضيق الوقت و رغبة من زملائي المستشارين سأكتفي فقط بقراءة العناوين.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

التدخل ديال السيد الرئيس ينصب في ما يخص المشاكل التي يعرفها الاقتصاد الوطني أولا في مجال ديال الصناعة ثم التجارة ثم كذلك الحالة اللي كتعيشها الفرق التجارية في المملكة المغربية و أسلم لكم السيد الرئيس هذه المناقشة باسم التجمع الوطني الأحرار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار السي أحمد حجي عن فريق التجمع الوطني للأحرار في نقاش القطاعات المتعلقة بالتجارة و الصناعة.

مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة الفلاحة، التدخلات وصلت مكتوبة، إذا هناك من تدخل مكتوب يضم إلى المحضر، شكرا.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

تفضل آسي الشرقاوي، العدل داز، إلا كان هناك تدخل مكتوب مرحبا السيد المستشار.

المستشار السيد الشرقاوي عبد الرحيم:

السيد الرئيس المحترم،

أنا غادي نمشي متفق مع السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري السي آيت بلا.

السيد رئيس الجلسة:

تدخل السيد المستشار الشرقاوي عن الفريق الحركية في قطاع العدل و تحديث القطاعات،

كذلك توصلت الرئاسة بتدخل المستشار محمد أبو الفراج لمناقشة الميزانيات الفرعية لقطاع المالية و الخوصصة و النقل و التجهيز؛

توصلت الرئاسة كذلك بتدخل المستشار المحترم محمد فوزي بنعلال في مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من قطاع الإسكان و التعمير و البيئة و الماء ستضم هذه التدخلات إلى محضر الجلسة و تنشر في الجريدة الرسمية و كذلك تنشر الصحف التي تنتمي إليها الفرق نحتفظ لكم بهذا التدخل اللي طلبتوو مكتوب في مناقشة الجزء الثاني نتاع الميزانية.

الآن ننتقل لنواصل جلسة التصويت التي بدأناها في ما يتعلق بالجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 05-35 للسنة المالية 2006، الجزء الثاني: وسائل المصالح، النفقات من الميزانيات العامة و الميزانيات الملحقة و ميزانية مرفق الدولة بصورة مستقلة، و الحسابات الخصوصية لخزينة الميزانية العامة.

الجدول "ب" المادة 60 التوزيع على القطاعات الوزارية و المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة في ما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006 و سنستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت على القوائم المدنية و مخصصات السيادة و ميزانية البلاط الملكي و إدارة الدفاع الوطني، هذه نصوت عليها بالإجماع، مشروع ميزانية جلالة الملك و القوائم المدنية و مخصصات السيادة و البلاط الملكي من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة ل 2006، الإجماع.

أعرض للتصويت كذلك الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006 الخاصة بالبلاط الملكي: الإجماع.

مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني، أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة ل 2006 لميزانية الدفاع: الإجماع.

و ننتقل الآن للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية و المؤسسات، الموظفون و الأعوان، المعدات و النفقات المختلفة، و قبل ذلك نشير إلى أن المادة 60 ورد بشأنها تعديلان، الأول من فريق الاتحاد الدستوري، و الثاني من الفريق الكنفدرالي. هل السيد فريق الاتحاد الدستوري لكم الكلمة.

السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

المقصود من هذا التعديل هو أننا كنبغيوا في إطار تقوية المحاكم الإدارية، كنبغيوا أننا و المحاكم المالية عفوا، كنبغيوا أننا نخصموا 500 مليون سنتيم، و نضيفوها للمحاكم المالية نظرا للدور اللي كتقوم بيه في تسيير الجماعات المحلية و مراقبتها من أجل مراقبة تسيير الجماعات المحلية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة السيد الوزير، قضي الأمر إذن الفصل 51 الكلمة كذلك الآن لأصحاب التعديل للفريق الكنفدرالي، للسيد المستشار سي دعيدعة.

السيد المستشار دعيدعة:

في ما يخص هذا التعديل عمليا هو دايما كل سنة كنقدموه كفريق كنفدرالي هو في الحقيقة تذكير بالالتزام نتاعنا في إطار الميثاق نتاع التعليم أنه الزيادة بنسبة 5٪ في الميزانية ديال التعليم كل سنة على مدة عشر سنوات، و لكن ما دام الحكومة مابغياش تزيد في التعليم حنا كنسحبوه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أعرض الآن كذلك، إذن هذا سحب التعديل، ننتقل إلى

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

التصويت على المادة 60 كما جاءت لأن المادة 60فيها مجموعة نتاع الأبواب، فيها كذلك مشروع ميزانية مجلس النواب، أعرض للتصويت هذه الميزانية من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006، مجلس النواب: الإجماع.

مشروع ميزانية الوزير الأول، أعرض للتصويت الفصلين من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006.

ميزانية الوزير الأول: نفس العدد.

الموافقون : 59

المعارضون: 11

الممتنعون : 8

هذا مشروع ميزانية الوزير الأول، إذن كتصوتو معانا:

الموافقون : 68

المعارضون: 11

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية المحاكم المالية، أعرض للتصويت الفصلين من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006.

ميزانية: نفس العدد.

الموافقون : 68

المعارضون: 11

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة العدل، أعرض للتصويت الفصلين من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 59

المعارضون: 11

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية الشؤون الخارجية و التعاون من جدول "ب" المتعلق، أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : وزارة الخارجية: نفس العدد

إذن غادي نرجعوا ل 68، المعارضون: 11، الممتنعون : لا أحد.

مشروع ميزانية الداخلية:

أعرض للتصويت من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006 نفس العدد 68 المعارضون: 11، الممتنعون: لا أحد.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال.

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 59

المعارضون: 11

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي،

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 68

المعارضون: 11

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الصحة،

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

نفس العدد: 68 ـ 11 ـ لا أحد.

مشروع وزارة المالية و الخوصصة:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

وزارة المالية: نفس العدد: 68 –11 ؟ لا أحد.

مشروع ميزانية وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

نفس العدد.

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 61

المعارضون: 11

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة التجهيز و النقل:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ميزانية وزارة التجهيز و النقل: امتناع.

الموافقون : 61

المعارضون: 11

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة و التنمية القروية و الصيد البحري:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006ك

ميزانية وزارة الفلاحة و التنمية القروية: امتناع:

الموافقون : 61

المعارضون: 11

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية الوزير الأول، الرياضة:

قطاع الرياضة من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006، امتناع:

الموافقون : 61

المعارضون: 11

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف و الشؤون الاجتماعية:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية:

الموافقون : 70

المعارضون: 11

الممتنعون : لا أحد

مشروع الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف ة بالشؤون الاقتصادية و العامة:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون، امتناع، إذن غادي يكون عندنا:

الموافقون : 61

المعارضون: 11

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة الطاقة و المعادن:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية الصناعة و التجارة و تأهيل الاقتصاد:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

وزارة الصناعة و التجارة و التأهيل:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الثقافة:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع، إذنك

الموافقون : 61

المعارضون: 11

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان و التعمير:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة التشغيل و التكوين المهني:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان:

الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة:

من جدول "ب" أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: نفس العدد

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

النفقات الطارئة و المخصصات الاحتياطية:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

النفقات الطارئة:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التجارة الخارجية:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه و الغابات و محاربة التصحر:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة و التضامن:

أعرض للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

وزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة: امتناع، إذن

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالشباب:

أعرض المادة للتصويت الفصلين من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع،

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

الآن أعرض الجدول "ب" برمته للتصويت:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت المادة 60:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أعرض للتصويت الباب الأول من الجزء الثاني:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

الجدول "ج" المادة 61 الباب الثاني:

التوزيع على القطاعات الوزارية و المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة في ما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006 سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية و المؤسسات.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: الإجماع

مشروع ميزانية الوزير الأول:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الوزير الأول: 70، المعارضون: 12، الممتنعون: لا أحد.

مشروع ميزانية المحاكم المالية:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة العدل:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية و التعاون:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الداخلية:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الاتصال:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية الصحة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة المالية و الخوصصة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة المالية و الخوصصة و التكاليف المشتركة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

مشروع وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة التجهيز و النقل

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة و التنمية القروية و الصيد البحري:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

وزارة الفلاحة: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع ميزانية الوزير الأول: قطاع الرياضة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

مشروع الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية و العامة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة الطاقة و المعادن: أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة الصناعة و التجارة و تأهيل الاقتصاد:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان و التعمير:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع وزارة التشغيل و التكوين المهني:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أعرض للتصويت الباب الأول من الجزء الثاني:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

الجدول "ج" المادة 61 الباب الثاني:

التوزيع على القطاعات الوزارية و المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة في ما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006 سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية و المؤسسات.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات ا
الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: الإجماع

مشروع ميزانية الوزير الأول:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الوزير الأول: 70، المعارضون: 12، الممتنعون: لا أحد.

مشروع ميزانية المحاكم المالية:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة العدل:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية و التعاون:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الداخلية:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الاتصال:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

البحث العلمي:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية الصحة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة المالية و الخوصصة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة المالية و الخوصصة و التكاليف المشتركة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

مشروع وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة:

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة التجهيز و النقل

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة و التنمية القروية و الصيد البحري:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

وزارة الفلاحة: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع ميزانية الوزير الأول: قطاع الرياضة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

مشروع الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية و العامة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة الصناعة و التجارة و تأهيل الاقتصاد:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان و التعمير:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

مشروع وزارة التشغيل و التكوين المهني:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

المولفقون : 70 حيث تصوتوا بالإجماع في الأولى هاذيك التسيير، صوتوا بالإجماع،

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التجارة الخارجية:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه و الغابات و محاربة التصحر:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006:

الموافقون : 70

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة و التضامن:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

مشروع ميزانية كتابة الدولة لدى الوزير المكلف بالشباب:

أعرض للتصويت الفصل من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2006: امتناع

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض الجدول "ج" برمته للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض المادة 61 للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض الباب الثاني من الجزء الثاني للتصويت:

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

الجدول "د" المادة 62الباب الثالث: توجيه على إلفصول الاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي لسنة 2006:

وزارة المالية و الخوصصة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بفوائد و عمولات متعلقة بالدين العمومي و الفصل من جدول "د" استهلاكات الدين العمومي المتوسط و طويل الأجل:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض الجدول "د" برمته للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض المادة 62 للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

الجدول "هـ" المادة 63 توجيه الفصول الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستغلال الخاصة بالميزانية الملحقة لدار الإذاعة و التلفزيون المغربية لسنة 2006.

مشروع الميزانية الملحقة لدار الإذاعة و التلفزيون المغربية لسنة 2006عرض للتصويت الفصول من الجدول "هـ" المتعلق بنفقات الاستغلال:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض الجدول "هـ" برمته للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض المادة 63 للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

الجدول "و" المادة 64 التوزيع للاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية المخصصة لدار الإذاعة و التلفزة المغربية لسنة 2006

أعرض للتصويت الفصول من جدول "و" المتعلق بنفقات الاستثمار:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض الجدول "و" برمته

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض المادة 64 للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

الجدول "ز" المادة 65 التوزيع بحسب المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2006:

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزير العدل:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لشؤون الخارجية و التعاون:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة المالية و الخوصصة:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز و النقل: امتناع

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة و التنمية القروية و الصيد البحري: امتناع

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول قطاع الرياضة: امتناع

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة و المعادن: امتناع

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة و التجارة و تأهيل الاقتصاد:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة: امتناع

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان و التعمير: امتناع

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل و التكوين المهني:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني: إجماع

أعرض للتصويت بنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بدولة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت بنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه و الغابات و محاربة التصحر:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب و الماء و البيئة

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة و التضامن:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لكتابة الدولة لدى الوزارة الأولى المكلفة بالشباب:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض الجدول "ز" للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض المادة 65 للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

الجدول "ج" المادة 66التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2006:

أعرض للتصويت لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

الممتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية و التعاون:

الموافقون : 71

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:

الموافقون : 61

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة المالية و الخوصصة:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل و التجهيز:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة و التنمية القروية و الصيد البحري:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول قطاع الرياضة:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة و المعادن:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة و التجارة و تأهيل الاقتصاد:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة: امتناع

الموافقون : 62

المعارضون: 12

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان و التعمير:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل و التكوين المهني:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني: الإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه و الغابات و محاربة التصحر: امتناع

الموافقون : 62

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني و البيئة و الماء:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة و التعاون:

الموافقون : 62

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لكتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالشباب: امتناع

الموافقون : 62

المعارضون: 12

المتنعون : 9

أعرض الجدول "ج" للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض المادة 66 للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

الجدول "ط" المادة 67 نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2006

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت حسابات العمليات النقدية:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

المتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت حسابات القروض:

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت حسابات التنسيق:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت نفقات من المخصصات:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض جدول "ط" للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض المادة 67 للتصويت:

المؤافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت الباب الثالث من الجزء الثاني:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون رقم 35.05 للسنة المالية 2006:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

أعرض قانون المالية رقم 35.05 للسنة المالية 2006 برمته للتصويت:

الموافقون : 71

المعارضون: 12

الممتنعون : لا أحد

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

قد وافق مجلس المستشارون على مشروع قانون المالية رقم 35.05 للسنة المالية 2006.

أشكركم، و أعلن رفع الجلسة.

ملحق: تدخلات الفرق النيابية في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية

.أمشا ريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

1.1 تدخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الدفاع الوطني والخارجية فرصة مواتية بالنسبة إلينا في فرق الأغلبية لتأكيد التلاحم المغربي حول القضايا المصيرية لبلادنا وهي مناسبة للتنويه أولا بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية في الدفاع عن حوزة البلاد وسيادتها وضمان أمنها واستقرارها تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله .

إننا نعتبر هذه المناسبة فرصة للتداول في شؤون وأوضاع أسرة غالية تحتل مكانة خاصة في نفوس جميع المغاربة الذين يكنون لها كل احترام و تقدير لما قدمته وما تزال من تضحيات وخدمات جليلة لفائدة الوطن تستحق عليها كل الإكبار والإجلال، فتحية منا وتقديرا لكافة فئات الجنود المرابطة بتخوم الصحراء وعلى نقط الحدود وبمختلف الثكنات العسكرية.

السيد الرئيس،

لقد تتبعنا بكل اهتمام العرض الذي تقدم به الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني أمام اللجنة المختصة عند تقديم ميزانية هذه الإدارة، وقد سجلنا بكل اعتزاز، الأهمية التي تعطيها بلادنا للتكوين العسكري والعناية التي توليها للجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية لفائدة جنودنا الأبطال وللرعاية الملكية السامية لمختلف قضاياهم ومن جملتها تسوية ملف تفويت المساكن العسكرية لقاطنيها. ونبارك الزيادة المقدمة لهذه الميزانية.

كما لا يفوتنا أن نشيد بالدور الطلائعي الذي تقوم به سمو الأميرة الجليلة للامريم بصفتها رئيسة لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء المحاربين وقدماء العسكريين.

السيد الرئيس

إن قواتنا المسلحة الملكية تقوم بمهام إنسانية وتساهم في

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

التعاون الدولي بالإضافة إلى دورها في الدفاع الوطني، وهي تؤدي رسالة حضارية لا يمكن ترجمتها إلى مجرد أرقام في ميزانية، فمهما رصدنا لها تبقى محتاجة لمزيد من الدعم الذي يمكنها من الاستمرار في تحديث هياكلها وإمكانياتها بما تتطلبه الحداثة طبق المنظور الاستراتيجي المتلائم مع الأدوار الموكولة إليها.

السيد الرئيس

إذا كانت إدارة الدفاع الوطني تتولى توفير الوسائل المادية والمعنوية لقواتنا المسلحة للدفاع عن حوزة التراب الوطني فإن وزارة الخارجية والتعاون هي الأداة الرسمية التي تتولى بواسطتها الدولة الإشعاع لعلاقاتها الخارجية وتوطيد أواصر التعاون. ونعتقد أن الميزانية المرصودة للوزارة يجب أن تكون في مستوى المهام العظمى والمتجددة التي ينبغي أن تنهض بها بعثاتنا في الخارج، فالدبلوماسية اليوم لم تبق ذات وجه تقليدي بل أصبحت من الآليات الأساسية لتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية في عالم لم يعد يعترف بالحدود في ظل العولمة والثورة التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها الإعلام والمعرفة. وإزاء هذه المعطيات يلاحظ أن هناك شبه استقرار في ميزانية التسيير ونقص في الاستثمار، مما يدعونا من جهة إلى المطالبة بتخصيص ما يلائم هذه المهام من اعتمادات ومن جهة ثانية إلى ترشيد وعقلنة التسيير سواء المتعلق بالإدارة المركزية أو السفارات والقنصليات في الخارج.

إننا بقدر ما نشيد بالدبلوماسية الرسمية وبالمجهود الذي تقوم به سفاراتنا وقنصلياتنا في أهم العواصم الدولية، ندعو إلى دعمها بتفعيل الدبلوماسية الموازية البرلمانية والشعبية التي تقوم بها مختلف هيآت المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب ونقابات ومنظمات.

السيد الرئيس

إننا ننتهز مناسبة هذه المناقشة لنعبر عن اعتزازنا ومباركتنا لخطوات جلالة الملك التي يخطوها في جميع المجالات وخاصة فيما يتعلق بالقضية الوطنية التي تجتاز اليوم مرحلة دقيقة بسبب التعثر الذي ما فتئ يعترض تسوية الملف بفعل غطرسة خصوم وحدتنا الترابية، المدفوعين بروح الهيمنة في المنطقة، والضاربين عرض الحائط برغبة شعوب المغرب العربي في الوحدة والتكامل لمواجهة المصير المشترك، والمندفعين بقوة في معاكسة حق المغرب في استعادة وحدته الترابية، و هذا ما أكده صاحب الجلالة محمد السادس في خطاب الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء حيث قال: " بالرغم من مناوراتهم اليائسة، فإن المغرب القوي بعدالة قضيته، وإجماعه حول عدم التفريط في شبر من صحرائه، وقد ظل حريصا على التشبث بوشائج الأخوة وحسن الجوار، وانتهاج الحوار، والجنوح إلى السلم، والتحلي بالحكمة والعقل ".

وما يهمنا اليوم هو أن الشعب المغربي معبأ وراء جلالة الملك للدفاع عن الوحدة الترابية وإحباط أي مؤامرة للمس بها، وسكان أقاليمنا الصحراوية لا يقبلون بديلا عن الوحدة ويدعمون الجهود الرامية لتنمية تلك الأقاليم. وسيبقى المغرب متمسكا بالحل السياسي الذي أعلن عنه جلالة الملك ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقبل أي حل قد يمس بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية. وإننا في أحزاب الأغلبية انطلاقا مما جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى 30لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، مجندين باستمرار وراء جلالته للدفاع عن الوحدة الترابية، وموضوع قضيتنا الوطنية المقدسة، حاضر باستمرار في جميع اتصالاتنا ومحادثاتنا مع الأحزاب الشقيقة والصديقة من شتى دول العالم، من أجل تسوية الوحدة الترابية.

السيد الرئيس

إن إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وكافة القوى الحية ببلادنا و سكان الصحراء المغربية المخلصين لمغربيتهم أبا عن جد، في المسؤوليات وفي القرارات المتعلقة بتدبير الشؤون المحلية وتنمية المنطقة، وأخذ آرائهم بعين الاعتبار وإشراكهم ضمن البعثات التي تتوجه إلى الخارج للتعريف بعدالة قضيتنا هو السبيل الأنجع لمواجهة ومحاصرة خصوم الوحدة الترابية وهنا نستحضر ما قاله جلالته في خطاب الذكرى الثلاثين للمسيرة "إن تشبثنا بمغربية صحرائنا، لا يعادله إلا حرصنا على إيجاد حل سياسي تفاوضي، للنزاع المفتعل حولها، يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، يضمن لسكانها تدبير شؤونهم الجهوية، في نطاق سيادة المملكة، ووحدتها الوطنية والترابية "وأضاف جلالته كذلك: "وعلى غرار الأحزاب السياسية، ستتم استشارة أبناء المنطقة ومنتخبيها، ولاسيما الشيوخ القبائل لحنكتهم وحكمتهم، ومكانتهم الرفيعة لدى جلالتنا، وذلك بصدد تصوراتهم لمشروع إقامة نظام جهوي متقدم، ملائم لخصوصيات هذه المنطقة العزيزة من وطننا. كما سيتم إشراكهم في إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، تقديرا منا لغيرتهم الصادقة على الثوابت والمقدسات الوطنية، وخبرتهم الواسعة بقضايا المنطقة، وتطلعات سكانها".

السيد الرئيس

هناك جالية مغربية مهمة، تعيش بديار المهجر، في ظروف صعبة ونعتقد أن للبعثات الدبلوماسية والقنصليات دور أساسي في دعم هذه الجالية ومساعدتها ابتداء من قضاء مصالحها الحيوية و كذا مساعدتها على المساهمة في خدمة المصالح العليا للبلاد، بدعم الجمعيات من أبناء المهاجرين، وتعيين الأطر لتعليم اللغة العربية والمبادئ الإسلامية والحفاظ على قيم الهوية المغربية ورفع معاناتهم من كل أشكال العنصرية التي أخذت تتصاعد وبشكل لافت للنظر في الشهور الفارطة، وهنا لا بد السيد الرئيس أن نشيد بالقرار الملكي السامي القاضي بإحداث مجلس أعلى للجالية المغربية بالخارج، يرأسه جلالته وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية حيث قال جلالته في نفس الخطاب : " تمكين المغاربة المقيمين بالخارج من تمثيلهم عن جدارة واستحقاق ، في مجلس النواب ، بكيفية ملائمة وعقلانية " .

السيد الرئيس،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إن المغرب ينتمي للوطن العربي والعالم الإسلامي فهو موجود في صلب معاناة هذه المنطقة ومشاكلها ولذلك فإن سياستنا الخارجية ينبغي أن تظل متوجهة نحو المزيد من الجهد لتحقيق التضامن العربي الإسلامي الفاعل، وفي مقدمته دعم صمود الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع، والمطالبة برفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق وإخراجه من براثين الاغتيالات، بدعوة الأمم المتحدة لتحمل مسؤوليتها في العمل على التعجيل بإنهاء الاحتلال والحفاظ على وحدته الترابية.

إننا نريد لدبلوماسيتنا أن تعكس المبادرات الملكية وتوجهاتها حتى يساهم المغرب في إشعاع ثقافة الحوار والتكافؤ، في عالم يسوده التسامح والسلم مع احترام كامل لسيادة ووحدة الدول.

السيد الرئيس

إن العرض الذي تقدم به السيد وزير الخارجية أمام اللجنة وقف على المهام التي ينبغي على دبلوماسيتنا أن تنهض بها لإبراز المنجزات التي حققها المغرب في المجال الديمقراطي، والحريات، وحقوق الإنسان، والمرأة، الطفل، والتحديث السياسي والاقتصادي، وتعميق البعد التضامني، كما وقف على ضرورة تفعيل الدبلوماسية المغربية لدعم الاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح الذي اختار المغرب أن ينهجه في علاقته مع شركائه سواء في أوربا أو أمريكا أو آسيا وبصفة أساسية على مستوى منطقة المغرب العربي للإسهام في توطيد دعائم السلم والأمن والاستقرار.

ونحن إذ نبارك هذه الاختيارات نلح على ضرورة إعطاء اهتمام متزايد لتأهيل وتحديث الدبلوماسية المغربية بتمكينها من الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية، وتصحيح خطط العمل، ومناهج التسيير حتى تتجاوب دبلوماسيتنا مع المبادرات الملكية الواضحة التي تطمح أن تتبوأ بلادنا المكانة اللائقة بها في المنتظم الدولي.

وهذا الدور المتعاظم الذي على دبلوماسيتنا أن تقوم به يدعونا إلى تكثيف جهود الجميع واستثمار كل الإمكانيات الضرورية لخدمة المصالح العليا لبلادنا. وهذه الهواجس هي التي تدفعنا إلى تأكيد مساندتنا بالتصويت الإيجابي لفائدة ميزانية الدفاع والخارجية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2.1. تدخل الفرق الحركية (فريق الحركة الوطنية الشعبية، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فريق الاتحاد الديمقراطي)

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفرق الحركية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة في لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.

بالنسبة لميزانية الدفاع الوطني أود بالمناسبة أن أتوجه باسم فرقنا الحركية بتقديم تحية تقدير واعتزاز لكل أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، لما يقومون به من تضحيات جسيمة في سبيل استقرار البلاد وصيانة سيادتها ووحدتها.

كما ننحني إجلالا وتقديرا أمام أرواح الشهداء الذين ضحوا بحياتهم فداءا للوحدة الترابية لبلادنا.

وإننا نسجل بكل ارتياح الأهمية البالغة التي توليها الحكومة لهذا القطاع، وإنطلاقا من هذه القناعة الراسخة نتطلع في فرقنا برصد ميزانية تلائم حجم المهام والأدوار التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية، كما نثمن العناية البالغة التي يوليها القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، للنهوض بأوضاعها المادية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون فإننا نسجل أيضا بكل ارتياح الدور التي تقوم به للتعبير عن توجهات الدولة والدفاع عن مقومات الوطن ناهيك عن دورها في ميادين الاقتصاد والثقافة والشؤون الاجتماعية، حيث أن متطلبات العصر أضحت تفرض الخروج من الدبلوماسية التقليدية والانفتاح على سائر الميادين الأخرى، وهو ما قامت به تجاه جاليتنا ببلاد المهجر لتحسيسها بأهمية المبادرة المتعلقة بالتنمية البشرية، علاوة على الإسهام والبحث عن فتح أسواق جديدة في وجه الصادرات المغربية وجلب الاستثمارات أجنبية.

أما بخصوص قضيتنا الوطنية المتعلقة بالوحدة الترابية والتي أبت بعض الجهات أن تبرز عدائها للمغرب من خلال أطروحتها التي تكسرت أمام إجماع كل المغاربة بتشبتهم بوحدتهم الترابية، وكذلك بفعل العمل الدءوب والجبار التي قامت به دبلوماسيتنا بكل الوسائل المتاحة لها للتعريف بموقف المغرب، وقد تميزت هذه السنة بالقرار الحكيم لجلالة الملك والذي أعلن فيه جلالته عن إيجاد حل سياسي تفاوضي في نطاق سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية تتمتع فيها أقاليمنا الجنوبية بحكم ذاتي ويتولى فيها إخواننا في هذه الربوع بتدبير شؤونهم بأنفسهم، وكذا قرار جلالته من أجل توسيع المشاورات مع كافة القوى الحية للبلاد من أجل وضع صيغة وتصور لحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

وهذه مناسبة أيضا لندعو فيها الحكومة إلى ضرورة تقوية الجبهة الداخلية بأقاليمنا الجنوبية وذلك بالتعجيل بمواصلة أوراشها التنموية لخلق فرص الشغل للعاطلين حتى لا يتسنى لخصوم وحدتنا الترابية بتأليب بعض العقول الضعيفة على القيام بفتيل الفوضى والقيام بالاحتجاجات كما وقع بمدينة العيون.

ونستغل الفرصة أيضا لنشيد بالدور الذي لعبته الحكومة المغربية في معالجة ملف الهجرة السرية باعتبار أن المغرب بلد العبور وتربطه جذور تاريخية مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة المصدرة للهجرة.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

وأن دول الشمال وخاصة الإتحاد الأوروبي عليه، أن يعي جيدا أن ملف الهجرة يهمه بالدرجة الأولى، وبهذا فلابد من إيجاد تعاون بين كل الأطراف المعنية، البلدان المصدرة وبلدان العبور وبلدان الوصول أو الاستقرار، من أجل الوصول إلى حل إشكالية المهاجرين وذلك عبر اتخاذ تدابير ملموسة لإدماج المهاجرين في إطار احترام المواثيق الدولية.

والسلام عليكم

3.1 تدخل الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

يسعدني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أساهم في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات حكومية حيوية كالدفاع الوطني والخارجية والتعاون...

حيث إن العلاقة التي تجمع هذه القطاعات علاقة تكاملية ومترابطة باعتبار أن دور وزارة الدفاع هو السهر على السيادة الوطنية وحمايتها، فإن دور الخارجية يسعى كذلك وبالأساس إلى تعزيز مكانة المغرب وخدمة مصالحه الكبرى.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نولي أهمية بالغة لميزانية الدفاع الوطني حيث تحظى بالمساندة والإجماع نظرا للرسالة السامية المنوطة به في الدفاع عن سيادة وحوزة الوطن.

وانطلاقا من هذه القناعة الراسخة نتطلع لكي تسمح الظروف المالية التي تجتازها بلادنا برصد ميزانية تكون في حجم المهام والأدوار التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية.. وإننا لنجدها فرصة سانحة لتوجيه تحيات الإكبار والإجلال لقواتنا المسلحة الملكية وقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس، كما نستحضر الأرواح الطاهرة لشهداء الوحدة والتحرير.

وفي هذا الصدد فإن المستجدات الطارئة والمتغيرات الحاصلة على صعيد معركة بلادنا من أجل حماية وتكريس الوحدة الترابية تضع الأمن الترابي أمام تحديات مستجدة.

حيث أن المتغير الأكثر إثارة للجدل هو ما تباشره الحكومة الجزائرية ما بين تصعيد المعاكسة السياسية والدبلوماسية لقضية وحدتنا الترابية وما بين الإسراع إلى التسلح الذي يقوم على اقتناء أسلحة هجومية، تتجاوز بما لا حد له حاجياتها الدفاعية في مجال البر والبحر والجو وهو أمر إذا تطور وتكرس سيعرض فضاء المغرب العربي إلى مزيد من التوتر والاضطراب ؟

السيد الرئيس،

لقد أضحت العلاقات الخارجية لبلادنا في ظل التحولات التي طرأت على مفهوم وبيئة العلاقات الدولية في فجر الألفية الثالثة من أهم المرافق حيوية وحساسية في علاقات المغرب مع محيطه الإقليمي والجهوي والدولي.

إن المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية ببلادنا والتي بث فيها جلالة الملك محمد السادس ديناميكية الانفتاح والاعتدال والتسامح في التعامل مع الأسرة الدولية وذلك بالانخراط الفعال والجدي في الدفاع عن قضايا الحرية والسلم والعدالة عبر العالم في إطار مبادئ القانون الدولي وكذلك التشبث باستقلال القرار السياسي ونبذ التبعية للأحلاف العسكرية والحرص على تقوية مركز بلادنا ضمن المنظومة الدولية.

إنه لا يمكن تصور دبلوماسية ناجحة ومنتجة بعيدا عن تبني الديمقراطية الفاعلة، لأنه بات من الضروري في عالم اليوم المطبوع بشتى أنواع الصراع والتنافس أن تعمل كل دولة تريد مسايرة الواقع الدولي إلى التطلع لتجاوز إكراهات تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة وتعمل على الاستثمار الكلي لمؤهلاتها الجيوستراتيجية والجيواقتصادية لاغتنام فرص التعاون والتبادل وجلب الاستثمارات وغزو أسواق جديدة، وهذا كله لا يمكن تحقيقه بالفعل إلا بتقديم صورة داخلية مستقرة تنعم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وأن تتوفر على جهاز دبلوماسي قوي ومؤهل، وحيث أن أحسن سياسة خارجية هي بالضرورة سياسة داخلية حسنة، فإن تقوية الجبهة الداخلية تعد اليوم من أهم الدعائم التي تعزز مصداقية موقفنا بالنسبة لقضيتنا المقدسة الممثلة في وحدتنا الترابية والتي تعرف الكثير من المناورات والعراقيل والمخاطر التي يحيكها أعداء وحدتنا الترابية لهذا نؤكد في فريقنا وتماشيا مع التوجيهات الملكية على ضرورة التحلي بالحذر والحزم وتعبئة كل الطاقات الشعبية والمدنية انسجاما مع نهج المسيرة الخضراء والعمل على تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية واستثمار حضور النخب المغربية ومؤسسات المجتمع المدني في المحافل الدولية من أجل الدفع بالتعاطف الدولي والإنساني إلى مداه الأقصى اتجاه قضية وحدتنا الترابية.

وفي هذا الصدد فإننا نثمن القرارات والمبادرات الملكية الهادفة إلى الدفع بهذا الملف نحو حل نهائي وسلمي يحفظ الاستقرار بالمنطقة ويؤمن حقوق المغرب المشروعة وغير القابلة للتصرف في صحرائه.

فقد سبق لجلالة الملك أن أكد في خطابه السامي بمناسبة تخليد الذكرى الثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء، عن حرصه الأكيد " على إيجاد حل سياسي تفاوضي للنزاع المفتعل حول صحرائنا يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا يضمن لسكانها تدبير شؤونهم الجهوية في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الترابية".

السيد الرئيس،

إن الإستراتيجية الملائمة اليوم لتطوير دور دبلوماسيتنا هو اقتحام مجالات الدبلوماسية الاقتصادية والإعلامية وتوظيف شبكة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السفارات والقنصليات المغربية عبر العالم لتدعيم وتوسيع شبكة الشراكات الاقتصادية ومناطق التبادل الحر لتطال فضاءات آسيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية، لأن الهاجس الاقتصادي نابع بالأساس من الإكراهات التي تطرحها التطورات المتلاحقة ظاهرة العولمة والتحديات الخطيرة التي تقف في وجه البلدان النامية التي لا تؤهلها إمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات.

إن عالم اليوم لا يسمح لأية دولة أن تحقق الاستغلال الأمثل لطاقاتها بمفردها، وإن التعاون في إطار تكتلات اقتصادية هو وحده الكفيل بتحقيق الازدهار الاقتصادي.

أما التأهيل الإعلامي للدبلوماسية فيطرح موضوع الحاجة إلى كسب الفهم للقرارات والمواقف من لدن الرأي العام الداخلي والخارجي خصوصا الأطراف المعنية بتلك القرارات وهم بالضرورة الشركاء والخصوم، لأن الوزير والناطق باسم البلد في أي مستوى يكون معبرا عما هو صريح أو مضمر في الخط العام لسياسة البلد من حيث خدمة المصالح الوطنية، ومن حيث التطابق مع الهوية الوطنية.

ففيما يخصنا يجب أن نكسب الرأي العام في كل من إسبانيا والجزائر لأن مصلحتنا تكمن في أن يكون الشعبان الإسباني والجزائري على علم بدوافع مواقفنا متفهما لقراراتنا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نسجل بارتياح كبير القرار الملكي الرامي إلى تجسيد تطلعات أفراد الجالية المغربية في الخارج بمختلف أجيالها في ممارسة حق المواطنة الكاملة وذلك بفتح كل فضاءات وأنماط المشاركة في المؤسسات ومجالات الشأن العام، بما فيها تمكينهم من التمثيلية في مجلس النواب ثم إحداث دوائر تشريعية انتخابية بالخارج وإعطاءهم الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات على أساس حقوقهم السياسية والمدنية التي يخولها القانون لكل المغاربة، ثم بإحداث مجلس أعلى للجالية المغربية بالخارج برئاسة جلالة الملك للمساهمة والانخراط في الإصلاحات والأوراش الكبرى التي سطرها المغرب من أجل التنمية الشاملة المستدامة والذي يعد اليوم مدخلا لا مناص منه لتوفير شروط التعبئة والانخراط في حقل العمل الوطني لأجيال الهجرة المغربية بالخارج.

السيد الرئيس،

في سياق هذه التحولات المطلوبة على صعيد العمل الدبلوماسي المتعدد الأبعاد، وفي إطار التدبير المعقلن لدور المغرب في علاقاته مع محيطه الإقليمي، انطلاقا من انتمائه الإفريقي وأفقه الأوروبي، فإن معالجة ظاهرة الهجرة السرية تقتضي بالأساس العمل على ترسيخ ثلاث نقط أساسية:

- تعبئة وحشد دعم كل الأطراف المعنية بالأمر لتمكين بلدنا من وسائل وآليات لمواجهة هذه الظاهرة.
- بناء علاقات تتسم بحسن الجوار.
- تم فضح كل تواطئات خصوم وحدتنا الترابية التي تريد توريط المغرب.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي وإن كنا سنصوت بالإيجاب على الميزانيات المخصصة لقطاعي الدفاع الوطني والخارجية والتعاون، لابد أن نسجل على أن هذه الميزانية لا ترقى إلى مستوى التطلعات والرهانات والمشاريع المسطرة، خصوصا أمام تنامي عدة ظواهر تتطلب منا رصد مبالغ هامة للوصول إلى نتائج ملموسة لتدارك ركب التطور الحاصل في العلاقات الدولية عامة والمرتبطة أساسا بهاجس الوقت.

4.1 تدخل فريق الاتحاد الدستوري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

إنه لشرف كبير أن أتقدم أمامكم في هذه الجلسة العامة باسم فريق الاتحاد الدستوري، لأبسط وجهة نظرنا بخصوص الميزانيات الفرعية التابعة لقطاعات لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية2006.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بميزانية الدفاع الوطني، ونظرا للدور الطلائعي الذي تضطلع به هذه المؤسسة في حياتنا اليومية، نسجل بارتياح كبير اهتمام الحكومات المتعاقبة بإدارة الدفاع الوطني وبكل رجالاتها الذين أبلوا البلاء الحسن في كل المناسبات تحت القيادة الرشيدة لقائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأستغل هذه المناسبة للتنويه بالأدوار الطلائعية التي تقوم بها قواتنا المسلحة الملكية المرابطة في أقاليمنا الجنوبية قصد الدفاع عن وحدتنا الترابية، وكذلك ما تضطلع به من مهام في إرساء دعائم الأمن والسلم في العديد من دول العالم، تلك المساهمات التي شرفت وجه المغرب لما تتوفر عليه قواتنا الباسلة من خبرة وتجربة وكفاءة وانضباط على جميع المستويات.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن ننوه بالمبادرات التي اتخذت من اجل إطلاق سراح عدد كبير من المحتجزين بمخيمات تيندوف، كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بهم، عرفانا لهم بالجميل ولما قدموه من تضحيات جسام في سبيل الوطن، وذلك بإعطائهم عناية خاصة لتحسين ظروف عيشهم وإدماجهم في الحياة اليومية.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

فمهما بلغت ميزانية هذه المؤسسة فهي تبقى في أمس الحاجة إلى مضاعفتها في الميزانيات المقبلة رغم الإكراهات المالية الداخلية والخارجية، لمواجهة التحديات التي تواجه بلادنا.

السيد الرئيس،

بخصوص وزارة الخارجية والتعاون، أود أن أركز على الدور الاستراتيجي الهام المنوط بها لإظهار الوجه الحقيقي لبلادنا ومستوى تطوره والتعريف بمواقفه من جميع القضايا وعلى الخصوص قضيتنا الوطنية الأولى.

ونظرا للتغييرات السياسية والاقتصادية الجديدة والمتسارعة التي أصبحت تعرفها العلاقات الدولية، وخاصة التطورات الأخيرة التي عرفها ملف وحدتنا الترابية وقضيتنا الوطنية الأولى، بعد تعيين الأمين العام للأمم المتحدة السفير الهولندي مبعوثا شخصيا جديدا له مكلف بقضية الصحراء المغربية، واقترح جلالة الملك الحكم الذاتي الذي جاء منسجما مع التطورات التي عرفتها جهود الأمم المتحدة من اجل تجاوز المأزق السياسي الحالي للقضية الوطنية.

فإننا في فريق الاتحاد الدستوري نؤكد تشبثنا بوحدتنا الترابية ونثمن بكل فخر واعتزاز المبادرة السامية التي أعرب عنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء بخصوص قضيتنا الوطنية الأولى، حين حرص جلالته على اتخاذ حل سياسي تفاوضي في إطار سيادة المملكة، باعتماد جلالته منهجية التشاور مع الأحزاب السياسية ومع شيوخ القبائل حتى يتمكن المغرب من حل المشكلة في ظروف مواتية باستشارة جميع المكونات السياسية والاجتماعية الوطنية.

وبالنسبة للديبلوماسية المغربية، فإننا نبارك التحركات التي يقوم بها جلالة الملك نصره الله وأيده لدى العديد من رؤساء الدول والحكومات التي أسفرت عن نتائج هامة، وندعو الجهاز الديبلوماسي المغربي إلى المزيد من العمل لمواكبة المجهودات التي يقم بها جلالة الملك، لتوطيد العلاقات مع المزيد من الدول مؤكدين أن الدبلوماسية الرسمية وحدها لم تعد تكفي، بل لابد من إشراك الدبلوماسية البرلمانية ولجن الصداقة والأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني الداخلي وفي بلاد المهجر مع إشراك أبناء الأقاليم الصحراوية وإعلامنا الوطني، بتأطير ودعم مادي كافي من طرف الدولة، لأنه لا يمكن الفصل بين العمل الدبلوماسي والوسائل المادية المسخرة له، لتتضافر الجهود وليقف الجميع وقفة رجل واحد ويقول الجميع كلمة رجل واحد، لنؤكد للعالم شرعية قضيتنا الوطنية، وأن الشعب المغربي قاطبة وراء جلالة الملك، مؤمن بالشرعية الدولية ومتشبث بالسيادة الوطنية والوحدة الترابية.

السيد الرئيس،

وبخصوص الجالية المغربية المقيمة بالخارج، التي اعتبرها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء من مقومات المغرب الجديد وفي طليعة الفعاليات التي تساهم بكل صدق وإخلاص في تنمية البلاد والدفاع عن وحدته الترابية وإشعاعه الخارجي في ارتباط وثيق بهويتها الأصلية.

وفي هذا الإطار، ننوه بالقرارات الأربع الهامة التي أعلن عنها صاحب الجلالة نصره الله والتي تستجيب لمطالب أفراد الجالية، والمتمثلة في تمكينهم من التمثيل في مجلس النواب وبإحداث دوائر انتخابية بالخارج، وتمكين أبنائها من حق الترشح والتصويت، إضافة إلى إحداث مجلس أعلى للجالية المغربية بالخارج يرأسه جلالته.

هذه التدبير سوف تفتح المجال لهذه الفئة من المشاركة في القرار السياسي على الصعيد الوطني والانخراط الفاعل في الإصلاحات والأوراش الكبرى التي يقودها صاحب الجلالة نصره الله من اجل التنمية الشاملة للبلاد.

السيد الرئيس،

إن استشعارنا في فريق الاتحاد الدستوري لدقة المرحلة وحجم الرهانات الحالية والمستقبلية تفرض علينا المزيد من اليقظة والحزم، والالتفاف حول جلالة الملك محمد السادس نصره الله، في كل شيء وخاصة ما يرتبط بموضوع وحدتنا الترابية الذي يشكل بالنسبة إلينا جميعا عمقا وجدانيا وتاريخيا ومقوما أساسيا من مقومات مغرب قوي جدير بتاريخه وبإسهاماته الحضارية وبتضحياته الجسام.

فتحية إكبار وإجلال وتقدير لقواتنا المسلحة الملكية المرابطة في ثخوم صحرائنا المغربية المسترجعة ولقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

وشكرا السيد الرئيس

5.1 تدخل الفريق الديمقراطي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

انه لشرف كبير أن أتقدم أمامكم في هذه الجلسة العامة باسم الفريق الديمقراطي، لأبسط وجهة نظرنا بخصوص الميزانيات الفرعية التابعة لقطاعات لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2006.

السيد الرئيس

فيما يتعلق بميزانية الدفاع الوطني، ونظرا للدور الذي تضطلع به هذه المؤسسة في حياتنا الوطنية، نسجل باطمئنان كبير اهتمام جلالة الملك محمد السادس نصره الله بإدارة الدفاع الوطني وبكل رجالاتها الذين أبلوا البلاء الحسن في كل المناسبات تنفيذا لتعليماته السامية بوصفه القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة ، فهذه المناسبة سانحة تتاح لنا سنويا للتنويه بالأدوار الطلائعية التي تقوم بها قواتنا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المسلحة الملكية المرابطة في أقاليمنا الجنوبية قصد الدفاع عن وحدتنا الترابية ، كما تضطلع بمهام دولية إرساء لدعائم الأمن والسلم في بعض الدول الإفريقية والأجنبية ، تلك المساهمات التي تشرئب لها أعناق المغاربة عاليا، لما تتوفر عليه قواتنا الباسلة من خبرة وتجربة وكفاءة وانضباط على جميع المستويات اللوجستيكية والصحية والعسكرية والإدارية ونستحضر جميعا زيارة صاحب الجلالة للنيجر و زيارته للمستشفى المتنقل الذي تشرف عليه بعثة طبية عسكرية مغربية .و نثمن ما جاء به الخطاب الملكي من ديناميكية جديدة و ذلك باستشارة الأحزاب السياسية و تحفيزها على وضع تصورات تتحمل بواسطتها مسؤولياتها الكبرى في الذود على قضيتنا الوطنية الأولى و الأساسية، قضية وحدتنا الترابية.

سيدي الرئيس

مهما بلغت ميزانية هذه المؤسسة فهي تبقى في أمس الحاجة إلى مضاعفتها في الميزانيات المقبلة رغم الإكراهات المالية الداخلية والخارجية، لمواجهة التحديات والرهانات الكبرى خاصة في هذا الوقت بالذات والذي تلقى فيه قضيتنا الوطنية من قبل خصوم وحدتنا الترابية الذين يتربصون بنا تعنتا يوما عن يوم ويريدون إفشال التوجه الديمقراطي الحداثي الذي ينادي به جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وإننا في الفريق الديمقراطي نغتنم هذه الفرصة لتوجيه التحية والتقدير لأفراد قواتنا المسلحة الملكية و الدرك الملكي و القوات المساعدة و الأمن الوطني لما تبذله من تضحيات جسام في سبيل امن و استقرار بلادنا و الدفاع عن حدودها وصيانة سيادتها ووحدتها.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

أما فيما يخص مناقشتنا لقطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ينتصب الدفاع عن المصالح الحيوية العليا للبلاد كأهم محور يهم النشاط الدبلوماسي المغربية خاصة وان التغييرات السياسية والاقتصادية الجديدة والمتسارعة التي تعرفها العلاقات الدولية، أصبحت تفرض علينا إتباع أساليب جديدة في المجال الدبلوماسي وفقا للمقاربة الجديدة لتطوير أداء الدبلوماسية المغربية لتعزيز مكانتها كفاعل في محيطها الجيوسياسي الشيء الذي يفرض علينا ملامسة السياسة الحكومية المتبعة في هذا المجال وكذا الإمكانات والوسائل

المرصودة لهذا الغرض

سيدي الرئيس

لعل أهم القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني قاطبة، قضية وحدتنا الترابية والتي نسجل بارتياح بالغ الخطوات الايجابية لهذا الملف خصوصا الخطاب الأخير لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله حول استشارة الأحزاب السياسية في قضية وحدتنا الترابية في إطار الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية تحت السيادة المغربية .إننا ندرك النوايا الخبيثة لخصومنا ومطامعهم التوسعية في المنطقة، بإيديولوجية الحرب الباردة التي مازالت تجثم على مواقفهم وسياستهم اتجاه ملف الصحراء المغربية. و جدير بالذكر هنا أنه لولا الدعم الجزائري لهؤلاء المرتزقة لما كان لهم وجود أبدا و هذا ما أكدته الجرائد الأمريكية مؤخرا.

سيدي الرئيس

غير خاف، بان المغرب ملكا وشعبا ظل على الدوام متمسكا في معالجته للنزاع المفتعل حول جزء من أرضه بالطرق السلمية السياسية والتفاوضية العادلة غير محيد عن اعتماد الشرعية الدولية كأنجع وسيلة لتأكيد مغربية الصحراء لأن المغرب في صحرائه و الصحراء في مغربها، ولذلك فإن الإجماع الوطني الحاصل خلف عاهل البلاد المفدى بخصوص هذا الملف، وانطلاقا من تعاون المغرب مع المجتمع الدولي والذي نسجل بكل اعتزاز سحب عدد كبير من مكوناته اعترافها بالجمهورية المزعومة.

سيدي الرئيس

إن التحولات الجديدة والمتسارعة التي يعرفها العالم، أكسبت الدبلوماسية الحالية خصوصية مرحلة تتلاءم والواقع المعاش الشيء الذي غير تدريجيا من التمثيل الكلاسيكي السياسي إلى الجوانب الاقتصادية والتجارية التي أصبحت تفرض تحديا من نوع آخر.

وفي ضوء هذه المعطيات الجديدة، يتضح جليا بأنه أصبح يتحتم على الدبلوماسية المغربية لتتمكن من مسايرة المستجدات الراهنة وتكنولوجيا الاتصال أن تنتقل إلى مرحلة الدبلوماسية المعاصرة بما يتماشى والمتغيرات المتلاحقة التي يعرفها هذا المجال في المرحلة الجديدة وذلك بالتعريف بما تزخر به بلادنا من مقومات حضارية طبيعية وسياحية ومخزون ثقافي، وكذلك التعريف بفرص الاستثمار المتاحة دون تعقيدات مسطريه لتشجيع الرأسمال الأجنبي بهذا الخصوص

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

إننا ندعو من هذا المنبر إلى تأهيل العنصر البشري مع ضمان تكوين مستمر لكل الأطر العاملة بقطاع الخارجية وبتنسيق و تعاون مع المنظمات والمراكز الدولية المتخصصة لتتوسع و تتعدد ثقافتهم.

ولا نترك الفرصة تفوت دون أن نجدد مطلبنا للحكومة للعمل على سن تصور واضح من أجل تحرير ما تبقى من الأراضي المستعمرة (سبتة و مليلية و الجزر الجعفرية) و اعتبار هذه القضية من القضايا الوطنية الحساسة باعتبار أن بلادنا من الدول القليلة التي مازالت تجثم بعض أراضيها تحت وطأة الاستعمار

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أما بالنسبة للهجرة السرية فنطالب الحكومة بمعالجة هذا الملف بمساعدة الإتحاد الأوربي الذي يجب أن يتحمل مسؤوليته بنهج سياسة عادلة من خلال توزيع الثروات بين دول الشمال و دول الجنوب و أن يتخذ إجراءات ملموسة لإدماج المهاجرين في إطار احترام المواثيق

الدولية في هذا الباب و ألا يجعل من المغرب الدر كي الذي يحمي ظهر أوربا من زحف المهاجرين الغير الشرعيين.

تلكم السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

وجهة نظر فريقنا فيما يتعلق بميزانية وزارة الدفاع الوطني و ميزانية وزارة الخارجية و التعاون.

و نحن في الفريق الديمقراطي إذ نبارك و نزكي ميزانية وزارة الدفاع الوطني فإننا نرفض التصويت على ميزانية وزارة الخارجية و التعاون لضعفها و هزالتها بالمقارنة مع حجم المسؤوليات التي تضطلع بها هذه الوزارة و بالنظر إلى التحديات التي تواجهها بلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

6.1 تدخل فريق العهد

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية المرتبطة بقطاعي الخارجية والدفاع الوطني.

وبهذه المناسبة، أود أن أشيد بمضامين العروض التي قدمت من طرف السادة الوزراء، والتي ارتكزت على التوجيهات الملكية السامية من أجل بلورة مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي وتحقيق الأهداف الأساسية المرتبطة بالأوراش الكبرى للإصلاح التي يعرفها المغرب.

السيد الرئيس،

إن الدفاع بكل عزم وثبات عن قضية المغرب المصيرية والأولى يشكل أولوية الأولويات، ويحظى بإجماع الشعب المغربي قاطبة، وذلك لأنها تتعلق بالجوانب السيادية لمملكة.

وفي هذا الإطار، نعبر عن اعتزازنا بالمبادرة الملكية السامية المتعلقة باستشارة الهيئات والفاعلين السياسيين في هذا الموضوع، ونؤكد على أن وضعية الحكم الذاتي تعتبر حلا سياسيا يتطابق مع الشرعية الدولية ويوفر أفضل الآفاق للتسوية النهائية لهذا الملف، فالمغرب يظل منفتحا على هذا الحل الذي يحفظ سيادته ووحدته الترابية، كما كان ولازال وسيبقى دائما مستعدا للتعاون مع جميع الأطراف. ومع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص من أجل التوصل إلى حل يقبله الجميع.

ونتمنى بكل صدق وأمل أن تتوفر نفس الإرادة السياسية لدى الأطراف الأخرى قصد التوصل إلى حل نهائي ودائم.

كما نطالب موازاة مع هذا الموضوع، بإنهاء احتلال مدينتي سبتة ومليلية وباقي الجزر المغربية المحتلة، وذلك تحقيقا لمبادئ الشرعية الدولية وتمكين المغرب من سيادته على أراضيه واستكمال وحدته الترابية.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور المهم الذي تلعبه الدبلوماسية المغربية باعتبارها مرآة تعكس وجه المغرب على الصعيد الدولي في إبراز المنجزات التي حققها المغرب في المجال الديمقراطي وترسيخ دولة الحق والقانون، والتحديث الشامل الذي تعرفه المملكة في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز المكانة التي يحظى بها المغرب على الصعيد الدولي.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى مواصلة الجهود من أجل توظيف الدبلوماسية المغربية لدعم الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والبحث عن أسواق خارجية جديدة لمنتجاتنا الوطنية، وذلك من خلال توسيع علاقات بلادنا السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية على المستوى الجهوي والقاري والدولي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف نطالب بتأهيل الجهاز الدبلوماسي وتحديثه، وإصلاح مناهج عمله وذلك لكي يتمكن من الاضطلاع بالمهام الجسيمة الملقاة على عاتقه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

فيما يتعلق بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، نعبر عن ارتياحنا للمنجزات التي تم تحقيقها في هذا المجال، وبهذه المناسبة نثمن المبادرة الملكية السامية المتعلقة بضمان التمثيلية السياسية لأعضاء الجالية المغربية ضمن المؤسسات الدستورية الوطنية. كما نركز على ضرورة إعطاء الأولوية لتعليم اللغة العربية والثقافة الأصيلة وإحداث فضاءات ثقافية مغربية، وكذا الاهتمام بالتأطير الديني وتحسين الخدمات الإدارية والاجتماعية على مستوى بلدان المهجر.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نثمن المجهودات التي تقوم بها مؤسسة محمد الخامس للتضامن فيما يتعلق بتقديم كل أشكال الدعم لأفراد الجالية المغربية خارج أرض الوطن، وبصفة خاصة إبان موسم العبور، بحيث تضطلع بدور مهم على مستوى الاستقبال وتقديم كافة أشكال المساعدة.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

أما بخصوص قطاع الدفاع الوطني، فإننا نسجل أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع الحيوي لا ترقى إلى مستوى التحديات المتزايدة المفروضة على المغرب، وبالتالي علينا إعطاء عناية أكبر واهتمام متزايد بقواتنا المسلحة الملكية التي نوجه لأفرادها بهذه المناسبة تحية إكبار وإجلال، ولكافة قوات الدرك الملكي والقوات المساعدة الساهرين دوما على الدود بكل إخلاص عن هذه المملكة السعيدة تحت القيادة العليا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

تلكم سيدي الرئيس بعض الاقتراحات التي حاول بها فريق العهد أن يثري النقاش حول المواضيع المطروحة حول الدبلوماسية المغربية والدفاع الوطني، أملا أن تجد الاستجابة لدى الحكومة الموقرة والتي نرى أن المجهودات المبذولة من أجل كسب الرهان تبرر التصويت بالإيجاب على الميزانيات الفرعية لإدارة الدفاع الوطني والخارجية والتعاون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2 مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

1.2 تدخل فريق التجمع الوطني للأحرار

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدتين و السادة المستشارين المحترمون،

أتشرف أن أتدخل في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية برسم السنة المالية 2006 باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، هذا الفريق الذي يقدر أهمية القطاع الذي تشرف عليه هذه الوزارة، وما يشكله من أهمية أساسية في حياة المواطن لارتباطه بجوانب حياته الإدارية والأمنية والاجتماعية وعلاقته بالوصاية على تدبير الشأن المحلي عبر الجماعات الحلية و الإقليمية والجهوية.

وهذه المهام تجعل من هذا القطاع طرفا أساسيا في المؤسسات الديمقراطية، وبالتالي يعد شريكا فيها وفي الحياة السياسية بصفة عامة.

وبهذه الصفة تكون وزارة الداخلية معنية بتطور هذه المؤسسات، وهي جزء فاعل في المشهد السياسي الوطني.

فإذا كان المسلسل الديمقراطي في بلادنا عرف تغييرات وتحولات نسبية، فإن هذه التحولات مست كذلك وزارة الداخلية في علاقتها بهذه المؤسسات.

الكل هنا معني والكل مهتم والكل مسؤول عن المسيرة الديمقراطية. وإذا كنا نلاحظ أن وزارة الداخلية قد أخذت في الآونة الأخيرة دورا ثانويا في هذا المشهد، فذلك ينسجم مع تغيير مفهوم السلطة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الجماعات المحلية تعتبر نواة للديمقراطية المحلية وتصريف الشأن المحلي، وفضاء للحوار وتدبير أمور وحاجيات المواطنين، كما أنها وحدات ترابية فعالة ومساهمة في تأهيل الوحدات الترابية وتسيير اندماجها في المسيرة التنموية عن طريق خلق جو تنافسي بين المناطق والجهات.

وهذه فضيلة الديمقراطية، متى كان الهدف منها الصالح العام وهاجسها النزاهة والإرادة القوية، والتي لن تتأتى إلا إذا اخلص الجميع والتزم بمبادئ العمل الجماعي والروح الحزبية، التي بدأ المغاربة يفقدون حسها بفعل الإفراط في التعددية الحزبية وتسلط المتطفلين على العمل السياسي.

وهذا ما نعتبره نحن في التجمع الوطني للأحرار تسيبا في العمل السياسي الذي تمخض عن بلقنة الحياة السياسية، مما أفسد انطباع المواطنين على الديمقراطية، وأدى إلى فقدان الثقة في العمل السياسي والعمل المؤسساتي.

أما في ما يعود إلى الجماعات المحلية بوضعها الجديد، فلا ينكر منا أحد أنه رغم التعثرات وعدم وضوح الرؤيا بهذه المؤسسات ومكوناتها، فإن المغرب حقق مجهودات كبيرة في تدبير الشأن المحلي وأصبحت فيه اللامركزية من صميم تقاليدنا الراسخة.

لقد طوت تجربة اللامركزية مراحل كبيرة في التعايش والتشارك والتعاون رغم التعثرات والعراقيل التي أذكت الإحباط في نفوس الفاعلين الغيورين على العمل الجماعي بسبب محدودية الإدراك السياسي لدى بعض الناس، ثم الروتين الإداري وتسلط الإدارة وتعنتها أحيانا، وكذا ضعف الوسائل والآليات المادية والبشرية وبطء وثيرة الإنجازات أمام كثرة الخصاص وضعف البنيات التحتية، مما يجعل المجهودات المبذولة دون التطلعات.

نعتقد أن هذه التجربة وهذه المرحلة قد مرت تحت غطاء تراكمات الماضي وعلى حساب وضعية خاصة، انكب المغرب بعدها على العديد من الإصلاحات، همت على الخصوص بعض مواد مدونة الانتخابات والقانون المنظم للعمل الجماعي، وكانت انطلاقة راهنا عليها كثيرا، لأنها جاءت بعقلية جديدة وإدارة وفلسفة حديثة تروم التغيير والتصحيح والتصالح.

وجاءت مرحلة الانتخابات دون أن نشعر بما كنا ننتظره من تغيير، مما دعانا اليوم إلى إعادة التفكير في أسلوب الانتخاب ونمط الاقتراع على الخصوص لسد الثغرات وتصحيح مفاهيم البعض ومنظورهم اتجاه الانتخابات وأهدافها.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

حضرات السادة،

لقد مرت سنتان من الممارسة على ضوء القانون الجديد للانتخابات وهي مدة غير كافية لتقييم هذه التجربة وحصر سلبياتها أو إيجابياتها. وإلى حين أن تتمكن أحزابنا من تقييم الوضعية بشكل شمولي، يمكننا أن نعتبر ذلك خطوة ملموسة ومكسبا جديدا في مجال الاختصاصات وتصريف الشأن المحلي.

أولا نسجل أن الحكومة تأخرت كثيرا في تحيين القانون التنظيمي لمالية الجماعات المحلية. لقد كان لزاما أن يتزامن مع تحيين مجال التسيير، لما للجانب المالي من أثر على تصريف الشأن المحلي.

إننا نعتبر هذا التأخير حجرة عثرة في وجه هذا الإصلاح الجديد.

ونعتقد أن الوزارة بصدد إعداد مشروع التنظيم المالي، لذا بضرورة عصرنة الجبايات المحلية والتقليل من عدد الرسوم وجمعها في رسم واحد دون الزيادة في الضغط الجبائي، وإعادة هيكلة الإدارة الجبائية وتطوير أساليب القباضات.

وفي إطار فرض وتعميم الشفافية لمراقبة المال العام نقترح التفكير في وضع منظومة للمعلوميات المحاسبتية والمالية في إطار شبكة تربط بين المصالح المركزية والمفتشية العامة للمالية والقباضات البلدية من أجل تتبع التنفيذ المالي وبشكل فوري للعمليات المبرمجة.

أما في ما يرجع إلى الإمكانيات المالية فعلى الحكومة التفكير في إعادة النظر في المعايير المعتمدة في توزيع حصص منتوج الضريبة على القيمة المضافة الضريبية التجارية واعتماد معايير توازنية، تطبيقا لسياسة البعد الجهوي للتنمية الذي انخرطت فيه الحكومة، وذلك ليتسنى لمجالس الجماعات مواكبة السياسة التنموية، وتقديم الخدمات وتوفيرها لمواطنيها وتأهيل المناطق الفقيرة من أجل مسايرة الركب، إدراكا منا لمرامي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

كما ندعو إلى إعادة هيكلة صندوق التجهيز الجماعي ومراجعة نصوصه وفلسفته ليكون في خدمة جميع الجماعات ودون تمييز أو تفاوت ومراجعة نسبة الفائدة وتحديد السقف الذي يحول دون استفادة الجماعات الفقيرة. وهنا لا يفوتنا التنويه بإعفاء هذه القروض من الضريبة على القيمة المضافة.

إن الاختصاصات الممنوحة لاستقرار مكاتب الجماعات وحقوق الأقلية وإشكالية الوصاية الإدارية والمالية، كلها خصوصيات جاءت دون مستوى تطلعات الشعب المغربي مما يستوجب علينا تعميق التفكير والبحث في مواقع الخلل لوضع تعديل لهذا القانون لما ظهر فيه من ثغرات قانونية، حيث استغل بعض رؤساء الجماعات المحلية النصوص وستكون سلطات الوصاية للرجوع إلى الماضي والاستبداد والاستعلاء والتنكر لمبادئ العمل الجماعي، مستغلين في ذلك نية المشروع في ضمان الاستقرار والاستمرار لتحسين العطاء.

كما أننا لاحظنا أنه لم يتم توظيف فكرة إحداث المقاطعات بالشكل الذي لا يتعارض مع مفهوم وتوسيع اختصاصات العمل الجماعي وتقريب الإدارة من المواطنين. ونعتقد أن فكرة إحداث المقاطعات بهذا المناط يشكل تناقضا مع سياسة القرب وعرقلة لسياسة على التنافسية الترابية، فهي تحت وصاية المجلس الجماعي ووصاية أخرى إدارية ومالية، ثم التداخل في الاختصاصات بين المقاطعة والجماعة، مما أصبحت به فاقدة للمدلول والغاية، وهي في حالة نشاز يجب إعادة التفكير في توظيفها في منظومة العمل الجماعي.

حضرات السادة،

فيما يرجع إلى الجهوية، فإن لهذا النظام دور أساسي في إرساء دعائم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، شريطة توسيع الاختصاصات وتوفير مخطط جهوي قادر على تفعيل كل السياسات والبرامج الجهوية، التي نعتبرها أداة فاعلة في تطوير كل تنمية وطنية بحيث لا زال الكل يشكو لحد الآن من التركيز في القرارات.

ومن هنا تطرح إشكالية الوصاية التي هي متعددة الممارسة والتي تشكل في حد ذاتها عائقا يقلص من حرية المبادرة ويعطل النمو الجهوي بشكل متوازن مع السياسة التنموية العامة. فنظامنا الجهوي بشكله الحالي يتصف بالمحدودية، وهو شكلي وتقليدي لا يمكننا أن نعول عليه لتطوير اقتصادنا والنهوض بمجتمعنا.

وهنا ندعو إلى الاستشارة الواسعة قبل القيام بأي تقسيم جهوي، إيمانا بأن النظام الجهوي يشكل تحديا كبيرا يمكن من خلاله تحقيق الانسجام والقوة الاقتصادية والاجتماعية، وتطويره هو تطوير الحكامة السياسية. وهذا ورش كبير نعلم أم الحكومة منشغلة به، نتمنى أن ينبني على سياسة واضحة ومتينة لإعداد التراب الوطني بالشكل الذي يجعل المسيرة التنموية أكثر وأوسع وأسرع نفعا.

وبجانب ذلك، ندعو الحكومة للاهتمام بأوضاع المسؤولين والعاملين بالقطاعات الأمنية، الذين نعتبرهم جنود هذا الوطن، على ما يقدمونه من خدمة وتفان في مرحلة تعيش بداية التأقلم مع المتغيرات والتطلعات إلى توسيع آفاق الحرية والديمقراطية،وهي مرحلة جد صعبة في حياة المواطن الذي لا زال يبحث في نفس الوقت عن أمنه وطمأنينة، وهو ما نعتبره رصيدا كبيرا ورأس مال ودعامة أساسية هامة في حياتنا وجعل بلدنا مأمنا لكل مواطن أجنبي استهواه الاستثمار.

نحمد الله على ذلك، ونتمنى أن يحفظ هذا البلد الأمين المنشغل في بناء صرحه وحضارته وخدمة مواطنيه تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس أدام الله عزه ونصره.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أيها السادة،

تلكم بعض الملاحظات عن القطاعات التابعة لوزارة الداخلية، ونحن في التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن هذه الميزانية غير كافية

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بالنسبة للمهام الحيوية للوزارة المرتبطة بالمواطنين وقضاياهم، من مجالس جماعية وإقليمية وجهوية وأمن ووقاية مدنية.

إلا أننا واثقون من عزم الوزارة وإرادتها، ويقظتها وقدرتها على التكيف مع الواقع ومع المرحلة التي يمر منها مجتمعنا بكل مكوناته وانشغالاته وميولاته وثقافته وأخلاقياته وسلوكياته.

كما أننا متأكدون أن هذه الوزارة جادة في رعايتها للمصالح العامة وباستطاعتها تحدي كل المعوقات و العقبات وتذليلها والارتقاء بالعمل الجماعي، لأنه فضاء فسيح للحوار يستوعب كل هذه الانشغالات و التطلعات قصد الرقي بمستوى المؤسسات الجماعية وتدشين عهد جديد في التدبير الترابي لتعميق الديمقراطية وممارستها.

فلنعمل جميعا بروح صافية على تصريف الشأن المحلي وحل مشاكل الناس، عند الله خير أمة أخرجت للناس لأنها احرص الناس على مصالح الناس.

وعليه، فلا يسعنا إلا أن نعلن عن تصويتنا بالإيجاب على هذه الميزانية، دعما من السياسة الحكومة وبلورة لتصوراتنا وأفكارنا.

- ووفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العام. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2.2 تدخل الفرق الحركية (فريق الحركة الوطنية الشعبية، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فريق الاتحاد الديمقراطي)

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لي عظيم الشرف بأن أتدخل باسم فرق الحركات الشعبية في إطار مناقشة ميزانية وزارة الداخلية وخير ما نبتدئ به تدخلنا هذا هو التذكير بالمبادرات الملكية السامية والرامية إلى توجيه السياسات الحكومية فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلادنا، وما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي دشنها صاحب الجلالة إلا دليل واضح على عنايته المولوية برعايا جلالته داخل هذه المملكة السعيدة.

هذه المبادرة التي يتوخى منها جلالته إعطاء دينامية جديدة للاستراتيجية الاجتماعية ومحاربة الفقر التي يجب أن تتمحور حول دعم الرأسمال البشري والتقليص من مظاهر الفقر وبضرورة تحسين المستوى الاجتماعي للمناطق والأحياء الفقيرة، هذه المبادرة التي تستمد قوتها في كونها تعتمد مقاربة شاملة ومندمجة وتندرج في سياق تكريس السياسة المتبعة والهادفة إلى بناء مجتمع متضامن يسعى إلى توزيع أكثر عدالة لثمار التنمية.

السيد الرئيس،

إن قضية وحدتنا الترابية كانت وستبقى القضية الأولى في طليعة الاهتمامات لكل المغاربة ملكا وشعبا وحكومة مازالت لم تعرف طريقها إلى الحل بعد، وفي هذا الإطار ننوه بالدور الريادي الذي يقوم به صاحب الجلالة من أجل الحفاظ على وحدتنا الترابية، مؤكدين في ذات الوقت رفضنا لأي مخطط أو تسوية لا تحفظ سيادتنا على كل شبر من تراب صحرائنا العزيزة مؤمنين بنفس الوقت بأن الاستمرار في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الجنوبية في إطار سياسة الجهوية التي انطلق مسلسلها بكيفية عقلانية منذ الستينات، ومسايرتها التطور الفكري والاقتصادي والسياسي للبلاد، سيمكن مواطنينا بهذه الربوع من تدبير وتسيير شؤونهم الجهوية بأنفسهم، كما أننا نشيد في هذا الإطار بالقرار الملكي السامي الداعي إلى استشارة كل القوى الحية بهذا الوطن حول تصوراتها لهذه القضية.

ولا تفوتنا الفرصة ونحن نتكلم عن قضية الصحراء دون أن ننادي من هذا المنبر المجتمع الدولي بضرورة الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين في مخيمات الذل والعار بتندوف.

السيد الرئيس،

إن هدف ترسيخ دولة الحق والقانون، المتمثلة في احترام حريات الأفراد كان وراء إدخال العديد من الاصلاحات على التشريعات الوطنية، وبفضل كل ذلك حقق المغرب مكتسبات هامة تصب كلها في اتجاه تكريس الحقوق والحريات من خلال التحسين المتواصل للترسانة القانونية الوطنية.

ففي مجال تنظيم العمل السياسي يتدارس البرلمان بغرفتيه مشروع قانون من أهم المشاريع التي ستعمل على تنظيم المجال السياسي ببلادنا، وهنا نتحدث عن مشروع قانون الأحزاب السياسية والذي سنعمل جاهدين إلى جانب إخواننا في هذا المجلس للمصادقة عليه في الأيام القليلة المقبلة، هذا المشروع الذي يرمي إلى تقوية دور الأحزاب السياسية وإيجاد إطار تشريعي فعال يستمد فيه الحزب شرعيته القانونية من مشروعيته الديمقراطية وهنا لابد من الإشارة بالمبادرة التي اتخذتها الحكومة للاستشارة مع الأحزاب السياسية في وضع هذا المشروع، كما نتمنى أن تعمل الوزارة الوصية على طرح مدونة الانتخابات ومنظومة الاقتراع في اقرب الآجال تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحالية.

السيد الرئيس،

تعتبر التنمية الجهوية والمحلية موضوع اهتمام خاص بالنسبة للسلطات العمومية والرأي العام الوطني نظرا للعلاقة المباشرة لهذا الميدان بالسكان وبحياتهم اليومية وارتباطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وببعدها المجالي بشكل خاص، حيث تسعى السياسة الجهوية إلى تقليص الفوارق الجهوية من خلال آليات متعددة الأبعاد والمستويات، ابتداء من تدخلات الدولة على مستوى البنى التحتية

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

والبنى الفوقية والاستصلاح الزراعي والمناطق الصناعية والسياحية وفي ما يخص الإجراءات التحفيزية المواكبة كإصدار قوانين استثمارية تأخذ بعين الاعتبار مميزات وخاصيات كل جهة، وتكميلا بأعمال الهيئات اللامركزية والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إلا أننا نرى أنه كل المجهودات المبذولة من طرف الحكومة فيما يتعلق بإعطاء المزيد من الاستقلالية للجهة على المستوى الاقتصادي والقانوني إلا أننا بإلقاء نظرة مبسطة على قيمة الاستثمارات الموجهة إلى الجهات نرى بوضوح التفاوت المفرط بين هاته الجهات مما سيزكي التفاوت الحاصل حاليا.

السيد الرئيس،

إيمانا منا بدور الجهات والجماعات المحلية واعتبارها قاطرة لتحقيق أي تنمية منشودة نرى من الضروري أن تمنح لها الإمكانيات اللازمة من وسائل قانونية وبشرية ومادية، حيث يجب إعادة النظر في دور الوحدات الترابية الدنيا كما يجب إعادة تفعيل دور المصالح الخارجية للإدارات المركزية، مع التركيز على ضرورة التنسيق والتكامل فيما بينها، كما يجب تحديد وتدقيق اختصاصات الهياكل الجهوية في أفق جعلها الإدارة المحورية لتفعيل مسلسل التنمية، والمتدخل الرئيسي في استراتيجية تهيئة المجال الجهوي وحل إشكالاته بصفة عامة، فلا يمكن الحديث عن ارتقاء الجهة إلى مستوى النضج إلا إذا تم تخفيف الممارسة الوصائية عليها من طرف السلطات المركزية أو من ينوب عنها محليا، ونعتقد في هذا الإطار أنه حان الوقت لكي يتحول مفهوم الوصاية إلى مفهوم أكثر ملاءمة مع التطور الحاصل على مستوى اللامركزية، ونظن أن مفهوم الدعم هو المناسب للحل محل الوصاية، كما أن تفعيل دور الجهة يجب أن يمر عبر منحها الاستقلال المالي والفعلي وتمكينها من وسائل مالية متناسبة مع حجم ونوع اختصاصاتها ومشاريعها، تماشيا مع سياسة القرب التي تعهدت بها الحكومة من أجل ترسيخ اللامركزية واللاتركيز، وإشراك المواطنين وكل الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين وفعاليات المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي للجهة التي ينتمون إليها.

كما أن الجماعات المحلية الحضرية منها أو القروية والتي تعتبر النواة الأولى التي يرتكز عليها أي بلد ديمقراطي يصبو إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لازالت هي الأخرى تعاني من مشاكل لا حصر لها، رغم المجهودات التي بذلت و خرا من طرف الحكومة وخاصة فيما يتعلق باحترام الآجال المتعلقة بالبث في ميزانيات الجماعات المحلية واحترامها كذلك لآراء المجالس مما جنبها الكثير من العراقيل التي كانت تقف حجر عثرة في أدائها لمهامها، إلا أننا نلاحظ رغم ذلك أن أغلب الجماعات ما زالت تعاني من قلة الإمكانيات وثقل المديونية، هذا في الوقت الذي يجب أن تلعب فيه دور المحرك الرئيسي للتنمية، لذا نرى نحن في الفرق الحركية أنه حان الوقت لدعم هذه الجماعات، عبر تبسيط المساطر المعقدة في تمويلها، ومساعدتها فيما يتعلق بمتأخرات الديون المتراكمة عليها، ونحص "الباقي استخلاصه" والتي تشكل بحق أكبر مشكل تتخبط في الجماعات خاصة الفقيرة منها، لذا نناشد الحكومة من هذا المنبر من اجل إيجاد حل سريع يمكن الجماعات المحلية من لعب دورها التنموي في أحسن الظروف، كما نناشدها بتحسين ظروف عمل الموظفين الجماعيين وخاصة فيما يتعلق بتمكينهم من المغادرة الطوعية والانتقال، واكتسابهم لجميع الحقوق التي تخولها لهم القوانين التي يتمتع بها موظفي الإدارات العمومية تماشيا مع مبدأ المساواة وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

على المستوى الأمني نشيد بمجهودات وزارة الداخلية فيما يتعلق باهتمامها المتواصل بتوفير الأمن والطمأنينة داخل هذا البلد العظيم، ومواجهتها لكل المحاولات التي تريد زعزعة بلدنا، اقتصاديا أو سياسيا، ولعل المقاربة الأمنية التي تنتجها الوزارة في التصدي لظاهرة الإرهاب لخير دليل على ما نقول، كما أن محاربة الهجرة السرية في إطار التعاون والتشاور مع العديد من الشركات العالمية المختصة والدول الصديقة المجاورة ستمكن ولا شك في ذلك من التخفيف من حدة هذه الظاهرة التي بدأت تؤثر سلبا على سمعة بلدنا دوليا.

ولا تفوتنا الفرصة دون أن نشيد بالدور الذي يقوم به رجال الأمن الوطني والوقاية المدنية والقوات المساعدة من مجهودات جسام من أجل الحفاظ على أمن واستقرار بلادنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتمنى أن نكون قد وفقنا في إثمار هذا النقاش ولو بقدر قليل عبر الملاحظات التي تقدمنا بها بعد مناقشة ميزانية وزارة الداخلية المطروح على أنظارنا، والتي نرجو من الحكومة أخذها بعين الاعتبار وإيلائها الاهتمام التي تستحق، وبما أننا جزأ من الأغلبية فإننا سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانية وفي الأخير ندعو الله عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير هذا البلد العظيم مجندين في ذلك وراء عاهل البلاد أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3.2 تدخل الفريق الاشتراكي

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2006.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إن الورش الكبير الذي تعيشه بلادنا على درب مواصلة الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية في أفق التأهيل والملاءمة مع متطلبات ومستلزمات المشروع المغربي الديمقراطي والحداثي كان له الانعكاس الإيجابي على مهام ووظائف هذا القطاع؛ إذ بعيدا عن الهواجس الأمنية التي كانت تحكمه أصبح يساهم إلى جانب باقي القطاعات في تحقيق التنمية الاجتماعية الرامية إلى تعزيز استراتيجية الدولة في مجال التنمية الإنسانية العامة المعتمدة على سياسة القرب وتفعيل مبدأ الشراكة والتعاون مع مختلف الفاعلين.

ونظرا للإدارة الترابية التي يتمتع بها ولاة وعمال صاحب الجلالة فقد أوكل إليهم الإشراف والتنسيق بين مختلف المتدخلين فيما يتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية طبقا للقرار الملكي السامي والرامية إلى محاربة الفقر والتهميش والتصدي للهشاشة الاجتماعية وتجاوز العجز المتفاقم في هذا المجال. ومن باب تقريب الإدارة من المواطنين والمتعاملين معها فإن المراكز الجهوية للاستثمار تتولى تقديم المساعدة على إحداث المقاولات وتوجيه المستثمرين في مختلف مراحل مشاريعهم. وفي إطار الاهتمام بأقاليمنا المسترجعة تعمل وزارتكم على تحضير وإنجاز مشاريع تنموية لفائدة الأقاليم الجنوبية تدعيما للجهود الحكومية كما هو الشأن بالنسبة للانخراط الواسع في التنمية القروية من حيث فك العزلة وعمليات الكهربة وتوفير الماء الشروب.

وتتواصل بفعالية تدخلات وزارة الداخلية في ميدان محاربة المخدرات ومكافحة الهجرة السرية ومكافحة الكوارث الطبيعية، ونثمن بهذه المناسبة إحداث مديرية للهجرة ومرصد لنفس الغاية. وتدعيما لأمن المواطنين وسلامة أعراضهم وممتلكاتهم تمت مواصلة نشر مجموعات الأمن الحضرية وفرق مراقبة المرور المتحركة.

وتفاديا للتدليس والتزوير وللحد من عمليات النصب والاحتيال يستمر التحضير لإعداد بطاقة وطنية بيومترية، كما ستمكن هذه الأخيرة المواطن من الاستغناء عن الإدلاء ببعض الوثائق المطلوبة عند ولوجه إلى المصالح الإدارية في إطار تبسيط المساطر والإجراءات.

ونسجل بهذه المناسبة ملاءمة الإدارة غير الممركزة مع متطلبات الميثاق الجماعي الجديد من حيث مجالس المدن ومجالس المقاطعات؛ إلا أن أمر بعض الاختصاصات لا زال يتطلب المزيد من التوضيح تحديدا لمسؤولية كل من المجالس الحضرية ومجالس المقاطعات.

ولا يسعنا في هذا المجال وسعيا إلى تعزيز مصداقية المجالس المنتخبة إلا أن نجدد مطلبنا القاضي بضرورة إطلاع الرأي العام الوطني على نتائج عمليات التفتيش والافتحاص التي تقومون بها من حين لآخر.

وإذا كانت جل الجماعات الحضرية تتخبط في مشاكل النقل الحضري وتطهير السائل والصلب والإنارة العمومية وأسواق الجملة والمحطات الطرقية وغيرها من الحاجيات الحيوية للمواطنين فإن صيغة التدبير المفوض التي تلجأ إليها بعض المجالس للتغلب على ما سبق ذكره ستتعزز بعد المصادقة على مشروع قانون التدبير المفوض الذي أحيل على مجلسنا الموقر. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن نسبة فائدة صندوق التجهيز الجماعي لا زالت مرتفعة في الوقت الذي تعرف مثيلتها انخفاضا لدى الأبناك، وفي نفس السياق ولتبسيط المساطر وتقوية المداخيل نتطلع إلى إصلاح الجبايات المحلية وكذلك الأمر بالنسبة للمالية المحلية. كما أن مراجعة مدونة الانتخابات بات أمرا لا مفر منه تفاديا للثغرات التي أبانت عنها التجربة وانسجاما مع فلسفة قانون الأحزاب الهادفة إلى تكريس الديمقراطية والحد من تفريخ الأحزاب وبلقنة المشهد الحزبي.

وضمانا لاستغلال معقلن للموارد البشرية نعتبر أن من شأن تنظيم المغادرة الطوعية لعمال وموظفي الجماعات المحلية أن يسهم في تقليص النفقات الإجبارية مع ضرورة الحد من الحزبية والزبونية في التوظيفات التي ترهق كاهل الجماعات. هذا ولقد أصبحت إعادة النظر في القانون الأساسي لهذه الفئات ضرورة ملحة مع ما يتطلب ذلك من إمكانيات للانتقال والتبادل وإعادة الانتشار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

4.2 تدخل فريق الاتحاد الدستوري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2006، وقبل الخوض في مناقشة السياسة الحكومية بالنسبة للمهام والقطاعات التابعة لوزارة الداخلية لا بد من البدء بالإشادة والتنويه ببعض المبادرات والمنجزات.

أولا، نثمن بكل فخر واعتزاز المبادرة التي أعرب عنها جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، بخصوص قضيتنا الوطنية الأولى، باعتماد جلالته منهجية التشاور مع الأحزاب السياسية ومع شيوخ القبائل حتى يتمكن المغرب من حل المشكلة في ظروف مواتية باستشارة جميع المكونات السياسية والاجتماعية الوطنية.

كما ننوه أيضا بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تفضل صاحب الجلالة بالإعلان عنها في خطابه السامي ليوم 18 ماي 2005، هذه المبادرة التي تبرز الأهمية البالغة التي يوليها جلالته منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين لقضية التنمية البشرية لتحسين ظروف عيش المواطنين وصون كرامتهم، التي تعتبر خطوة إيجابية وفعالة لمعالجة إشكالية الفقر والتهميش بالعالم القروي وتقليص الفوارق الاجتماعية بين عمالات وأقاليم وجهات المملكة.

ثانيا ـ لا يفوتنا أيضا بهذه المناسبة أن نشيد بالتدابير والإجراءات التي قامت بها مختلف مصالح وزارة الداخلية لاستتباب

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الأمن وضمان سلامة المواطنين وحماية ممتلكاتهم بملائمة مختلف أجهزة الأمن للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مواجهة آفة الهجرة السرية ومحاربة المخدرات والجريمة المنظمة.

السيد الرئيس،

بالنسبة لمحاربة الهجرة السرية، نشيد بالاستراتيجية الوطنية التي اعتمدتها الوزارة في مجال محاربة تهريب الأشخاص، سواء منها الجانب التشريعي حيث تم إعداد القانون 02-03 المتعلق بالهجرة وإقامة الأجانب، وكذلك على المستوى المؤسساتي بإحداث مديرية الهجرة ومراقبة الحدود وإنشاء مرصد للهجرة.

إن المغرب لم يعد مصدرا للهجرة أو معبرا لها، بل أصبح هدفا للمهاجرين السريين حيث لم تعد هناك إمكانيات كثيرة للعبور إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي يبقى المهاجرون بأرض الوطن حيث يعيش اغلبهم ظروفا معيشية مزرية وقد يتعرض بعضهم لأبشع مظاهر الاحتقار والوحشية ومنهم من يلجأ إلى الإجرام بمختلف أنواعه.

لذا لابد من مراقبة تحركاتهم وحمايتهم كإنسان أحوجته الظروف، مع تكثيف الجهود مع الهيئات الدبلوماسية المعتمد بالمغرب التي يتواجد مواطنوها بالتراب المغربي بشكل غير قانوني للتمكن من ترحيلهم بشكل قانوني وإنساني، مع مواكبة هذه العمليات بحملات إعلامية للتعريف بالمجهود الذي يقوم به المغرب في هذا الميدان، حتى لا يتم استغلاله من طرف خصوم وحدتنا الترابية في حملاتهم الإعلامية الموجهة ضد بلادنا، مع تشديد المراقبة على الحدود مع الجزائر التي تعتبر المعبر الرئيسي للهجرة في اتجاه المغرب.

وبالنسبة للمجهودات التي تبذلها الوزارة في محاربة المخدرات، انه بالفعل موضوع صعب، فليس المشكل كما يعتقد البعض في زراعة الكيف بالمناطق الشمالية، فهذا يمكن مراقبته والتقليص منه بتأهيل اقتصاديات هذه المناطق وإدخال زراعات بديلة للمنطقة لتغيير نمط عيش السكان بها.

فالتعاطي مع المخدرات لا يقتصر على تناول الكيف، بل هناك مواد أخرى أكثر خطورة منه كالكوكايين التي يجب محاربتها بشدة، مع العلم أن ترويج وتصدير المخدرات لم يعد مقتصرا على أقاليم الشمال، فقد انتقل إلى بعض المدن السياحية، كما أن طرق ترويجه وتهريبه قد تطورت حيث أصبحنا نسمع به مخزنا في بعض منتوجات الصناعة التقليدية كالفخار، وبعض معلبات المواد الغذائية التي ضبطت حالات منها.

فلا بد من تكثيف الجهود لمحاربتها، خاصة أن المغرب لا يعيش من مواد المخدرات وأن مواردها لا تستعمل لصالح البلاد، بقدر ما تضر بشبابه وسمعته.

السيد الرئيس،

إن الأمن يمثل الركيزة الأساسية لطمأنينة الأشخاص على أرواحهم وأموالهم ولإنجاح الديموقراطية وصيانة دولة الحق والقانون وتحقيق التنمية الشاملة والمندمجة، وأمام المجهودات التي تقوم بها قوات الأمن بمختلف فصائلها في محاربة ظاهرتي الإجرام والإرهاب، فإننا نثمن باعتزاز مبادرة توسيع نطاق تدخل المجموعات الحضرية للأمن وإحداث الفرق المحمولة لشرطة السير الطرقي.

كل هذا من شأنه التقليص من الجريمة ومن حوادث السير وبالرغم من أهمية المجهودات المبذولة، لابد من تكثيف الجهود لملائمة أجهزة الأمن للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ اليقظة والحذر، لأن الجريمة تتطور مع تطور المراقبة، وخاصة أن بلادنا مستهدفة من طرف خصوم وحدتنا الترابية وبالإرهاب الدولي.

السيد الرئيس،

إن كثرة المتدخلين في شؤون العالم القروي تجعله كأنه لا يتدخل فيه أحد، فهو لازال في غالبيته يعاني من ضعف في البنيات التحتية، وقلة الماء الشروب، وصعوبات التزود بالإنارة وتعثر في انطلاقة المشاريع التنموية رغم قلتها نظرا لعدم ضبط ووضوح العلاقات بين السلطات الإقليمية والمحلية والجهوية، الشيء الذي أدى إلى عدم استفادة العالم القروي بصفة عامة والجماعات القروية المحدودة المداخيل بصفة خاصة من المجهود التنموي، وباعتبار مديرية الشؤون القروية التابعة لوزارة الداخلية هي التي تقوم بدور التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال، فإن المجهودات التي تقوم بها تبقى دون المستوى المطلوب في تشجيع الاستثمارات في العالم القروي لمحاربة الفقر والتهميش الذي يعاني منهما، الشيء الذي يحتم إعادة النظر في اختصاصاتها ومجالات تدخلها ومدها بالوسائل الضرورية حتى تتمكن من القيام بالدور المنوط بها على احسن وجه.

كما يجب الإسراع بإعادة النظر في المنظومة القانونية لعقارات أراضي الجموع والكيش حتى يتمكن ذوي الحقوق من تملكها والاستثمار فيها لتنميتها.

السيد الرئيس،

لا بد من مواصلة التفكير في الأساليب العملية والآليات القانونية لتفعيل العمل الجماعي، بغية الارتقاء به إلى المستوى المطلوب، لتكون الجماعات المحلية الرافعة الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية الشاملة والمندمجة، وذلك من خلال:

الإسراع بإخراج مخططات التنمية طبقا لأحكام الفصل 35 وما بعده من القانون المتعلق بالتنظيم الجماعي.

إعادة النظر في التقسيم الإداري للمملكة وتحديد قائمة الدوائر والقيادات والجماعات وعدد الأعضاء الواجب إنتخابهم في مجلس كل جماعة على ضوء إحصاء السكان والسكنى المنجز أخيرا لكون التقسيم الحالي أصبح متجاوزا ولا يرتكز على أي أساس.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

تفعيل دور الجهة بإعادة النظر في أدوارها، ومدها بالوسائل الضرورية، لجعلها جهات اقتصادية حتى تكون أداة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة، وليست مجرد جهات إدارية، وخاصة أنها ستكون الوسيلة الأنجع لحل مشكل قضيتنا الوطنية الأولى.

وبالنسبة لميدان البناء، يلاحظ أن التنظيم المعماري ببلادنا لم يواكبه تأطير قانون يحدد الاختصاصات بين مختلف المتدخلين فيه والمراقبين له، فلا يمكن اعتبار بناء عمارة أو حي بكامله بناءا عشوائيا أو سريا ينسب لرئيس الجماعة، إن للسلطات المحلية بمختلف رتبها بدءا من السادة الولاة والعمال إلى المقدمين والشيوخ لها في غالب الأحيان يد في ذلك، تفاديا لهذا الغموض نرى أنه من اللازم تحديد المسؤوليات بصفة واضحة.

كما يجب الإسراع بإخراج القوانين المحددة لاختصاصات الولاة وعمال المقاطعات الحضرية وإعادة النظر في اختصاصات العمال لما يتماشى مع المفهوم الجديد للسلطة والتنظيم الجديد للجماعات المحلية، لأن ظهير 1977 أصبح متجاوزا بفعل عامل الزمن والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي عرفتها بلادنا.

السيد الرئيس،

اعتبارا لكون الجماعات المحلية شريكا أساسيا في مسلسل التنمية المستدامة، يجب الإسراع بإصلاح نظامها الجبائي، لأن الرفع من مواردها المالية رهين بتحسين مردودية استخلاصها، بتبسيط المساطر الإدارية، وتقليص عدد رسومها ليسهل استخلاصها ويحقق ربحا في الوقت وفي الوسائل البشرية المسخرة لها، للتمكن في الأخير من تحسين المداخيل والتغلب على معضلة الباقي استخلاصه الذي يتراكم سنة بعد أخرى.

فتحقيق الديموقراطية المحلية يتطلب توفر شروط ممارسة الشأن المحلي ودعم الجماعات المحلية والهيئات لإنجاز المشاريع والتجهيزات التنموية خدمة للصالح العام وإشباعا لحاجيات المواطن الأساسية.

ونظرا لكون هذه الميزانية لا تفي بتلبية الحاجيات الضرورية المنوطة بهذه الوزارة فإننا في فريق الاتحاد الدستوري نصوت ضدها.

وشكرا السيد الرئيس.

5.2 تدخل فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة على أخر المرسلين

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية، هذا القطاع الحيوي الهام الذي نعتبره قطاعا منتجا إلى جانب كونه قطاعا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، إضافة إلى اهتمامه بالحفاظ على النظام العام وضمان الأمن والطمأنينة والسهر على راحة المواطنين والمحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم.

لذا فإننا ندعو مختلف مديريات وأقسام ومصالح وزارة الداخلية إلى بذل المزيد من المجهودات في المجالات التي تدخل في اختصاصها حتى تساهم مساهمة فعالة في إعطاء صورة طيبة لبلدنا وسمعة مشرفة في مختلف أنحاء العالم كبلد ينعم بالاستقرار والسكينة والتسامح، وكبلد يسير بثبات في اتجاه تطبيق المشروع المجتمعي الديمقراطي الذي يقوده بكل حكمة وتبصر جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

تعتبر الجهات والجماعات المحلية محاور أساسية لكل تنمية حقيقي، ولا شك أن الأساس لترسيخ اللامركزية الإدارية وتطوير قاعدتها ينطلق من هذه المؤسسات الجماعية نظرا لارتباط هذا النهج بتطلعات المواطنين وباعتباره ضرورة ملحة تمليها حتميات تسيير الشأن المحلي وما يواكب ذلك من نمو اقتصادي واجتماعي، لذلك فإننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية نؤمن إيمانا قويا بأن مواصلة تعزيز ودعم النظام اللامركزية أمر لا يقبل التردد بغية ضمان حسن ممارسة تدبير الشؤون المحلية التي تضطلع بها، وإعطاء أهمية قصوى للمناطق الصناعية والمناطق ذات الأنشطة الاقتصادية وخلق وتشييد المزيد منها وقيامها بدور المنعش لتوفير البنيات التحتية الضرورية، وفي هذا الصدد نلاحظ بأن حجم الإمكانيات المرصودة للجهات والجماعات المحلية لا يفي بالمطلوب، إضافة إلى تعقد المساطر خاصة المتعلقة بالجوانب المالية التي تتسم بنوع من البطء والتعقيد، لذلك فالإسراع بإخراج قانون الجبايات المحلية سيساهم لا محالة في تبسيط هذه المساطر.

السيد الرئيس،

إن تركيز المجهودات على الجهات والجماعات المحلية سوف يمكن حتما من تحقيق النماء الاقتصادي المنشود للبلاد، شريطة الانكباب على تخطيط جهوي مبني على التوازن بين الجهات بخصوص فرص الدعم والاستثمار لتصبح قادرة كوحدات على توظيف إمكانياتها الذاتية للرفع من مؤهلاتها وتوظيفها في الإستثمار المنتج لفرص الشغل، فنحن نعتبر بان التغييرات التي طالت المنظومة القانونية للجماعات والجهات تعد أساسية وتكتسي أهمية بالغة باعتبار خلايا تنموية وشريك فاعلا في المجهود الإستثماري والتنموي للدولة. لكننا لا نعتقد بأن هذه الأهداف سهلة المنال طالما أن الجماعات والجهات تعتمد في غالبها على إمدادات الدولة ويلتهم التسيير الجزء الأكبر من ميزانياتها، وفي هذا الصدد فإننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية نعتبر بأنه قد آن الأوان لتقييم تجربة الجماعات المحلية على ضوء الميثاق الجماعي الاخير والبحث في

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

مختلف مكامن الخلل التي تعتري تسييرها في سياق مفهوم جديد للحكامة يتماشى والتوجهات التي كرسها العهد الجديد.

السيد الرئيس

إننا ونحن نتدارس مشروع قانون المالية برسم سنة 2006، نلاحظ بان هذا المشروع لم يول للبوادي المغربية الأهمية اللازمة والاهتمام الذي يستحقه العالم القروي، لذا يتعين اعتماد سياسة واقعية توازي بين المجالين الحضري والقروي واعتماد مفهوم جديد للتنمية القروية يسعى إلى إدخال القرية صلب الدورة الاقتصادية وذلك لتشجيع الاستثمار في المناطق القروية واقامة مقاولات ذات علاقة مباشرة بمميزات العالم القروي كالصناعة التحويلية المرتبطة بالفلاحة، والصناعة التقليدية، وهذا يتطلب بطبيعة الحال إقامة بنيات أساسية حقيقية بالبوادي، والرقي بظروف عيش الساكنة القروية عبر برنامج تنموية مندمجة من خلال التنسيق بين عمالات وأقاليم المملكة والقطاعات الحكومية الأخرى المعنية، لأننا ندرك تمام الإدراك دور هذه البنيات في جلب الاستثمارات وفتح أبواب التشغيل أمام الشباب القروي والحد من الهجرة بشقيها العلني والسري الداخلي والخارجي.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

لن نترك هذه المناسبة تمر دون أن ننوه بالمجهودات التي يبذلها رجال الأمن بمختلف أصنافهم وفئاتهم، ونعيد التأكيد مرة أخرى على ضرورة إصلاح الأوضاع المادية والاجتماعية لهذه الفئة من موظفي الدولة، وبالمناسبة كذلك ننوه بما صرح به السيد وزير الداخلية بخصوص التدابير التي ستتخذ في مجال العمل على حل مشكل السكن بالنسبة لرجال الأمن وكذلك رجال السلطة ورجال القوات المساعدة وهو الأمر الذي سبق لنا أن طرحناه في أكثر من مناسبة، وفي نفس الإطار فإننا نجدد مطالبتنا:

1 - بضرورة إحداث مصالح جديدة للأمن في العديد من مناطق المملكة للحد من تفاحش الجريمة.

2 - إمداد مصالح الأمن بالتجهيزات والوسائل اللازمة لتمكينها من القيام بدورها على أحسن وجه.

3 - منح إدارة الأمن نصيب مهم من مناصب الشغل المقترحة في مشروع القانون المالي حتى تتمكن من توظيف المزيد من رجال الأمن.

السيد الرئيس

أخيرا أود أن أنوه باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية بالعمل الجاد والإرادة القوية التي تميز عمل وزارة الداخلية معتبرين بان حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها والرهانات التي تنتظرها تجعل منها فاعلا أساسيا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والإسهام بفعالية كبيرة في القضاء على مظاهر العجز الاجتماعي التي يعاني منها بلدنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

6.2 تدخل الفريق الديمقراطي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم الفريق الديمقراطي باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم القانون المالي 2006.

و هي مناسبة سنوية نقف من خلالها على أهم المنجزات التي قامت بها وزارة الداخلية خلال السنة الفارطة مع تقديم برنامج العمل للسنة التي نحن على مشارفها.

كل منا يعلم أن التحولات الدولية باتت تفرض علينا إجراء تغييرات لتحقيق ما نسعى إليه جميعا هو إقامة دولة الحق والقانون و تكريس مبدأ الديمقراطية.

و بالفعل عرفت وزارة الداخلية تحولا جذريا في الأعوام الأخيرة، حيث سمت في ظلها حرية التعبير والحريات العامة و تم تغليب المقاربة التنموية على الهاجس الأمني. و هذا في نظرنا يعد تحولا كبيرا و مكسبا لا بد من الاعتزاز به .

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

من خلال مناقشتنا ميزانية وزارة الداخلية و بتفحصنا للمبالغ المرصودة لها و رغم الزيادة التي عرفتها هذه السنة ـ تبقى هذه الميزانية غير كافية بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به هذه الوزارة ، ناهيك عن دورها التنموي بل هي في صميم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى إنطلاقتها جلالة الملك محمد السادس نصره الله مؤخرا لمحاربة الفقر و التهميش .

إن مناقشة القضايا التي لها ارتباط وثيق بمجال تدخل و اهتمام وزارة الداخلية ، هي اختصاصات ترتبط مباشرة بتدبير الشأن المحلي ، و المنبثقة أساسا من التجربة و الممارسة اليومية و الإحتكاك المباشر بمجال تدخل الجماعات المحلية ، تجعلنا نسهم بشكل فعال في إغناء و ترسيخ اللامركزية و تطوير سبل تدبير هذه القطاع ، مع إيجاد الحلول الناجعة لبعض القضايا المطروحة على الصعيد المركزي أو على صعيد الإدارة الترابية خدمة للصالح العام و تحقيقا للتنمية المنشودة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس

إن الأهداف المنوطة بهذه الوزارة تستدعي بدل المزيد من الجهد لتحقيق تنمية شمولية شعارها سياسة القرب بكل ما تحمله الكلمة من معنى مع تعزيز استقلالية الإدارة الترابية عن الجماعات المحلية حفاظا على حيادها .

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

و كما هو معلوم فبلادنا مقبلة على الانتخابات التشريعية لسنة2007 .
و الوزارة مدعوة أكثر من غيرها لأن أن تقوم

بدورالإشراف على الإستحقاقات القادمة و التجاوب مع الخطاب الملكي السامي الذي أعطى فيه جلالته تعليماته السامية بإنهاء قانون الإنتخابات سنة قبل موعدها المحدد.

و تعد خطوة إعادة اللوائح الإنتخابية و تعميم البطاقة الوطنية و العمل بفضيلة التشاور حول التقطيع الإنتخابي ، من أهم خطوات وزارة الداخلية .

السيد الرئيس

وغيرخاف عنكم2عرفت بعض مناطق المملكة في الصيف الأخير اندلاع حرائق ببعض الغابات أتت في بعض الأحيان على الأخضر و اليابس و تبين جليا النقص

الحاصل و الحاد في معدات الوقاية المدنية، و من هذا المنبر نطالب الوزارة الإسراع بتوفير تجهيزات و معدات جديدة لفائدة الوقاية المدنية مع تحديث شاحنات الإطفاء و اقتناء طائرات عمودية للتحكم في حرائق الغابات التي تعتبر مصدرا مهما للبيئة ببلادنا ، وحفاظا عليها من الانقراض .

لا يخفى على أحد أن وزارة الداخلية تقوم بدور المراقب للشركات التي تظفر بصفقات التدبير المفوض، لذا يتعين إلزام هذه الشركات باحترام ما تعهدت به في دفتر التحملات ومنها على سبيل المثال لا الحصر: النقل الحضري، أمانديس ، ريضال.

إن معضلة الهجرة السرية و آفة المخدرات تتطلب حزما كبيرا و تكاثف جهود جميع الأطراف المعنية للقضاء على هذه المعضلات.

السيد الرئيس

إن قضية وحدتنا الترابية ستبقى في طليعة اهتمامات كل الفعاليات بكل مكوناتها بالنظر إلى التطورات التي عرفتها هذه القضية و ذلك في اتجاه البحث عن حل سياسي نهائي متوافق عليه يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، يضمن لسكانها تدبير شؤونهم الجهوية في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الترابية.

إن إحداث الوكالة الوطنية لتنمية الأقاليم الجنوبية من شأنها أن تعطي من شانها أن تعطي دفعة قوية لتنمية المنطقة و إشراكها في الاقتصاد الوطني.

إن مشروع الميزانية يرمي إلى المساهمة في تجسيد التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطبه الأخيرة، و التي تؤكد على ضرورة التوازي بين الإصلاح المؤسسي و الممارسة الديمقراطية من جهة و بين الحكامة الجيدة و التنمية البشرية من جهة أخرى.

3. مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

1.3 تدخلات الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية

تدخل الفريق لمناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعي المالية و الخوصصة و النقل والتجهيز.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية للمساهمة في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعي الاقتصاد و المالية و الخوصصة و النقل و التجهيز للوقوف على المحطات التالية.

أولا: الاقتصاد و المالية و الخوصصة:

لقد عرف العقد الأخير إصلاحيات هامة أدت إلى نتائج إيجابية على مستوى النظام البنكي و تمويل الخزينة و السياسة النقدية و الأدوات المالية و البورصة.

ففيما يخص النظام البنكي، تمت ترجمة الإصلاحات التي نهجتها الدولة عبر إرساء سياسة نقدية غير مباشرة تعتمد أساسا على نسب الفائدة، الشيء الذي مكن من استقرار السوق القائمة بين البنوك و التحكم في تطور الكتلة النقدية، كما حققت بورصة الدار البيضاء نتائج إيجابية الشيء الذي أدى إلى تنوع الأدوات المالية و ذلك من خلال إحداث عدد من مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة و كذا سوق سندات الدين القابلة للتداول.

كما استهدف إصلاح القطاع المالي إحداث نظام مالي منفتح و حديث إذ مكن من تعبئة الادخار و استعمال أفضل للموارد المالية، و إننا في الفريق الاستقلالي نسجل بإيجاب إصلاح النظام البنكي و ذلك من خلال قانون بنك المغرب الذي تمت المصادقة عليه و كذا مؤسسات الائتمان و الهيئات المعتبرة في حكمها زيادة على إصلاح سوق الراسميل و كذا السوق المالي.

1/ فيما يخص إصلاح قطاع التأمين:

لقد عرف هذا القطاع دوره عدة إصلاحات و ذلك بهدف تشجيع رسملة القطاع و تقوية الوضعية المالية لشركات التأمين، و من بين هذه الإصلاحات المعتمدة نخص بالذكر ملاءمة النظام المحاسبي و تحديد الرأسمال الأدنى لإنشاء شركات التأمين و وضع الأسس التقنية للتسعير، و كذا التعليمات المرتبطة بقواعد تسيير شركات التأمين و إنعاش تأمين الحياة.

2/ أما فيما يخص تحسين ولوج المقاولات الصغرى و المتوسطة:

من أجل تحديث آليات إنتاج المقاولات و الرفع من تنافسيتها إزاء المنافسة الأجنبية. عملت السلطات العمومية على إحداث صندوق خاص لضمان القروض البنكية اللازمة لتمويل الاستثمارات الخاصة بإعادة التأهيل. و قد أسندت مهمة تسييره للصندوق المركزي للضمان.

و بما أن المقاولات الصغرى و المتوسطة تعرف صعوبات تتعلق بنفقة في الرأسمال تمت المصادقة مؤخرا على قانون توظيف الأموال بالمجازفة لإنعاش هذه المقاولات.

3/ أما فيما يخص النظام الضريبي:

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

فهناك عدة قوانين متفرقة في حاجة إلى تجميعها و من أجل إصلاح ضريبي فإننا نطالب في الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية بالتعجيل بتهيء مدونة للضرائب تشمل كل الإصلاحات الضرورية لحماية المقاولة المغربية و تأهيلها إلى التنافسية العالمية، و كذا من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية قصد خلق أكبر عدد ممكن من فرص الشغل الذي نعتبره في فريقنا ثاني مطلب أساسي بعد قضية وحدتنا الترابية.

ومن بين ملاحظاتنا أن موظفي القباضات بوزارة المالية عليهم كثير من الضغط، خاصة و أن الواحد منهم مكلف بأكثر من 10 جماعات محلية و خير دليل على ذلك الباقي استخلاصه.

4/ أما بالنسبة لمستوى المعيشة و الأسعار:

نسجل بأن هناك اختلال اجتماعي تشكو منه البلاد، و نثير هنا ضرورة العمل على تقليص الفوارق بين البادية و بين ذوي الدخل المحدود و الدخل المرتفع ليس فقط من باب العدالة الاجتماعية، و لكن اعتبار كذلك لمستلزمات النجاعة الاقتصادية و متطلبات تأهيل البلاد لمواجهة تحديات التحديث و العولمة الذي هو مطلبنا جميعا.

أولا: أما فيما يخص قطاع النقل و الملاحة التجارية:

1/ سنبدأ بالنقل الطرقي: الذي يشكل النمط الرئيسي بالنسبة للنقل الداخلي بالمغرب، حيث أن الصيانة و المحافظة على الشبكة الطرقية و ملائمتها مع حاجيات حركة السير كان من بين أولويات هذا القطاع. و إننا في الفريق الاستقلالي نسجل بارتياح ما تم إنجازه من طرق وطنية و جهوية و إقليمية، زيادة على الطرق القروية التي تلعب الدور الأساسي في تحسين ظروف عيش الساكنة القروية و ذلك بتقريب الخدمات الاجتماعية، و تحسين ظروف التنقل و تطوير الاقتصاد الفلاحي المحلي و ذلك في إطار سياسة فك العزلة عن العالم القروي.

كما نطالب من الوزارة الاهتمام و الاعتناء بمهني النقل و خاصة نقل المسافرين و ما يلعبونه من دور فعال لخدمة المواطنين. و قد لاحظنا داخل الفريق التحفيزات التي حظي بها مجال نقل البضائع و النقل المزدوج وهذا شيء إيجابي و بهذا نطلب تعميمه ليشمل هذا التحفيز المسافرين، كما نقترح على الوزارة أن تشدد المراقبة على قطع الغيار المستوردة من الخارج.

كما نسجل التجاوب الكبير بين الحكومة و البرلمان عند مصادقته على النص القانوني المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق و ذلك بشروط تفضيلية مع مؤسسات مالية، و تعبئة موارد مالية إضافية بهدف بناء الطرق القروية، كما لا ننسى أن نسجل بأن فكرة هذا الصندوق هي الأخرى قد حظيت بترحيب المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي و الوكالة الفرنسية للتنمية و البنك الأوروبي للاستثمار و البنك الإسلامي للتنمية و الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالطرق السيارة:

فهناك مجهودات جبارة في هذا السياق لكن يبقى الأمر محدودا مقارنة مع طموحات الشعب المغربي لتحقيق رهان التحدي خصوصا وأننا قد أبرمنا عدة اتفاقيات دولية من أجل التبادل الحر والانخراط في الاقتصاد العالمي وهذا يتطلب طريق سيار يوازي السرعة و الوتيرة التي يسير عليها الاقتصاد والصناعة العالمية من أجل الاستفادة من سياسة الانفتاح والانخراط في العولمة. الشيء الذي دفع بالحكومة والبرلمان على حد سواء في إطار المصادقة على القانون المتعلق بتحويل المكتب الوطني للنقل إلى شركة مجهولة الاسم والتي تعرف بالشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية، مما خول لهذا التحويل للمكتب إمكانية تنويع أنشطة وتحسين مردوديته ووضع استراتيجية تجارية مقاولاتية.

حيث قام هذا الأخير بتهيئة وكالاته بالجديدة أكادير ومراكش والقنيطرة الشيء الذي مكن من الشروع في وضع نظام إعلامي جديد لتدبير مختلف أنشطته.

كما نسجل بإيجاب إحداث المعهد الوطني للتكوين في مهن النقل والطرق بالبيضاء من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وذلك بتعاون مع الوزارة والمعنيين من أجل تمكين الراغبين في ولوج مهنة الناقل العمومي للبضائع لحساب الغير من التوفر على شرط الأهلية المهنية وذلك قصد الرفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة في ميدان النقل الطرقي.

وأما بخصوص السلامة الطرقية:

فإننا نسجل بارتياح المجهودات التي بذلتها سواء اللجنة الوطنية أو اللجنة الوزارية التي يرأسها السيد الوزير الأول وذلك بتعاون مع كل القطاعات المعنية لوقف هذا النزيف حيث تضافرت الجهود من أجل تحقيق تراجع لوثيرة حوادث السير، رغم تسجيل بعض الحوادث المروعة التي تورطت فيها بعض وسائل النقل العمومي للمسافرين والبضائع. كما سأغتنم الفرصة من هذا المنبر ونطالب من وزارة العدل وهيأة القضاء على العمل في هذا الباب بالذات على تطبيق العقوبات القصوى المنصوص عليها في القانون الجنائي في حق مرتكبي المخالفات التي تؤدي إلى حوادث سير قاتلة و العمل على تكييف هذه النازلة كحالة القتل العمد مع القيام بالتحقيق الدقيق في ملابسات وأسباب كل حوادث السير القاتلة ودراسة الحالات المستوجبة للسحب الفوري لرخص السياقة، وذلك في انتظار صدور قانون للسير والجولان الجديد الذي نطالب هو الآخر بالتعجيل بإخراجه إلى حيز التطبيق لوقف هذا النزيف الذي يحصد أرواح أشخاص أبرياء.

أما بالنسبة للتجهيزات المينائية و النقل البحري:

فإن المجهودات التي بذلت في هذا المجال حتى الآن قد مكنت إلى حد ما من عصرنته وتطويره وتحسين مردوديته. لكن التحولات العالمية بما فيها تحرير المبادلات التجارية تستوجب تقييم القطاع على مستوى هيكلي، خصوصا وأن الأسطول المغربي للأسف قد واجه عدة مشاكل عاقت سبل تنميته وتتلخص في دعم تنظيم القطاع والمنافسة القوية من قبل أصحاب السفن الأجانب، بالإضافة إلى تقادم السفن الوطنية، وقلت

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

موارد التمويل الوطني الذي لم يساعد على تجديد الأسطول، وكذا الارتفاع المهول لتكاليف استغلال السفن.

لهذا خيرا فعلت الوزارة حينما وضحت دور واختصاصات المتدخلين بفضل وظائف السلطة المينائية عن المهام التجارية، وتحرير الأنشطة المينائية. وكذا تشجيع القطاع في تمويل البنيات الأساسية والتجهيزات المينائية للرفع من تنافسية الموانئ المغربية إلى المستويات الدولية حتى يتمكن المغرب من الاندماج في مختلف مناطق التبادل الحر وكسب الرهان بالنسبة للعولمة والتنافسية.

أما فيما يخص مجال النقل البحري:

فلابد من تأهيل الإطار القانوني لهذا القطاع ليواكب المستجدات الحاصلة في ميدان النقل البحري على المستوى الدولي وذلك من خلال الصيغة النهائية لمشروعي المدونة البحرية والقانون المنظم لمهنة الوكيل البحري وعرضها على أنظار البرلمان بغرفتيه من أجل المصادقة عليهما والتعجيل بإخراجهما إلى حيز الوجود.

وعلى المستوى التنظيمي فلا بد من إعداد سجل خاص بالشركات البحرية العاملة على مستوى الخطوط المنتظمة وإنجاز عملية توأمة بين مصالح الملاحة التجارية المغربية والاقتصاد الأوربي في مجال السلامة والأمن البحريين ومكافحة التلوث البحري، وكذا العمل على مواصلة تصحيح الوضعية الإدارية لجميع الزوارق والآلات المائية غير المسجلة والعمل على استكمال تحيين سجل سفن الترفيه و مواصلة إبرام الاتفاقيات المتعلقة بالاعتراف بالشواهد المسلمة من طرف المغرب مع السلطات البحرية لدول أخرى.

أما فيما يخص النقل الجوي:

فإن الغلاف المالي المخصص في ميزانية التجهيز غير كافي لمواصلة تشييد محطة جوية زيارة على اقتناء تجهيزات تقنية لعصرنة نظام الملاحة الجوية وعملية الكشف الأمني ووضع التجهيزات والأنظمة المعلوماتية الخاصة باستغلال الموارد المطارية وكذا مواصلة تحديث التجهيزات البيداغوجية التي تخص تكوين المراقبين والتقنيين في سلامة الملاحة الجوية بأكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني،

السيد الرئيس.

إن الحديث عن هذه القطاعات الهامة يتطلب منا الوقت الكثير للمناقشة، لكن في إطار الالتزام بالوقت سأكتفي بهذا القدر، كما أن ثقتنا كبيرة في المسؤولين عن هذه القطاعات الحيوية، وهكذا سنصوت بالإيجاب على هاتين الميزانيتين الفرعيتين للقطاعات السالفة الذكر ووفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تدخل الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من قطاع الإسكان والتعمير والبيئة والماء

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية لكل من قطاع الإسكان والتعمير والبيئة والماء. وذلك قصد إبراز التغييرات التي يعرفها المحيط الدولي تبعا لعولمة الاقتصاد، مما يؤدي إلى ممارسة ضغوطات قوية تفرز متطلبات جديدة بخصوص تدبير التنمية، حيث يشكل قطاع البنية التحتية أحد المكونات الأساسية لكل إستراتيجية تنموية ولكل تأهيل للاقتصاد الوطني باعتباره كذلك أحد عوامل التنافسية والتنمية المستديمة، لأن تطوير البنيات التحتية يمكن في إطار تحرير الاقتصاد من جلب استثمارات مهمة لأن هذا رهان إستراتيجي لنمو الاقتصاد والرفع من مستوى عرض الشغل.

أولا: قطاع الإسكان

إننا نسجل بكل ارتياح المجهودات التي بذلت وتبذل في هذا المجال. حيث تميزت سياسة الدولة في ميدان الإسكان خلال العقدين الأخيرين بالتركيز على محاربة السكن غير اللائق ومحاولة الحد من المشاكل المترتبة عن التوسع الحضري غير المتحكم فيه، حيث تم انجاز عدة برامج تشمل إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح وهيكلة أحياء السكن العشوائي وإنتاج التجزئات الخاصة بالسكن الاقتصادي.

-أبالنسبة لدور الصفيح: والتي عرفت تراجعا نسبيا في الوسط الحضري لكن يجب الانتباه إلى تفاقم الهجرة القروية وإصدار قانون وذلك بتنسيق مع وزارة الداخلية يقضي بتجريم كل من استفاد من السكن الاقتصادي وحاول أن يساهم في البناء الصفيحي.

-2 أما بالنسبة للسكن العشوائي: فهو في حاجة إلى تفكير أكبر من أجل القضاء عليه لأنه يشوه منظر المدينة من جهة ومن جهة أخرى فهو يتنافى مع مبدأ الكرامة البشرية التي يجب حفظها وصيانتها.

-3 الأنسجة العتيقة: وهنا تكمن المشكلة فجل المدن التاريخية القديمة 20 في المائة من النسيج القديم يتطلب التدخل الفوري والعاجل للتخفيف من حدة الاكتظاظ السكني لهذه الأحياء، زيادة على القيام بإصلاح بنياتها التحتية لهذه الأحياء، زيادة على القيام بإصلاح بنياتها التحتية، وصيانة البنيات الموجودة بها وذلك لتحسين ظروف عيش القاطنين بها من أجل الحفاظ على الخصائص الاقتصادية والثقافية للمدن العتيقة.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

السادة المستشارين.

إننا ننبه في الفريق الاستقلالي إلى تقلص الرصيد العقاري في المدارات الحضارية وذلك أمام الطلب المتزايد للأراضي، الشيء الذي ساهم في تسجيل تراجع في الاحتياطات العقارية للدولة والجماعات المحلية في العديد من المراكز والمناطق المحيطة بها. وهو مالا يساعد

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

على التحكم في التوسعات العمرانية، والنهوض بالبرامج العمومية في الإسكان لمسايرة الحاجيات، زيادة على ازدواجية النظام العقاري وجمود الأراضي القابلة للبناء حيث لا يزال الملك العقاري خاضعا في جزء كبير منه للنظام القديم (الملكية) وبالرغم من المجهودات المبذولة لتعميم نظام التحفيظ العقاري والقيد في السجلات العقارية في محاولة لجميع المتدخلين لأن شراء الأراضي غير محفظة يتطلب وقتا مهما بسبب عدم توفر المعلومات حول مكونات الملكية وحدودها وهوية المالكين. كما يجب إقرار قانون يسمح بتكوين أرصدة عقارية وإعادة النظر في القانون المحدث للمؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء، ودراسة إمكانية إحداث مركز وطني للأبحاث والدراسات المتعلقة بالسكن من أجل تنمية تكنولوجية البناء، وتشجيع تصنيع مواد البناء واستعمال هذه المواد المحلية لتحصن بنياتها ضد الزلازل والهزات الأرضية لتفادي كل ما تخلفه الكوارث الطبيعية من مأساة.

ثانيا: قطاع التعمير.

السيد الرئيس.

إن إشكالية تطوير البنيات التحتية الاقتصادية التي تطرح بحدة وذلك باعتبارها حتمية لهذا التطوير ولتأهيل الاقتصاد الوطني وإنعاش الشغل التنمية الاجتماعية. وبالتالي فإن أية سياسة لانتعاش قطاع البنية التحتية لابد أن تأخذ بعين الاعتبار عنصرين هامين يميزان هذه الوضعية:

1 - التحولات التي يعرفها المحيط الدولي.

2 ضخامة الاحتجاجات الوطنية في مجال البنيات التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

حيث بنيت التطورات للحاجيات بالمغرب في مجال التعمير حدود السياسات التنموية في وجود تفاوتات مهمة على الصعيد المجالي، وقد تجلت بشكل واضح في استقطاب المنطقة الساحلية الوسطى لأهم التجهيزات وتفاقم العجز في باقي المناطق ولاسيما في الوسط القروي، الشيء الذي يستدعي تجاوز النظرية القطاعية واعتداد مقاربة شمولية تراعي الجغرافي، وتؤمن التكامل بين المتدخلين، واندماج البرامج مع تحديد الإطار التوجيهي لتوظيف المجال بكيفية أكثر توازنا زيادة على توجيه التوسع العمراني.

السيد الرئيس.

إننا لا ننكر أن كل العمليات التنموية تساهم بطريقتها في تهيئة التراب الوطني، وأن كل الفاعلين سواء كانوا خواصا أو عموميين يشاركون كل حسب ميدانه في تهيئة البلاد، وبما أن كل واحد يقوم بذلك حسب نظرية القطاعية. فالأمر يستوجب نظرية أفقية توفر التنسيق بين مختلف الأنشطة والمجلات المعنية بالأمر، حتى نجعل التنمية تشمل كل أطراف البلاد وذلك حسب مسطرة وإجراءات تتناسب والخصائص المميزة لكل منطقة ولكل مجال ترابي. مع على معاينة الإمكانيات الجهوية وإبرازها عن طريق أنشطة معينة، وذلك باتخاذ المبادرات اللازمة، مما يستدعي أن تتوفر كل جهة على الوسائل المؤسساتية والمالية والبشرية التي تسمح لها بالقيام بدورها كجماعة محلية، وذلك لأنها الخلية الأساسية لتحقيق عمليات التنمية والتهيئة، زيادة على الحرص على تكثيف عمليات التضامن فيما بين الجهات والجماعات المحلية، وذلك على أساس مقاربة جديدة تعتمد مفهوم مجالات المشاريع، وذلك لأن التحكم في التمدن كهدف أساسي للتعمير، لأن سياسة التعمير لا يمكن أن يتحقق دون طرح مسبق للمسائل الديمغرافية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والبيئية، لذا يجب أن تحظى هذه الإشكاليات باهتمام أكبر للتخفيف من حدة ظواهر الهجرة والنمو الديمغرافي. وكذا تلافي النقص الحاصل في ميدان التجهيزات الأساسية، لذا فلتحديد الوسائل الملائمة للتهيئة العقارية، يستدعي وضع حلول تؤمن تضافر جهود الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص والعمل على إعداد مشروع قانون خاص بمناطق التعمير المشتركة ومشروع قانون لمنح حق الشفعة لصالح الدولة عند بيع عقار أو ممتلكات عقارية في بعض المناطق.

وبهذه المناسبة نجدد في الفريق الاستقلالي دعوانا من أجل التسريع بإعداد مشروع الميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني والعمل على إخراجه إلى حيز التطبيق.

ثالثا: قطاع البيئة:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

إخواني المستشارين.

يعرف المغرب كباقي دول العالم بروز عدة ظواهر بيئية تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الأجيال القادمة حيث أن ثروته تعرف استنزافا مستمرا مما ينعكس سلبا على صحة المواطنين نتيجة للتلوث الناجم عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد بذلت في ظل حكومة التناوب حتى الآن مجهودات هامة لتدارك هذه الوضعية، وبهذه المناسبة نسجل اليوم وبارتياح أن هناك إستراتيجية مندمجة تحدد التوجهات والأهداف المنشودة والوسائل الكفيلة بتحقيقها وخير دليل هو القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، زيادة على الاتفاقيات الهامة التي وقعها المغرب في هذا الشأن (كاتفاقية كيوطو) وغيرها.

وهنا نقف ونستحضر ظاهرة التمدن السريع الذي عرفه المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة والمصحوب بهجرة قروية قوية مما أدى إلى جعل الأوساط الحضرية مجالا متميزا للضغط على استغلال الأرض، وتدهور البيئة الحضرية ووسط عيش السكان وبالتالي تدهور جودة الهواء والإطار العمراني والمجال الحضري.

كما لا ننسى ما حققه القطاع الصناعي من إنجازات مهمة خلال السنوات الأخيرة أعطى تقدما للبلاد، لكن الاستغلال غير المعقلن للمناطق الصناعية ساهم في تدهور حالة البيئة على مستوى بعض المناطق الحساسة كالمياه والإفرازات الصناعية التي يتم التخلص منها

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

دون معالجة مسبقة، زيادة على أن تقنيات الاستغلال المتبعة حاليا في أغلب المواقع وفي غياب الوسائل المناسبة للوقاية ومكافحة التلوث والإيذايات تسبب مشاكل معقدة تتجلى في تلوث الهواء والماء والتربة، ولاسيما إذا ما أضفنا إلى ذلك بعض المشاكل المرتبطة بإزالة التعرفات الجمركية التي ستعوض بمعايير ومقاييس بيئية في سياق الاندماج المتوالي للاقتصاد الوطني المبادلات الدولية والعولمة.

السيد الوزير.

السادة الوزراء.

السادة المستشارون.

إنه لدعم برنامج "المغرب" مدن نظيفة" التي كانت موضوع تعليمات جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه سنة 1996 والذي يهدف إلى وضع آليات تهتم بالقيام بالدراسات والتشخيص وطرق المقاربة والتركيب المالي. وذلك من أجل التقلص من التلوث في المدن، وحيث ينسجم هذا البرنامج تماما مع مذكرة 21 لمؤتمر "ريو" كما يمكن أن يجلب إلى جانب تمويل الجماعات المحلية، مساهمات خارجية مهمة. بالإضافة إلى اتفاقية كيوطو التي وقع عليها المغرب إلى جانب الدول الكبرى.

في إطار تحيين النصوص القديمة لتغطية المجالات التي لم يشملها القانون البيئي بعد نشكر الحكومة الحالية على المشروع الذي أعدته وقمنا بدراسته بالمجلس بخصوص رفع الأخطار البيئية والتخلص من النفايات، وهنا نلتمس من الوزارة المعنية العمل على تكويز أطر لضمان تدبير أحسن للملفات القانونية، والقيام بدراسة لإحداث أدوات اقتصادية ومالية، وتقوية التحليل في ميدان العلاقات المرتبطة بالتبادل التجاري وتدهور البيئة.

رابعا: قطاع الماء.

السيد الرئيس.

وفي إطار السياسة المائية بالمغرب، حيث بدأ الاهتمام بتنمية الموارد المائية ببلدنا منذ العشرينات حيث توالت المنجزات، غير أن سنة 1967 عرفت قفزة نوعية لهذه السياسة، حينما حددها صاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني رحمه الله بهدف سقي مليون هكتار في أفق 2000، بهدف إعطاء الانطلاقة لبرنامج ضخم يضم مشاريع بناء سدود كبرى متعددة الأهداف لتعبئة المياه السطحية والتحكم فيها. لأن المغرب يتميز بندرة موارده المائية، وتفرض عليه هذه الوضعية تدبيرا عقلانيا للموارد وسن تشريع ملائم لتلبية حاجيات مختلف المستعملين من الماء. لأنه رغم الإصلاحات التي عرفها هذا الأخير سنة 1995 ومجهوداتهم المبذولة في هذا الشأن، فالأمر يتطلب وضع إستراتيجية وطنية لتدبير مندمج للمواد المائية وتحقيق لامركزية تخطيط وتدبير الموارد على صعيد الجهات، وخلق وكالات في المستقبل بكل الأحواض المائية، كالوكالة التي أنشأت بخصوص أم الربيع مؤخرا.

كما لا يجب أن نتجاهل بأن قطاع هندسة المياه تواجه الآن صعوبات تتجلى في توحل السدود، وتقادم عدد كبير منها، وفي الحمولات والفيضانات والجفاف وكذا في البطء في تبني النصوص التطبيقية لقانون الماء بالإضافة إلى إشكالية تمويل التجهيزات المائية، ولهذا تبقى إشكالية تمويل الاستثمارات الضرورية لتوسيع الرصيد المائي وترميمه مطروحة وتحتاج إلى تعميق الدراسة والبحث عن المقاربة جديدة لإسهام مختلف الأطراف في تمويل هذه الاستثمارات بهدف التخفيف التدريجي من العبء الذي يثقل ميزانية الدولة، علما أن الموارد المائية تبقى محدودة، والضغط على استعمالها يزداد حدة، وتعبئة المياه تزداد تعقيدا من الناحية التقنية كما تزداد كلفتها ارتفاعا.لكن نظرا لطابعها الاستراتيجي، فإن أهداف السياسة الوطنية لتنمية قطاع هندسة المياه تكون جزءا أساسيا من الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة للبلاد، ولهذا لابد من الحرص على تأمين تزويد السكان الحضريين والقرويين بالماء الصالح للشرب بكيفية منظمة. والمساهمة في الأمن الغذائي للبلاد عن طريق تنمية سقي الأراضي، والعمل على إصلاح وحماية المنشآت المائية، والعمل على تحسين وحماية جودة الماء، مع العمل على تقوية تهيئة المياه الجوفية لتلبية الحاجيات المستقبلية لمشاريع التزويد بالماء الشروب والصناعي وماء السقي، مع الإسراع في إنجاز برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب للرفع من نسبة الاستفادة من الماء الشروب. برامج استكشاف الطبقات المائية العميقة بهدف تعبئة موارد جديدة.

السيد الرئيس،

وفي الختام إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن المجهودات التي تبذل من الحكومة في تنمية وتطوير وإصلاح هذه القطاعات الحيوية الهامة التي هي (السكني، والتعمير، والبيئة والماء) وبهذا سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات الفرعية لهذه القطاعات راجيين من العلي القدير أن يوقفنا جميعا لما فيه خير هذه الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3.2تدخل الفرق الحركية (فريق الحركة الوطنية الشعبية، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فريق الاتحاد الديمقراطي)

السيد الرئيس ،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق اتحاد الحركات الشعبية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل دراستها في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2006.

السيد الرئيس ،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

لا يخفى علينا جميعا كون الطرق والمطارات والسكك الحديدية والموانئ والخدمات المرتبطة بها هي مرآة كل دولة وأساس ودعامة تحقيق كل تنمية اقتصادية واجتماعية باعتبارها تساهم بشكل مباشر أوغير مباشر في إنعاش الاستثمار وفي الحد من الفوارق الجهوية وفك العزلة عن البلدان النائية وعن العالم القروي ، وإيمانا من الحكومة بهذه الاعتبارات وبتوجيهات ملكية سامية ، فقد أعطت أهمية بالغة لقطاع التجهيز والنقل ويتجلى ذلك في مشروع قانون المالية لسنة 2006 على سبيل المثال لا الحصر في توسيع وبناء الطرق ومواصلة الأشغال بالطرق السيارة (كالربط بين تطوان والفنيدق وبين مراكش وسطات) وانطلاق أشغال انجاز الطريق السيار الرابط بين مراكش وأكادير، كما نسجل بارتياح الإشراف الفعلي لصاحب الجلالة نصره الله على اتفاقية بين وزارة المالية والخوصصة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والشركة الوطنية للطرق السيارة لتشيد الطريق السيارة بين فاس ? وجدة التي ستساهم في فك العزلة عن المنطقة الشرقية .

السيد الرئيس ،

إننا نثمن وبكل وعي إقدام الحكومة على تحويل المكتب الوطني للنقل إلى الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية بموجب قانون صادق عليه مجلسنا الموقر بتاريخ 19 أبريل 2005 والذي بمقتضاه سيتمكن المكتب من تنويع خدماته ونهج إستراتيجية الشراكة مع مقاولات وطنية وأجنبية في ميدان النقل وهو ما سيحل بدون شك مختلف مشاكل وصعوبات قطاع النقل الطرقي للبضائع ببلدنا .

السيد الرئيس ،

إن الإشادة بالمجهودات المبذولة في هذا القطاع لا يثنينا من إبراز بعض النقائص والمشاكل التي يعاني منها :

1 - إن حوادث السير التي يعرفها بلدنا لا تزال تشكل فعلا حرب طرقات بالرغم من الإنخفاض الطفيف المسجل في التسعة أشهر الأولى من سنة 2005فعدد الوفيات سجلت تقلصا بنسبة 5.46٪ والمصابين بجروح بليغة ب 10.18٪ والمصابين بجروح طفيفة 0.68٪ ، وأمام ارتفاع عدد حوادث السير بنسبة 1.23٪ نتساءل عن مدى نجاعة مختلف الإجراءات المتخذة والحملات التي شنتها الحكومة والتي صرفت عليها مبالغ باهضة.

2 - إن غياب إستراتيجية واضحة لإصلاح القناطر والسدود يجعل العديد منها خاصة التي شيدت في عهد الاستعمار مهددة في أي وقت بالانهيار ، وهذا ما حدث لقنطرة الحسن الثاني يوم الأربعاء الماضي إذ انهار منها 7أمتار وخلف جرح شخص واحد ، ونظرا للأهمية البالغة لهذه القنطرة التي تعبرها يوميا 32 ألف سيارة وتفصل بين مدينتين عريقتين تمثلان القطب الإداري للمملكة فإننا في فرق اتحاد الحركات الشعبية ندعو إلى إصلاحها آنا لتجنب كارثة قد تحدث في أي وقت .

3 - رجوعا للأهمية التجارية والسياحية للنقل الجوي فإننا نسجل عدم ارتياحنا للتأخرات والاعتذارات المبالغة فيهما ، والارتفاع المهول لثمن التذاكر ، وهذا ما يجعلنا بعيدين كل البعد عن المنافسة الدولية ويمس مبدئيا بهدف الوصول إلى 10 ملايين سائح في أفق 2010

4 - إن حاجة أقاليمنا الجنوبية إلى مشاريع وأوراش كبرى تساهم في تنميتها اقتصاديا واجتماعيا هو معطى أصبح يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى ، ولهذا الاعتبار فإننا في فرق اتحاد الحركات الشعبية ندعو إلى توسيع شبكة السكك الحديدية إلى أقاليمنا الجنوبية وهو ما أشار إليه جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في خطاب بمناسبة استقبال ممثلي سكان الأقاليم الصحراوية سنة 1975 .

5 - إن الترسانة القانونية التي تهم القطاع والمتمثلة في مشروع قانون السير والجولان والقانون المتعلق بالمحافظة على الطريق العمومي ومشروع المدونة البحرية الجديدة وكذا مشروع قانون نقل المواد الخطرة عبر الطرق نعتبرها بالغة الأهمية لذلك نطالب بالإسراع في عرضها على البرلمان قصد دراستها والمصادقة عليها .

السيد الرئيس ،

السادة الوزراء ،

إخواني المستشارين ،

إن قطاع الإسكان يستمد أهميته من خطب جلالة الملك نصره الله خصوصا الخطاب الذي ألقاه جلالته يوم 11 اكتوبر 2002 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية السابعة وهو الخطاب الذي حدد فيه جلالته الأولويات المتمثلة في العمل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية فقد تضمن مشروع قانون المالية 2006 إجراءات وتدابير نعتبرها في فرق اتحاد الحركات الشعبية بالغة الأهمية كفتح الأوراش بوتيرة 300 ألف وحدة سكنية والرفع من وتيرة إنتاج السكن منخفض التكلفة (بين 8 ملايين و 12 مليون) .

وإذا كانت المؤسسات العمومية العاملة في مجال السكن تعاني أزمات مادية ومشاكل إدارية فإن مشروع قانون المالية لسنة 2006 جاء بإصلاح هيكلي جد مهم وهو استكمال تجميع المؤسسات العمومية للإسكان في قطب مؤسساتي واحد هو " العمران " .

السيد الرئيس ،

إن مقارنة هذه المجهودات المبذولة مع العجز المسجل في السكن والذي يقدر ب مليون ومائتين وأربعين ألف وحدة سكنية في الوسط الحضري، يجعلنا نطالب بتكثيف الجهود حتى نصل إلى تغطية هذا العجز، ومن أجل استكمال مسلسل إصلاح القطاع ندعو الحكومة إلى الإسراع بإخراج مدونة التعمير، إلى حيز الوجود وهو ما سيمكن من المحافظة على الأنسجة العتيقة وتجريم المخالفين لهذا القانون والمحافظة على جمال العمران.

السيد الرئيس،

إن أهمية إعداد التراب الوطني تكمن في مساهمته في تحقيق

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

تنمية مستدامة وحماية الموارد المائية والمحافظة على البيئة والوقاية من الأخطار خصوصا الفيضانات وإبراز دور المغاربة المقيمين بالخارج في التنمية المحلية وهذا ما يحيلنا إلى القول بأنه فعلا قطاعا للدراسات والتخطيط بامتياز، ونظرا لأهمية القطاع فإننا في فرق اتحاد الحركات الشعبية نقترح مايلي :

1 - ضرورة توقيع اتفاقيات شراكة بين وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة والجهات كجماعات محلية باعتبارها أدرى من الوزارة بمؤهلات الجهة اقتصاديا وطبيعيا .

2 - ضرورة القيام بندوات ومناظرات بمشاركة فاعلين دوليين بغية الاستفادة من الدول الرائدة في مجال إعداد التراب الوطني .

3 - ضرورة تكوين وتأهيل العنصر البشري باعتباره أساس إصلاح هذا القطاع الحيوي .

4 - الإسراع بإخراج قانون إعداد التراب والنصوص التطبيقية المتعلقة بدراسات التأثير على البيئة وقانون تلوث الهواء إلى حيز الوجود .

5 - الاهتمام بالجمعيات التي تعتني بحماية البيئة وتدعيمها ماليا.

6 -اعتبارا لكون المغرب مهدد بندرة المياه في أفق 2020 فإنه أصبح من الضروري تكثيف الجهود والدراسات قصد التنقيب عن المياه الجوفية وحمايتها من التلوث وكذا الموارد المائية غير المألوفة كالتقاط النقط المائية العذبة من المحيطات لاستغلالها.

7 -التكثيف من الحملات الإعلامية والتربوية لترشيد استعمال الماء .

8 - دمج التربية البيئية في التعليم كما هو الحال بالنسبة لحقوق الإنسان .

السيد الرئيس ،

إننا في اتحاد الحركات الشعبية باعتبارنا جزء لا يتجزأ من الأغلبية نصوت إيجابا على الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل دراستها في اختصاصات لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

3.3 تدخل فريق الاتحاد الدستوري:

يشرفني ويسعدني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

وبداية لا بد من الإشارة إلى كون الطريقة التي من خلالها برمجت ومررت هذه الميزانيات الفرعية تمس في الصميم مساطر وأخلاقيات وأعراف هذه المؤسسة الدستورية، وتعيق بشكل تام عمل الفرق البرلمانية، وتحول دون بذلها للعطاءات والمساهمات بالشكل الذي كانوا يتمنونه والذي يمليه عليهم ضميرهم وتمثيليتهم للشعب.

وعلى أي وبدون الخوض في الأرقام لأن هذه الأخيرة لا تعدو أن تكون عادية ولا ترقى إلى المستويات التي تجعل منها مادة صالحة للنقاش، فيمكن القول بداية أن المحاكم المالية بعد إقرارها وحلولها عوض المجلس الأعلى للحسابات، كان من المفروض فيها أن تلعب ذلك الدور المنوط بها أي الفعالية والإخلاص في مراقبة الحسابات العمومية. والحال أن الواقع بات ينذر بقصور في هذا الدور المتوخى وذلك راجع بالأساس إلى انعدام الإرادة والنية الحسنة عند الحكومة بدعم هذه المؤسسات الطلائعية في إرساء شروط التخليق والترشيد والمراقبة للحسابات العمومية.

ولا أدل على ذلك، فمنذ البداية عانت المحاكم المالية الجهوية من مشاكل في توفير أبسط شروط العمل من مقرات وتجهيزات وتوظيفات فما بالك بالكماليات التي قد تخلق ظروف عمل مناسبة.

ليجيء مشروع قانون المالية الحالي ويكون بمثابة الصاعقة على مسار هذه المؤسسات، ويقلص من الميزانية الموضوعة رهن إشارتها وكأني به يود كبح انطلاقتها، ويرمي حجر الرسالة النبيلة التي أسست لأجلها.

فلمصلحة من يا ترى تقوم الحكومة بهذا الأمر؟.

وهل لا يتعارض تصرفها هذا مع الشعارات العامة والفضفاضة التي تطلقها دون أن تطبقها بخصوص تخليق وترشيد ومراقبة أموال الدولة التي هي في الأصل أموال الشعب؟.

ونحن بدورنا نجد أنفسنا كبرلمان متضررا من هذه الوضعية، لأن من بين مهام مراقبتنا للحكومة هناك مهمة متابعتنا لتصفية قوانين المالية، هذه الأخيرة تلعب المحاكم المالية دورا أساسيا في تحصيل مضامينها، وفي هذا الصدد من المشروع جدا أن نتساءل هل لا توجد علاقة من بين هذا الأمر ومسألة عدم تمكين المحاكم المالية من الإمكانية التي تضمن لها القيام بأدوارها كاملة وبكل استقلالية؟.

السيد الرئيس،

كانت هذه ملاحظات وتساؤلات تخص قطاع المحاكم المالية ونرجو أن تجد لها إجابات واقعية وصريحة من طرف الحكومة، لننتقل من هذا القطاع إلى قطاع مهم جدا وهو المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة.

وبخصوص هذا الأخير نحن نتفهم إشرافه على الشؤون العامة وحضوره على الساحة الوطنية في هذا الإطار، ولكن نود معرفة دوره الحقيقي في إنجاز أي شيء يذكر في ميدان الشؤون الاقتصادية، ما عدى ربما إشرافه من خلال مديرية الاستثمارات التي ألحقت به ولم يلحق به موظفوها إذ لا يزالون ينتمون لقطاع المالية، قلت إشرافه على بعض عقود الاستثمارات الأجنبية والتي لا نظن بتاتا أن الشؤون الاقتصادية بطولها وعرضها يمكن حصرها في هذا المدلول الضيق.

بعبارة أخرى لا تزال المالية هي القطاع الفعلي المشرف على الاقتصاد والمالية والخوصصة وقد لا أبالغ إن قلت أن المالية أصبحت تحشر أنفها في كل شيء حتى البرلمان مثلا وكأني بها أصبحت أم وزارات هذا الزمان.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ولا أخفيكم السيد الوزير، أن هذا الانتقاد قد يكون رحمة لكم خصوصا إذا ما علمنا أن الواقع يشهد أن شؤون الاقتصاد تدار بالترقيع وتدبر باليومي، ولا ندري إلى أين تسير بنا هذه السفينة. نرجو الله صراحة لهذا البلد السلم والسلام اقتصاديا واجتماعيا على وجه الخصوص.

السيد الرئيس،

قطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام صراحة شهد تطورا لا بأس به وانفتاحا على محيطه الإقليمي والدولي، ولكن ما يجب أن نضعه نصب أعيننا أن هذا الاقتطاع له ارتباطاته بقطاعات ومسببات أخرى لا يتحكم فيها هو بنفسه.

فقطاع التقنيات الحديثة مثلا يعد الآن مفتاحا للنجاح الاقتصادي عالميا، ولكن بدون مسايرة قطاع كالتعليم العادي والعالي لوثيرة تطوره قد تعاق مسيرة تطوره وطنيا. كذلك ولوج المواطن لمنتوجات هذه التقنيات تفترض وجود القدرة والطاقة المادية لديه، الأمر الذي لا نحسب أنه متحقق عن شريحة واسعة من المغاربة، فهل هو مسلسل آخر لتكريس التوجه الذي تسير فيه الحكومة والذي يؤطره مفهوم المغرب النافع والغير النافع؟.

وهذا يبدو لنا جليا، فمع قانون المالية الحالي المواطن قد لا يتمكن حتى من مواجهة زيادات الضريبة على الفائدة، زيادات الضريبة على الزبدة، الشاي، وما جاورهما من مواد أساسية، المواطن كذلك قد لا يتحمل زيادات الطاقة والبنزين والمواصلات، وارتفاع مؤشر كلفة المعيشة واللائحة طويلة، فهل هذا هو المواطن الذي تطمح الحكومة في ولوجه للتقنيات الحديثة ! أم أن ما يتحقق من هذه الإنجازات التي استرسل السيد الوزير الوصي على القطاع في ذكرها لنا لا تعني إلا الأغنياء والأطر العليا والأجانب المقيمين بالمغرب؟.

السيد الرئيس،

التجهيز والنقل كذلك خطى خطوات لا بأس بها وذلك طبعا بفعل إرادة عاهل البلاد وبفضل التدخلات المالية المتعددة، منها صندوق الحسن الثاني مثلا، ولكن المهم هو استراتيجية الحكومة في هذا الصدد.

هل حقا هذه الاستراتيجية ديموقراطية إذا قيست بحجم الاستثمارات الجهوية والمحلية؟. هل المجهود الاستثماري في هذا المجال يساير سلم الأسبقيات الجهوي لهذه الاحتياجات؟ نجزم أنه لا، وللأسف فالتدخلات في مرات عديدة تحكمها معايير غير مفهومة وربما هناك اعتبارات تدخل في هذا الصدد نحن نجهلها.

أكتفي السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، بهذا القدر، وأخذا بعين الاعتبار أن العديد من الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة المالية تعد في نظرنا عادية جدا ولا ترقى إلى مستوى طموحات الشعب المغربي المتطلع إلى غد مشرق فنحن نصوت ضدها كلها ما عدى بالطبع الميزانيات التي نحن معها وهي كالتالية:

- ميزانية جلالة الملك ـ البلاط الملكي.
- ميزانية مجلس النواب.
- ميزانية مجلس المستشارين.

والسلام عليكم

4مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

1.4 تدخل الفرق الحركية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفرق الحركية لأعرض لأهم ملاحظات وتساؤلات أعضاء فريقنا حول مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاع العدل وتحديث القطاعات.

السيد الرئيس،

إن الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة بصفة عامة ووزارة العدل بصفة خاصة في سبيل الرقي بقطاع العدل ببلادنا، في إطار الإصلاح الشمولي المستمد من التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، لتعتبر خطوة جريئة وشجاعة بعدما تأكد للكل الأهمية القصوى والدور الفعال الذي يلعبه هذا القطاع في ضمان أمن وسلامة المجتمع ومحركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عوض التفكير التقليدي الذي كان يرى أن هذا الدور مقصور على استئصال الجريمة فحسب والفصل في النزاعات.

وانطلاقا من هذه القناعات تم فتح أوراش مهمة وأبلت فيها الوزارة البلاء الحسن سواء تعلق الأمر بتوفير البنيات الأساسية والتجهيزات وتعميم المعلومة القانونية والقضائية والتكوين، أو ما يخص بتحديث الإدارة القضائية والاهتمام بالموارد البشرية، ومراجعة وإغناء المنظومة التشريعية، إضافة إلى المراقبة والتخليق والإنكباب على الفاعلين في الحقل القضائي، ونسج علاقات تعاون دولي وتدبير الفضاءات السجنية ، ولم تتوقف عند هذه الحدود ، بل إن الطموح يزداد لديها يوما عن آخر خصوصا إذا وقفنا إلى جانبها وقفة إيجابية ونبهناها إلى الاختلالات التي يمكن لها أن تشوب هذا الجهاز ، وتشجيعها على المنجزات التي امتازت بها عن غيرها بالرغم من التراكمات التي عانى منها منذ سنين خلت ومن جميع الجوانب. ولهذه الاعتبارات ثمنا منذ افتتاح هذه الأوراش ، أعمال ومنجزات هذه الوزارة في أفق تحديث وتأهيل القضاء الذي يعد بحق إحدى الركائز المتينة للدولة الديمقراطية والمؤسسات .

وفي المقابل ، وأمام الطموحات المشروعة للمواطنين ضلت هذه الجهود نسبية ومحدودة تحتاج إلى مزيد من الجهود الإضافية على مستوى تقويم سلوك الفاعلين في المحيط القضائي ، وتنفيذ الأحكام الصادرة ضد مؤسسات الدولة والجماعات المحلية ، وتوسيع الخريطة القضائية وتقوية سياسة التشاور حول الإصلاح بغية خلق نظام قادر

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

على تحقيق التوازن الاجتماعي ومواكبة التحولات العميقة السوسيو اقتصادية ، وتعميم المعلوميات والتكنولوجيا الحديثة على المحاكم حتى تتمكن من القيام بمهامها على الوجه المطلوب وكذا مضاعفة تزويد المحاكم بالمكتبات وتوسيع ربط الجهاز القضائي بشبكة الإنترنيت بهدف تنمية الانفتاح والتواصل ، وتدعيم التكوين المستمر لمواكبة تطور الموارد القانونية والتحولات التي يرفعها واقع الاقتصاد والمجتمع لفائدة القضاة الممارسين وأطر وأعوان كتاب الضبط وأعوان التنفيذ والخبراء المقبولين والمحامين وكافة من له علاقة بالميدان القضائي ، للتغلب على الاختلالات الوظيفية التي تعاني منها بعض المصالح القضائية على الصعيدين الأخلاقي والعملي . وأمام الأهمية الملحة للتخليق والتهذيب أضحى من اللازم متابعة هذه العملية لفرض احترام استقلالية القضاء والتسلسل القضائي، وإقرار سلطة للإدارة المركزية في إطار اختصاصاتها ، وإعادة السلطة المشروعة للمحاكم ومسيريها ، وتعزيز مساهمة المجلس الأعلى للقضاء في برامج التخليق وإعادة الاعتبار والتقويم ، وذلك لمكافأة القضاة المستحقين ومعاقبة المخطئين.

ولإعطاء الإصلاح القضائي مصداقيته وإشعاعه على المستوى الداخلي والخارجي، لا بد من مواصلة الجهود من حيث أجرأة بنود ومقتضيات المسطرة الجنائية الجديدة وتكثيف المراقبة والسهر على الموضوعين تحت الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي وتفعيل مسطرة الإفراج المقيد لما لذلك من تأثير على الطاقة الإيوائية للسجون التي أصبحت تعرف اكتظاظا مهولا، وتفعيل دور اللجان الإقليمية لمراقبة المؤسسات السجنية لتفقد أحوال السجناء ووضعيتهم داخل السجن ومراقبة مدى توفير وسائل الصحة والأمن والوقاية من الأمراض ونظام التغذية بها.

السيد الرئيس،

إن تحسين ظروف الحياة داخل المؤسسات السجنية وأنسنتها يشكل جانبا أساسيا من جوانب الإصلاح على اعتبار أن السجن فضاء لإعادة تربية السجين وإصلاحه وتهذيب أخلاقه وتأهيله ليندمج في المجتمع من غير إحساس بأي مركب نقص بعد قضائه لمدة الحبس أو السجن، وذلك لإعطاء العقوبة السالبة للحرية بعدها الإنساني والتربوي موازاة مع بعدها الردعي والزجري.

واعتبارا للدور الهام الذي يضطلع به القضاء الأسري في حماية حقوق الأسرة، نؤكد على إعطاء المزيد من الأهمية للوساطة والصلح بالنسبة للعائلات المشرفة على التفكك بموجب مقتضيات الطلاق والتطليق وصيانة حقوق الطرفين والأطفال بالخصوص والذين يكونون الضحية المباشرة لفسخ عقد الزواج والتنبيه إلى كونه أبغض الحلال عند الله، وإخراج مشروع إحداث صندوق التكافل العائلي إلى حيز الوجود حتى لا تتعرض المطلقات وأولادهن للتشرد والضياع إلى غاية حصولهن على حقوقهن حفاظا لكرامتهن وشرفهن، من دون إغفال المطالبة الملحة بتعميم الأقسام الخاصة بقضاء الأسرة على باقي المدن والمراكز تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده، بإيجاد مقرات ملائمة للقضاء الأسري ، وتكثيف توعية المواطنين بمقتضيات المدونة الجديدة بجميع الوسائل المتاحة ومختلف الطرق الممكنة لإستيعابها بطريقة سهلة وميسرة من لدن مختلف الشرائح الاجتماعية داخل المدن وخارجها ، ونركز هنا على العالم القروي الذي لا يتوفر أغلب قاطنيه على وسائل الإعلام إضافة إلى عوامل أخرى كالأمية والجهل وعدم استعمال اللهجات المحلية في التواصل معهم .

وإيمانا منا بالقيم الإنسانية وحقوق الطفل فإنه لامناص من الأخذ بعين الاعتبار تعميم إصلاحيات الأحداث على كامل التراب الوطني وتجهيزها بالأجهزة الضرورية وأطر تربوية ذات تكوين خاص حتى تقوم بالدور المنوط بها، من حماية وإعادة تأهيل واندماج وضمان حقوقهم الإنسانية حتى لا تبقى هذه المؤسسات عبارة عن معتقلات ومراكز للإكراه البدني .

ولإعطاء قضاء القرب أهميته الخاصة به كان من الأولى تسريع وتيرة بناء مراكز القاضي المقيم التي تساهم في رفع الحيف الذي يطال المناطق النائية والقروية والمساهمة بقسط أوفر في الاستثمار والتنمية القروية إلى جانب قضاء الجماعات والمقاطعات خصوصا إذا عملنا على تحديثه وتطويره وتخليصه من الشوائب وسلبياته الحالية والتي أشرنا إليها في عدة مداخلات سابقة .

ونشيد بإخراج محاكم الإستئناف الإدارية إلى حيز الوجود وتشييد وتوسيع بعض السجون ، ونلح في نفس الوقت على استكمال بناء المحاكم التجارية والإدارية بدرجتيها حتى تغطي جميع جهات المملكة في إطار تقريب العدالة من جميع المواطنين .

وفي الأخير، وعلى ضوء العمل بالمسطرة الجنائية الجديدة نتساءل عن مدى إخراج بنودها إلى حيز التنفيذ وخصوصا ما يتعلق بالوضع تحت الحراسة النظرية واحترام مسطرته، وتفتيش المنازل، وتنفيذ الأحكام والحد من بعض الخروقات كسيادة الرشوة والاختلاسات التي تطال صناديق المحاكم.

أما بخصوص تحديث القطاعات العامة، فإنه من الأكيد أن فعالية لإدارة وشفافيتها يساهم بقسط كبير في النهضة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، أما ثقل المساطر وتعقدها والتمركز الذي لا يزال يعاني منه هذا القطاع ، وضعف أساليب التواصل ومحدودية كفاءة الموظف وغير ذلك فإنها مظاهر تساهم بدون شك في فقد الثقة في الجهاز الإداري والموظف وهذا ما سيؤثر بشكل جد سلبي في إنعاش الاستثمار وتحفيز المبادرات الحرة .

السيد الرئيس،

إن ورش إصلاح الجهاز الإداري انطلاقا من تصورات وأسس في إطار شمولي الذي ساهمت في إغنائه مختلف القطاعات والفعاليات لا يزال لم يعط النتائج المرجوة منه على مستوى أهدافه خصوصا ما

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

يتعلق بترشيد التدبير العمومي عن طريق إعادة النظر في حجم وتنظيم الإدارات ،،وتنظيم الإدارة وتوزيع الموارد البشرية ، وتدعيم سياسة اللاتركيز الإداري وجعلها أداة فعالة في تعزيز اللامركزية الجهوية وملاءمة الهياكل الإدارية المركزية مع مهامها الاستراتيجية وتفعيل دور المصالح اللامركزية في إطار التنمية المحلية والشراكة مع الفاعلين المحليين ، وتبسيط المساطر الإدارية بهدف ترسيخ قيم الشفافية في علاقة الإدارة بالمواطن وتحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمرتفقين وتلبية حاجياتهم المتزايدة وغيرها من الأهداف الأخرى .

السيد الرئيس ،

إن مناقشة الميزنيات القطاعية لفرصة سانحة للمناقشة والحوار والتنبيه إلى الثغرات والقصور الذي يعتريها، لذلك كان لا بد من تسليط الأضواء على بعض السلبيات التي لا يزال هذا القطاع يعاني منها ونشير هنا إلى بعض الإشكاليات التي لم تعرف طريقها إلى الحل بعد ، كالموظفين الأشباح ، والجمع بين الأجر والمهن الحرة والرشوة والمحسوبية والزبونية وتبذير أموال الدولة واستغلال النفوذ، لكن في المقابل لابد من التنويه بالفعاليات النزيهة التي تأبى إلا أن تكون رهن إشارة المواطنين وتسهر على أداء مهامها آخذة في الحسبان ما لها من حقوق وما عليها من واجبات .

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى الخلخلة والتيه الذي أحدثه برنامج المغادرة الطوعية في بعض المؤسسات الوطنية رغما عن أنف المواطنين وإرضاء لبعض المؤسسات الخارجية التي تضغط بشكل كبير على سياستنا الاقتصادية والاجتماعية ، ولا يسعنا إلا أن نتعجب في السرعة القياسية التي تم بها في حين لا نملك الجرأة والشجاعة الكافية لتصفية ملفات قديمة ، تم الوعد عدة مرات على المستوى الحكومي والقطاعي بإيجاد حلول ناجعة وفعالة لها في أقرب الأوقات ،ولقد أشرت آنفا إلى بعضها. ولا يخفى على أحد أن هذه المظاهر تقف عائقا في وجه الاستثمار والمستثمرين، وتحول بين كل إقلاع اقتصادي واجتماعي للبلاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

2.4 تدخل الفريق الاشتراكي

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارون

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات:

- العدل
- تحديث القطاعات العمومية
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
- الأمانة العامة للحكومة

وهي قطاعات ذات أهمية خاصة لأنها تشكل واجهة استراتيجية في مسار بناء دولة الحق والقانون، وفي إرساء دعامات المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي.

من هذا المنطلق، نعتبر هذه اللحظة مناسبة للوقوف على مدى التقدم الحاصل في بلورة البرامج والأهداف المعلنة في التصريح الحكومي بهذا الخصوص، وذلك على ضوء مستجدات المناخ المالي والاقتصادي الوطني والدولي.

إن مناقشة ميزانية وزارة العدل تقودنا بالأساس إلى تسليط الضوء حول مسيرة إصلاح القضاء ببلادنا، من هنا لا يسعنا إلا أن نثمن الخطوات الهادفة والجريئة التي تقوم بها وزارة العدل في مجالات:

- تحديث الإدارة القضائية وتخليقها.
- مراجعة وإغناء المنظومة القضائية.
- تطوير المؤسسات القضائية وتحديث المحيط القضائي.
- تأهيل الموارد البشرية.
- تقوية التواصل وتيسير تداول المعلومة القانونية والقضائية.
- إصلاح الفضاءات السجنية وأنسنتها.
- مواصلة تفعيل برامج التعاون الدولي.

ومن خلال وقوفنا على المنجزات التي تم تحقيقها في هذه المجالات، يمكننا التأكيد على أننا أمام برنامج أو مخطط متكامل يهدف إلى إرساء دعائم قضاء مستقل، مقتدر مختص، منصف وفعال. ذلك أن ما تم إنجازه لا من حيث الحجم ولا من حيث النوع والعمق، وإن كان دون طموحاتنا، فإنه يعبر عن مؤشرات دالة لوجود إرادة سياسية قوية منسجمة مع ما سبق لجلالة الملك أن أكد عليه في الرسالة الموجهة إلى المؤتمر 49 للاتحاد الدولي للمحاماة المنعقد بفاس في 31 غشت 2005 والتي أوضح فيها جلالته أنه جعل ... في مقدمة ركائز مشروعنا الديمقراطي الارتقاء بالعمل القضائي وتأهيله باستمرار .

إن الضغوطات المالية التي طبعت سنة 2005، والناتجة أساسا عن الحصيلة المتواضعة للموسم الفلاحي، وعن الارتفاع الجنوني لأسعار البترول وكلفة تنفيذ برنامج المغادرة الطوعية إضافة إلى باقي التحملات الاجتماعية... كلها عوامل تؤثر لا محالة في تحديد سرعة تنفيذ مخطط إصلاح القضاء. من هذا المنطلق فإن الاعتمادات المرصودة لقطاع العدل برسم سنة 2006 والتي لا تتجاوز نسبة 02٪ من الميزانية العامة تعد عاملا مفرملا للإيقاع المطلوب في هذا المجال، غير أننا مطمئنون لسلامة التوجهات العامة التي يسهر السيد الوزير على ضمان استيعابها وأجرأتها على أرض الواقع، وهو اطمئنان مؤسس على الاعتبارات التالية:

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

– سعى الوزارة إلى جعل وظيفة القضاء تتجاوز حدود البث في المنازعات إلى مستوى المساهمة في التنمية، وفي دعم الاستثمار، ومعالجة الاختلالات التي تعمق التهميش وتنتج الفقر.

– انخراط القطاع في دينامية هادفة إلى رد الاعتبار لمؤسساته بجعلها أداة لإقرار العدل والإنصاف، وجهازا ساهرا على احترام حقوق الإنسان، وسلطة لدعم التوازن الاجتماعي.

وختاما نود التأكيد على ضرورة إيلاء العناية اللازمة لبعض الجوانب التي نعتبرها ذات أهمية خاصة وتتمثل في:

– تعزيز الضمانات الكفيلة بتدبير السجون، وفق ما يؤهلها لكي تصبح فضاءات للأنسنة ولحفظ كرامة نزلائها.

– دعم الآليات الكفيلة بتحصين القضاء ضد كل الاختراقات والضغوطات التي تمس بمبدأ استقلاله.

– التعجيل بإصدار القانون الأساسي لموظفي وزارة العدل وفق ما يقود إلى تحسين أوضاعهم المادية والمعنوية باعتبارهم شركاء في مسلسل إصلاح وتأهيل القضاء.

– تفعيل المبادرات التشريعية والتنظيمية الكفيلة بضمان التزام المرافق العمومية بتنفيذ الأحكام والقرارات الإدارية، وتجريم الامتناع العمدي عن تنفيذها.

السيد الرئيس

السادة والسيدات الوزراء

السيدات والسادة المستشارون

إن تحديث القطاعات العمومية يشكل قطب الرحى لكل الإصلاحات التي تستهدف النسيج الإداري العمومي، ومن خلال تتبعنا لحصيلة المنجزات برسم سنة 2005لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود المبذولة من طرف هذه الوزارة، والهادفة إلى تمكين المغاربة من إدارة مواطنة، فعالة، منتجة، منصتة، وترتكز في تدبيرها على مفهوم الحكامة، وذلك من خلال برامجها الهادفة إلى:

– تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية.

– ترشيد التدبير العمومي.

– تعزيز سياسة اللامركزية واللاتمركز.

– دعم التواصل والشفافية وتبسيط المساطر الإدارية.

– دعم أخلاقيات المرفق العمومي ...

إن هذه المحاور التي شكلت أوراشا لعمل الوزارة خلال سنة 2005 هي خطوة متقدمة في مسار تفعيل ميثاق حسن التدبير الذي أسست له حكومة التناوب، وهو ما يجعلنا نتفق معكم السيد الوزير حينما أكدتم على أن التحديث عملية مسترسلة في الزمن ولا يمكن أن تكون ترجمة فورية على أرض الواقع لتخطيط فوري أني يغير النظام الإداري القائم، وبالتالي فنحن أمام مشروع تطوري مندمج في ديمومة زمنية، ويفضي إلى تحول تدريجي في العقليات والسلوكات والأوضاع الاجتماعية والعلاقات ومناهج العمل.

لذا فإننا نأمل أن تكون نتائج برنامج المغادرة الطوعية وتطبيق نظام التوقيت المستمر، والمتمثلة في تخفيض كتلة الأجور وتقليص النفقات العمومية المرتبطة بعمليات التسيير اليومي، مدخلا ومنطلقا للارتقاء ولإنجاح محاور البرنامج الذيُ أعلنتموه برسم ميزانية 2006، خاصة تلك المحاور المتعلقة بـ:

– إصلاح النظام العام للوظيفة العمومية وفقً ما يخلق ارتباطا جدليا بين تحسين أوضاع الموظفين ومردوديتهم المهنية.

– اتخاذ التدابير المصاحبة لنظام التوقيت المستمر، والكفيلة بالتقليل من انعكاساته على الزمن المدرسي، وبتوفير نظام للتغذية والاستراحة.. ضمانا لاستثمار أمثل للوقت.

– كما نقترح عليكم أن يتم تفويت بعض أنشطة الإدارة لفائدة الشباب الراغبين في خلق مقاولات للتشغيل الذاتي وجعلهم يحضون بالأولوية في هذا المجال.

– التعجيل بإصدار مرسوم يقضي بخلق هيئة مستقلة للوقاية من الرشوة، خاصة وأن العديد من الوقائع والمعطيات تؤكد استمرارية نشاط جيوب المقاومة إزاء عمليات التخليق وحسن التدبير، وهي جيوب تشتغل بشكل منظم وخفي، مما يقتضي إبداع صيغ وآليات قانونية جديدة وفعالة في هذا الاتجاه.

السيد الوزير

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارون

إننا ونحن نقدر حجم وأهمية ما أنجز، ونتطلع إلى المزيد وإلى ما هو أحسن، نؤكد على أنكم كحكومة ونحن معكم بحاجة إلى جرأة أكبر في مواجهة القوى المناهضة للتحديث والمركب المصالحي، وكم سيكون مجديا نهج خطة إعلامية اتجاه الرأي العام يكون عمادها المكاشفة، وذلك حماية للمواطنين من أن يتحولوا إلى ضحايا للتغليط والتضليل والدعاية المغرضة المهووسة بالإجهاز على كل تراكم إيجابي وملموس في هذا المجال.

السيد الوزير

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارون

لقد تابعنا باهتمام بالغ حصيلة الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة، والتي تعكس تحولا نوعيا في أسلوب معالجتها لمختلف المهام الملقاة على كاهلها في مجالات:

– التنسيق من أجل اعداد النصوص التشريعية والتنظيمية.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

- معالجة طلبات الترخيص لمزاولة بعض المهن الحرة.

- دراسة الملفات القانونية للجمعيات، وطلبات الحصول على صفة النفع العمومي.

- إصدار الجريدة الرسمية، وبهذا الخصوص فإن تحويلها إلى مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة من شأنه أن يمكنها من تحقيق نوع من التوازن والاستقرار المالي الذي ما هو إلا وسيلة لتأهيلها وجعلها أداة في خدمة الحق في الحصول على المعلومات والمستجدات القانونية بالنسبة لعموم المواطنين، على قاعدة أن لا أحد يعذر بجهله للقانون.

أما بخصوص الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فإننا نحيي المجهودات المبذولة من قبلها قصد تحسين التواصل وسبل التعاون بين الحكومة والبرلمان، والتي تبرز من خلال مبادراتها في المجال المعلومياتي، وكذا من خلال استعراض حصيلة النشاط الحكومي في مجالي التشريع والمراقبة.

وفي هذا الإطار، نود التأكيد مرة أخرى على أن سيادة علاقة موضوعية وسليمة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية هو أحد أسس بناء دولة المؤسسات والحق والقانون، وهو مؤشر بالنسبة للمتتبعين بشكل خاص والمواطنين بشكل عام لسلامة مسار الأداء الحكومي من جهة، ومدى قيام البرلمان بأدواره الرقابية على أعمال الحكومة من جهة أخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

3.4 تدخل فريق الاتحاد الدستوري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم سنة 2006 ولن أخوض في بنود وأرقام هذه الميزانيات وسأكتفي بطرح بعض الإشكاليات واقتراح بعض الحلول لها.

أولا ـ قطاع العلاقات مع البرلمان

السيد الرئيس

إن الدور الأساسي الموكول للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان هو التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفتح جسور التواصل بينهما وبين مكونات المجلسين، ومسايرة عمل البرلمان في مجال التشريع والمراقبة، وربط الاتصال مع الوزارات المماثلة بالدول الأجنبية وتوطيد علاقات تعاون بين البرلمان المغربي وتنظيمات برلمانية جهوية ودولية بهدف تبادل الخبرات وتوسيع آفاق التعاون معها.

وفي البداية لا بد من التأكيد على أن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان قد قامت بمجهودات هامة في ميدان التواصل والإعلام مع المؤسسة التشريعية، إلا أننا نؤاخذ عليها جنوحها للدفاع عن السلطة التنظيمية أكثر من السلطة التشريعية على مستوى الجلسات العامة، ولا ندري أي دور تقوم به للدفاع عن هذه الأخيرة داخل المجالس الحكومية والوزارية.

بعد هذا، سوف أطرح بعض التساؤلات وأدلي ببعض الملاحظات والاقتراحات.

بالنسبة لمجال مراقبة العمل الحكومي:

لازلنا نلاحظ عدم احترام الحكومة للآجال الدستورية للإجابة على الأسئلة.

بالنسبة للأسئلة الشفوية، يمكن القول أن مكتب المجالس يساهم في هذا التأخير بقبوله برمجة الأسئلة أسبوعيا.

وإذا كان لهذا ما يبرره، فإن تعطيل الإجابة أو عدم الإجابة أصلا عن الأسئلة الكتابية ليس له ما يبرره.

ولكن يجب أن لا نأخذ قضية برمجة الأسئلة أسبوعيا كأصل، لأن آجال 20يوما آجال دستوري لا يمكن الاتفاق على مخالفتها من أي جهة كانت.

كما يلاحظ أيضا عدم الدقة في الأجوبة عن الأسئلة والاكتفاء بالعموميات مما يجعل طبيعة الإجابات لا تتلاءم في غالب الأحيان مع مضمونها.

كما يجب إعادة النظر في المدد المحددة لطرح الأسئلة والإجابة عنها لأنها جد ضئيلة لا تمكن من التوضيح.

-2 تعامل الحكومة مع مجلس المستشارين:

يلاحظ أن هناك ضعف في جدية الحكومة في التعامل مع المؤسسة التشريعية بصفة عامة ومع مجلس المستشارين بصفة خاصة من خلال الغياب الدائم لبعض أعضائها، والكثير والتكرر للبعض الآخر عن جلسات الأسئلة الشفهية أو تقديم الاعتذارات في آخر اللحظات. الشيء الذي يعرقل ممارسة البرلمان لمهامه الأساسية ويفقد المؤسسة التشريعية الكثير من الفعالية.

3 ـ التغطية التلفزية:

وبالنسبة لتغطية التلفزة للجلسات العامة الأسبوعية يلاحظ أنها تنتهي في غالب الأحيان قبل نهاية الجلسات دون أن تحظى الأسئلة الشفهية في آخر الجلسات بالتغطية، خاصة أنها النافذة التواصلية الوحيدة لعموم المواطنين لمعرفة أداء البرلمان، إضافة لكون أشغال اللجن لا تنقل.

لذا نقترح تمديد مدة البث التلفزي للجلسات العامة بكاملها.

ولهذا الغرض أصبح من اللازم إحداث قناة تلفزية خاصة بنشاط البرلمان.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ثانيا ـ قطاع العدل

السيد الرئيس،

إن مسؤولية العدل جسيمة و وحاسمة في جل مناخي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا سبيل لإقرارها إلا بتحقيق العدالة واستقلالية القضاء استقلالية تامة.

وبالرغم من أهمية الإنجازات التي تحققت في القطاع والإصلاحات التي عرفها، فإن الوثيرة لا زالت تتسم بنوع من البطء ولا تشمل القطاع بكامله.

فاستقلالية القضاء لازالت محل قيل وقال، خاصة أن تركيز المشروعية وتعزيز دولة الحق والقانون يقتضي أن يكون القضاء مستقلا تمام الاستقلال عن السلطة التنفيذية، إضافة إلى نزاهته، حتى يكون في مستوى الرسالة المنوطة به، مواكبا لكل المتغيرات الطارئة في الحقل الوطني والدولي ومساهما في بناء الصرح الديموقراطي وفق ما جاء في الرسالة السامية لصاحب الجلالة بمناسبة انعقاد المؤتمر التاسع والأربعين للاتحاد الدولي للمحاماة المنعقد بفاس بتاريخ 31 غشت 2005.

وارتباطا بالعنصر البشري الذي هو عماد كل تقدم والمعول عليه في تطوير العمل والارتقاء به، وخاصة بالنسبة للقضاة، لا بد من تمكينهم من وسائل علمية متطورة ومساعدتهم بالتكوين الذي يواكب التقدم المعلومياتي والإلكتروني الذي تشهده الإدارة المغربية، مع مكافأة النزهاء منهم لتشجيعهم على الاستمرار في دعم الإصلاح، مع الإسراع بمراجعة النظام الأساسي لموظفي وزارة العدل باعتبارهم الإدارة الرئيسية والفعالة في إنتاج العدالة.

وفي المجال التشريعي يجب الإسراع بمراجعة قانون الصحافة وقانون المسطرة المدنية إضافة إلى القانون التجاري خاصة وضعية المقاولات في حالة التسوية.

كما يجب إعادة النظر في التقسيم الإداري والخريطة القضائية حسب طبيعة المناطق والسكان واللهجة.

وبالنسبة لتنفيذ الأحكام يلاحظ أن هناك تأخير بصفة عامة، وخاصة في الأحكام الصادرة لصالح المواطنين ضد الدولة والإدارة وشركات التأمين.

كما أن المجهودات المبذولة لتحسين أوضاع السجون والمساجين فهي دون المستوى المطلوب، ولازال هذا القطاع يتعرض لبعض الانتقادات حول الظروف السيئة للاعتقال في السجون وخاصة ما يتعلق بالاكتضاض والنقص في الإسعافات الطبية وفي البرامج التربوية وإعادة الإدماج، وعدم صلاحية الأماكن الخاصة للزيارة، الشيء الذي يحتم بدل المزيد من الجهد لجعل ظروف الاعتقال في السجون تستجيب لما ينص عليه الفصل 10 من الميثاق الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضرورة إقرار عقوبات تعويضية، وتبسيط مسطرة الإفراج المقيد.

ثالثا ـ قطاع تحديث القطاعات العامة

لقد أصبح من المتعارف عليه اليوم، أن النهضة الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول مرتبطة ارتباطا وثيقا بفعالية الإدارة وشفافيتها، فالتمركز المفرط، وتعقيد المساطر، وضعف أساليب التواصل، ومحدودية كفاءة الموظف كلها مظاهر للبيروقراطية التي تؤدي إلى تردد المستثمر ووهن عزيمة المواطن وفقد ثقته في الموظف والجهاز الإداري الذين من المفروض أن يكون في خدمته.

ولذا فإن الإصلاح الإداري أصبح يأخذ طابعا استراتيجيا للتنمية الشاملة، وانشغالا دائما للسلطات العمومية قصد إعادة هيكلة الجهاز الإداري وتحسين أدائه من حيث الفعالية والشفافية والسرعة.

وبالرغم من المجهودات المبذولة في هذا الصدد منذ الاستقلال، فإن هذا الجهاز ما زال يعاني من التمركز، وثقل المساطر، وضعف المردودية، بالإضافة إلى بروز بعض الظواهر السلبية في السلوك في بعض الإدارات كالرشوة، الزبونية، واستغلال النفوذ.

ففي عهد حكومة التناوب التوافقي رفع شعار "تخليق الحياة العامة".

وقد جاء في البرنامج الحكومي للحكومة الحالية العديد من المقتضيات في ميدان تحديث وتطوير وتخليق الإدارة، وحددت تواريخ لإنجازها.

وقد جاء في معرض تقديمكم السيد الوزير أن تحديث القطاعات العامة ينبثق من منطلق الوعي بالجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة للنهوض بالجهاز الإداري لمناهضة مختلف التحديات التي تواجهه.

فماذا تحقق منها؟

باستثناء عملية المغادرة الطوعية التي أعطت نتائج عكسية لما كان منتظر منها.

نفس الشيء بالنسبة للتوقيت المستمر لعدم مرافقته بإجراءات أخرى لملاءمته مع طباع وخصوصيات الشعب المغربي، وخاصة عدم مطابقته مع التوقيت المدرسي.

وها أنتم السيد الوزير تأتون بتصريح كله أماني وتسويقات، دون الإشارة إلى ما آلت إليه وعود سلفكم في هذا القطاع.

ففي إطار استمرارية الإدارة، ما هو مصير ورقة العمل المتضمنة للمبادئ العامة لمشروع قانون يرمي إلى المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي سبق لسلفكم أن عرضه على أنظار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية ؟

فالتعديلات الترقيعية لهذا القانون لم تعد تجدي، نظرا لطبيعته القضائية، ولكونه أصبح متجاوزا في العديد من مقتضياته بحكم عامل الزمن والتطورات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها بلادنا منذ سنة 1958 تاريخ صدوره.

فأين نحن من إصلاح هذه القطاعات ؟

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إذا علمنا أن النجاح في التغيير والإصلاح يتأثر بحجم الاعتمادات المرصودة إليه، وهذه الميزانية جد متواضعة ليس من شانها أن تستجيب لمتطلبات الإصلاح والتغيير ولو توفرت الإرادة.

لهذه الأسباب سنصوت ضد هذه الميزانيات. وشكرا السيد الرئيس.

كمشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

1.5 تدخلات فريق التجمع الوطني للأحرار

تدخل الفريق في قطاع الفلاحة

السيد الرئيس

السيد الوزير

السادة المستشارين

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة قطاع الفلاحة والتنمية القروية برسم مشروع ميزانية 2006.

إن قطاع الفلاحة نعتبره قاطرة للتنمية في بعدها الشمولي نظرا للدور الهام الذي يلعبه في مجال تطوير الإنتاج، وتحصين الاقتصاد الوطني وكسب رهان الجهاد الاقتصادي والاجتماعي، لخلق فرص الشغل وضمان الأمن الغذائي والاستقرار القروي، في ظل التحولات العميقة والحركية الدائمة التي يعرفها العالم خصوصا إذا استحضرنا التزامات بلادنا المتعددة والمتنوعة من خلال الاتفاقيات الدولية المبرمة.

إن الوضع العالمي وما ينطوي عليه من تحولات يقضي من الحكومة أن تجعل في مقدمة اهتماماتها تطوير وتأهيل القطاع الفلاحي، الذي يعتبر محور تنمية العالم القروي على أساس تفعيل كل الإجراءات، لإعادة هيكلته عن طريق خلق أوراش سوسيواقتصادية واستبدال سياسات التدخلات المحدودة، بسياسة تنبني على إستراتيجية واضحة المعالم قادرة على تأهيل فلاحتنا لمواجهة المنافسة واجتياح الإنتاج الفلاحي الأجنبي لأسواقنا لتجنب تداعياته وتأثيره على استقرار وهوية العالم القروي وساكنته وتحديد مسار كل المبادرات التأهيلية، والتحكم في وسائل الإنتاج حتى لا تصبح بلادنا مجرد سوق استهلاكية لمنتوجات فلاحية أجنبية. إن الشأن الفلاحي ببلادنا يهم كل المتدخلين، والذين يتوفر لديهم الإحساس بالمسؤولية والمواطنة، في إطار بعيد عن المزايدات، قصد إزاحة كافة مؤشرات الإعاقة التي تعترض تأهيله ومساهمته في تطوير اقتصادياتنا حتى تتمكن بلادنا من تحقيق ثورة الفلاحة، نظرا لما حبانا الله به من مؤهلات رغم ظاهرة الجفاف التي تعرفها بلادنا بين الفينة والأخرى.

السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

لقد ساهم القطاع والعالم القروي في التنمية بشكل حقيق وفي صمت، ومن العدل والإنصاف أن نلتفت ونتجند إليه، بمضاعفة الجهود والبحث الدائم والمستمر والحوار الجاد لترجمة كل الإجراءات الخاصة بتأهيله، وفتح أوراش كبرى، إضافة إلى ما هو موجود حاليا وما جاء به قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته.

حقيقة هناك إكراهات ظرفية وبنيوية لكن لا يجب أن تثنينا عن مضاعفة الجهود وإعداد الإستراتيجيات، لأنه بقدر ما نستحضرها، يتكون لدينا العزم والإصرار على مواجهتها وتجاوزها بثقة وثبات لتحصين القطاع وتقوية مناعته.

إن الأوراش المفتوحة، كاستكمال التجهيزات الهيدروفلاحية وإصلاح شبكات السقي وإنعاش التنمية القروية والتنمية التشاركية وتنمية المراعي لفائدة بعض الجماعات، ومتابعة إنعاش مشروع التنمية المندمجة لا ينكر أحد أهميتها ومردوديتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لكن الإكراهات الزمنية المفروضة كذلك على بلادنا والمحددة في عشر وخمسة عشر سنة يجب اعتبارها وأخذها مأخذ الجد من الآن، حتى نمكن فلاحتنا من أن تكون في الموعد وفي مستوى المنافسة الحادة والشرسة.

نعلم أن الحكومة منشغلة بالبحث في سياسة فلاحية جديدة من أجل تأهيل القطاع نتمنى صادقين أن تصيب الهدف وتعرف المراحل الإجرائية بلورتها على أرض الواقع في الآجال المحددة لها وبوثيرة أسرع لتفادي الارتجال وهنا لابد من الحث على رصد الموارد الكافية لإنجازها.

فالحكومة وهي بصدد إعداد قانون المالية لسنة 2006 من بين ما بنت عليه توازناتها: تقديرات وتوقعات محصول زراعي حددته في 60 ألف قنطار وهذا أمر يدعونا لقراءته من زاوية كشف أهمية الإنتاج الفلاحي ودوره في سياستنا الاقتصادية والاجتماعية، ننتظر من الحكومة أن تأتينا بالمزيد من الإجراءات القوية والصريحة والمنسجمة والقادرة على دعم وتأهيل الفلاحة والفلاح لخوض غمار التحديات المستقبلية وهذا لن يتأتى إلا بالتحلي بالجرأة في التحديات المستقبلية وهذا لن يتأتى إلا بالتحلي بالجرأة في اتخاذ القرار كالتمويل والدعم والتكوين والتأمين وكل القضايا المرتبطة باللامركزية والجهوية، كما نؤكد على تفعيل دور الجمعيات المهنية والغرف الفلاحية التي نعتبرها أجهزة شريكة في صنع قرار الشأن الفلاحي، وتمكينها من كافة الوسائل المادية والمعنوية والتشريعية، والعدول عن سياسة تهميشها وإقصائها في اتخاذ القرار وسن السياسات وإعطائها دورا يتماشى والوضع الراهن.

السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السادة المستشارين.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

لقد كان النقاش داخل اللجنة عبارة عن خطوط وبرامج واقتراحات تنصب كلها في رسم مسار فلاحي متطور وعصري أثيرت خلاله إشكاليات متعددة وبسطت أثنائه اقتراحات جديرة بالدرس والتحليل تؤسس كلها مستقبل فلاحتنا، نتمنى من الحكومة أن تأخذ ولو جزءا منها بعين الاعتبار، وأريد أن لا تفوتنا الفرصة دون إبداء بعض الملاحظات حول بعض الجوانب التي لها ارتباط بالقطاع والتي تهم المجالات التالية:

– البحث العلمي الزراعي: فقد طالبنا دائما بدعمه وسيبقى هذا مطلبنا سنظل به مادامت الحكومة لم تخصص له الموارد المالية الكافية لتشجيعه وتحفيزه على البحث، خصوصا أن الحكومة تخصص 5,0٪ من ميزانية الوزارة، بخلاف بعض الدول التي تخصص 1٪ من ميزانياتها العامة نظرا لكونه مجال ساهم ويساهم دوما في تحسين الإنتاج وجودته والبحث عن البدائل خصوصا والحكومة عازمة على تقليص مساحات زراعة الحبوب وإحلال الزراعات البديلة محلها، وتجدر الإشارة هنا إلى ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج بالمقارنة مع مجموع دول البحر الأبيض المتوسط الشيء الذي يضعف وأحيانا يشل قوتنا التنافسية وهذا أيضا أمر لابد من إعادة التفكير فيه.

– الدعم المخصص للفلاح وعمليات الاستثمار الفلاحي:

لنا تصور خاص في هذا المجال، وفي هذا الصدد ندعو إلى تبسيط كافة المساطر لولوجه وجعله أتوماتيكيا وقبليا وبشروط خاصة ومحددة، تحفها الشفافية والوضوح، وبالموازاة مع هذا العنصر لابد من الحفاظ على مناعة الوحدات الاستغلالية التي هي أساسا الإنتاج من التفتيت، كما نثير انتباه الحكومة إلى ملف تم تداوله منذ الاستقلال ولم يتم الحسم فيه بعد، إنه ملف أراضي الجموع وخصوصا الأراضي الفلاحية منها والتي يجمع الجميع على أنها ستساهم في المردودية والإنتاج رغم النزاعات التي يعزي البعض أنها سببا في عرقلة تسوية وضعية هذه الأراضي، وتجدر الإشارة بالمناسبة إلى أن فريقنا سبق له تقدم بمقترح قانون يرمي إلى تفويت هذه الأراضي لمستغليها قصد تمكينهم من الاستفادة منها والاستثمار فيها.

أما فيما يخص أراضي صوديا وسوجيطا نتمنى أن يحقق هذا المشروع الأهداف المتوخاة منه، دون أن ننسى أن نذكر الحكومة بعدم تفويت الأراضي المخصصة لتكثير البذور المختارة حسب الأصناف وتباين عناصر التركيبة الجيولوجية والمناخية لمناطق وجهات بلادنا.

– الإرشاد الفلاحي:

هذه مصلحة فلاحية يستلزم الأمر تحديثا وعصرنة طرق عملها وتنويع تدخلاتها المجالية باعتبار أنها تترجم سياسة القرب.

– أما بخصوص الصحة الحيوانية:

فإننا نطلب من الحكومة تكثيف الحملات التلقيحية للأبقار ضد الحمى القلاعية وداء السل وتعميم تلقيح قطيع الأغنام ضد الجذري ومرض اللسان الأزرق، هذا بالإضافة إلى التعبئة الشاملة لمواجهة مرض الانفليوانزا بتنسيق مع كافة المصالح المعنية وهنا لابد من التذكير إلى ما تعرض له قطاع الدواجن من أضرار، فهل قدرت الوزارة جيدا حجم الخسائر التي تكبدها مربي الدواجن بصفة عامة.

السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارين.

إننا نعي كامل الوعي أن الإصلاحات صعبة نظرا لحساسية القطاع، وتعدد الواجهات في غياب إستراتيجية علمية مدققة تحدد الرؤيا وتعبأ كافة الوسائل بالموازاة مع المشروع التنموي للبلاد، لأن أي مجهود خارج هذا الإطار يبقى دون جدوى، حتى نتمكن من تحدي كل الصعاب، لتحقيق توازن تنموي عبر كافة جهات المملكة نظرا للبعد الجهوي وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة، إننا ندعو إلى برامج عمل احترافية تستجيب لانتظارات القطاع لا سياسة تدبير أزمة القطاع.

– التنمية القروية: ارتباطا بقطاع الفلاحة الذي يعتبر قاطرة التنمية القروية المندمجة والتي لها ارتباط عضوي أيضا بالتنمية الاجتماعية لساكنة العالم القروي، لأن العوائق الاجتماعية غالبا ما تقف في وجه نجاح كل سياسة تنموية والتي لنا تصور بشأنها نحدده في تلبية الحاجيات الإستعجالية للساكنة وجعل العنصر البشري بالعالم القروي خصوصا في صلب كل الاستراتيجيات التنموية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، قصد تحسين ظروف العيش وإنعاش قطاعات الصحة والسكن وتوفير التجهيزات التحتية ومحاربة الإقصاء والتهميش، وهنا لابد من استحضار المشروع الهام لصاحب الجلالة نصره الله في خطاب 18 مايو 2005 والذي أعلن فيه جلالته عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الذي يعتبر مشروعا تنمويا وإنسانيا بامتياز، والذي سيشمل في المرحلة الأولى 360 جماعة قروية و250 حيا في الوسط الحضري وشبه الحضري والمدن العتيقة ومدن الصفيح، هذه المبادرة التي تعتمد بالأساس على التشاور والحوار والإنصات للساكنة قصد اختيار مشاريع تعود بالنفع وتحد من ظاهرة الفقر والأمية وتساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية والأساسية والتجهيزات الضرورية على أساس أن تشمل في المراحل التابعة كافة جهات المملكة.

ولضمان توازن بين الوسطين الحضري والقروي في مجال الخدمات والتجهيزات الأساسية لابد من تسريع وثيرة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب والكهرباء وفك العزلة عليه بإنجاز الطرق والمسالك هذه العناصر الثلاث التي تشكل من ظروف عيش السكان وتخلق تنمية مندمجة بالعالم القروي، فلتحقيق نسبة 92٪ في مجال تزويد العالم القروي بالماء في أفق سنة 2007 وتحقيق نسبة 100٪ بربطه بالكهرباء وتحقيق نسبة 54٪ في نهاية 2005 و63٪ في أفق 2007 بالنسبة لاستفادة الساكنة من برنامج انجاز الطرق القروي أمور يغلب عليها الطابع التقديري، لأن الوثيرة التي تسير بها الانجازات لا تتوافق مع

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المتطلبات الآنية والمستقبلية للمواطنين هذا بالإضافة إلى التفاوت الحاصل بين الأوساط القروية والحضرية والجهات وأحيانا داخل الأقاليم.

نتمنى أن تبقى الحكومة عند التزاماتها ولا تبادر بتغيير مواعدها مستقبلا، وتسعفها الظروف من أجل تحقيقها لتسترجع ثقة المواطنين.

إن الحكومة عازمة على الزيادة في رصيد الصندوق الخاص ببرنامج المسالك القروية وفك العزلة عن البوادي في أفق سنة 2007 والانتقال في نسبة الانجاز من 54 ٪ إلى 80 ٪ وهنا نؤكد على نهج أسلوب التوازن في جل العمليات المدرجة في برنامج التنمية المندمجة للرفع من طاقات الإنتاج بالبوادي وتنويع موارد دخل الفلاحين وتشجيع المبادرة وتحقيق الدخل القار.

السيد الرئيس

السيد الوزير

السيدات والسادة المستشارين

أملنا أن تتفهم الحكومة موقفنا وتستجيب لملاحظاتنا التي تعبر بكل صدق عن رغبتنا في تطوير وتأهيل فلاحتنا وتنمية عالمنا القروي وإكراما لمواطنينا وإسعادا لهم لأنهم هم قطب كل تنمية، وإننا في الأخير نصوت لصالح هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تدخل الفريق في قطاع التجارة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدتين و السادة المستشارون المحترمون،

تعيش القطاعات الاقتصادية المغربية مرحلة دقيقة و مصيرية مع دخول اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية حيز التطبيق بعد أيام قليلة إضافة إلى المنافسة الشرسة التي فرضها السلع الآسيوية التي أغرقت الأسواق المغربية بشكل خطير.

و إذا كان تأهيل الاقتصاد و دعم التنمية المستدامة ضروريا و ملحا، فإن تأهيل غرف التجارة و الصناعة و الخدمات يكتسي بعدا حيويا بصفتها رافعة للتنمية الاقتصادية الجهوية و مؤطرة لمختلف القطاعات الاقتصادية التابعة لها.

و بالرجوع إلى تشخيص سريع و دقيق للنسيج الاقتصادي الوطني نستنتج أن هناك تقصيرا كبيرا في السياسة الحكومية اتجاه القطاعات المنتجة القطاعات التي تتعرض للمنافسة أكثر من غيرها.

قطاع التجارة الداخلية:

يعيش قطاع التجارة الداخلية أزمة حقيقية بسبب تحول نمط الاستهلاك نتيجة انتشار المساحات الكبرى و الأسواق الممتازة داخل المدارات الحضرية مع ما تستفيد منه هذه الشركات العملاقة من امتيازات عقارية و ضريبية، و فتح الباب على مصراعيه للمنافسة الأجنبية دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة التاجر الصغير و المتوسط، إضافة إلى صمت الحكومة و تغاضيها عن التجارة العشوائية التي اكتسحت الساحات العمومية و الشوارع و الأرصفة و الأسواق...

زد على ذلك، التعدد الضريبي و ثقله و غياب تغطية صحية لفائدة صغار التجار والمهنيين و صعوبة الاستفادة من القروض البنكية المهنية منها و السكنية.

لذلك، فإننا نطالب بتفعيل التوصيات الصادرة عن المناظرات الوطنية للتجارة الداخلية، و التي تعتبر الحل الوحيد لمشاكل قطاع التجارة الداخلية.

قطاع الصناعة:

يمثل قطاع المقاولات الصغرى و المتوسطة حوالي 95 ٪ بالمائة من النسيج المقاولاتي بالمغرب و يشغل ما يفوق 60 ٪ بالمائة من اليد العاملة بينما لا تتعدى القيمة المضافة لهذا القطاع 15 ٪ بالمائة و يرجع السبب إلى فشل سياسة التأهيل المقاولاتي و المتجلية أساسا في:

– عدم تفعيل الحكومة للإجراءات و التدابير التي تتخذها في هذا المجال بشكل ملموس و تقصيرها في متابعة هذه التدابير.

– ضعف بنية الاستقبال فيما يخص الأحياء الصناعية المجهزة.

– صعوبة الولوج للتمويل البنكي بسبب ارتفاع نسبة الفائدة مقارنة مع الدول المنافسة و التي لا تتعدى نسبة الفائدة فيها 2 ٪ ، فضلا عن الضمانات الشخصية التي تفرضها البنوك على القروض.

– ضعف التكوين المهني لليد العاملة و صعوبة تمويل البحث العلمي في هذه الميادين.

– ضعف القدرة على المنافسة في وجه السلع الأجنبية الآسيوية منها.

– تراخي الحومة في دعم الصادرات المغربية مما أدى إلى تراجعها بشكل كبير.

قطاع الخدمات:

معلوم أن قطاع الخدمات يعتبر من المجالات الواعدة التي يراهن عليها المغرب في سياسته الاقتصادية غير أن العديد من الفاعلين في هذا المجال أصبحت استثماراتهم معرضة للإفلاس، و نذكر هنا على سبيل المثال قطاع المخادع الهاتفية و مدارس تعليم السياقة.

ا - إن قطاع الاتصالات يعتبر من أكثر القطاعات مردودية، غير أن جانبا من هذا القطاع الحيوي و المتمثل في المخادع الهاتفية معرض لأزمة حقيقية نتيجة إلغاء المسافة القانونية الفاصلة بين مخدع هاتفي و آخر، فضلا عن تخفيض هامش الربح سواء في المكالمات الهاتفية أو في

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بطائق الهاتف و معلوم أن عدد المخادع الهاتفية بالمغرب يفوق خمسة و سبعون ألف مخدع (75.000) و يشغل ما يفوق مائة ألف من اليد العاملة أغلبيتها من الشباب، و إذا لم تتخذ الحكومة في شخص الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تدابير استعجالية لإنقاذ هذا القطاع، فإنه يهدد بأزمة اجتماعية خانقة لا تحمد عواقبها.

2 - من جهة أخرى، فإن قطاع مدارس تعليم السياقة و قانون السير يشكو بدوره من العديد من المشاكل و التراجع عن العديد من المكتسبات أهمها:

– التراجع عن الإعفاء الذي كان مطبقا منذ سنة 1995 بخصوص الضريبة عن القيمة المضافة.

– إلغاء المسافة القانونية الفاصلة بين مدارس تعليم السياقة الشيء الذي يهدد بإفلاس هذا القطاع على غرار ما يحدث الآن في قطاع المخادع الهاتفية.

– النقص في عدد من المدربين بسبب تأخير الامتحانات لمدة تزيد عن ست سنوات.

دور غرف التجارة الصناعة و الخدمات:

تتعرض غرف التجارة و الصناعة و الخدمات لانتقادات كثيرة و اتهامها بالتقصير في أداء المهام المنوطة بها، في الوقت الذي لا يتم استشارتها في اتخاذ القرارات التي تهم القطاعات التابعة لها، و حتى إن تمت استشارتها في إحدى هذه المجالات، فإنه لا يؤخذ برأيها.

مع العلم أنها تشكل القلب النابض للقطاعات الاقتصادية، و هي المؤسسة الدستورية الوحيدة التي تعيش يوميا مشاكل هذه القطاعات، و تدافع عنها في كل المحافل الوطنية و الجهوية.

و قد أصبح من الضروري بل من الحتمي أن يتوسع مجال عملها على غرار ما تقوم به مثيلاتها في الدول المتقدمة و تمتيعها بالقوة التقريرية و الوسائل المادية.

و لن يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام و العناية بهذه المؤسسات الدستورية من طرف الحكومة و إدخال إصلاحات جذرية على القوانين المنظمة لها و تمتيعها باختصاصات واسعة حتى تتمكن من مجابهة التحديات التي تفرضها العولمة و مناطق التبادل الحر (Offshore).

و بخصوص ميزانيات الغرف، فبدل اعتماد الدولة على العشر الإضافي للضريبة المهنية في تقرير ميزانيات الغرف، فإننا نطالب باعتماد الضريبة على القيمة المضافة، خاصة و أن هذه الضريبة تؤدي في معظمها من طرف الفاعلين الاقتصاديين المنتسبين لهذه الغرف.

كما نطالب بإعادة النظر في عملية تجديد مكاتب غرف التجارة و الصناعة و الخدمات، فبدل ثلاث سنوات كما هو معلوم به حاليا، يجب اعتماد ست سنوات على غرار الجماعات المحلية حتى تتمكن مكاتب الغرف من الوقت الكافي لتفعيل إستراتيجية عملها.

كما نطالب بجعل الغرف المخاطب الرئيسي في تنظيم المجال الجغرافي التجاري و الصناعي عبر تهيئ خريطة الفضاء التجاري و الصناعي مع الأخذ بعين الاعتبار رأيها في جميع الأمور الاقتصادية على الصعيدين الجهوي و الوطني.

تمكين الغرف من الوسائل المادية الكافية للمساهمة في التكوين المهني و تحقيق استثمارات في هذا الميدان بصفتها الأقرب لمتطلبات القطاع الخاص في مجال التكوين.

– إشراك غرف التجارة و الصناعة و الخدمات في بلورة السياسة الاقتصادية الحكومية الهادفة إلى جلب الاستثمار و تحريك وثيرة الاقتصاد و التنمية الجهوية.

– تقديم تسهيلات إدارية و مالية لتفعيل مختلف اتفاقيات الشراكة و التعاون التي تجمع الغرف بمثيلاتها في الدول الصديقة و الشقيقة.

إن إقرار إستراتيجيات جديدة في مجال الصناعة و النهوض بالتجارة الداخلية و تفعيل برنامج تجديد المقاولات و تأهيلها. لمن شانها جميعا أن تقدم الآليات الضرورية و الظروف المثلى لإقلاع اقتصادي و اجتماعي كفيل بالإجابة عن كل الأسئلة و الطموحات التي يرجوها مغرب اليوم، من توفير بنيات أساسية و فضاءات للاستثمار و التشجيع عليه وطنيا و دوليا، و مواجهة إشكالات العولمة، و اقتصاد السوق و التجاوب مع طموح التشغيل و مواجهة آفة البطالة، و ترجمة التوجهات الملكية السامية التي تحملها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أرض الواقع، و النهوض بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.

و في الأخير، إن تضامننا و تدعيمنا للحكومة مستمر و سيبقى مستمرا و ستستمر معه نصائحنا و نقدنا البناء لها.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

تدخل الفريق في قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

باسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

يشرفني أن أتناول الكلمة، في إطار مناقشة ميزانية قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وأول ملاحظة نسجلها أن الصناع التقليديون استبشروا خيرا لإعلان جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب 18 ماي 2005 عن مبادرة وطنية للتنمية البشرية.

والصناع التقليديون بمكانتهم الاجتماعية وإرثهم الحضاري وإسهاماتهم الاقتصادية في التكوين والتشغيل والتصدير، يحتاجون إلى التأهيل المناسب لضمان تنافسية عالية لمنتوجاتهم لتحقيق العيش الكريم لهم، كما يحتاجون إلى تغطية اجتماعية وتقاعد مريح بعد حياة مليئة بالعطاء والإبداع.

ومن أجل استفادة قطاع الصناعة التقليدية من هذه المبادرة الوطنية الرائدة، نتساءل ماذا أعدت الوزارة الوصية عليه لتأهيل مجتمعه المدني

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المتمثل في النسيج الجمعوي الذي يضم فئات كبيرة من الحرفيين في مختلف حرف الصناعة التقليدية الفنية الإنتاجية والخدماتية.

تكتل الجمعيات والتعاونيات:

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتطلب تكتل الجمعيات والتعاونيات في اتحادات وفدراليات جهوية ذات قوة تمثيلية لوضع برامج مقنعة تتسم بتشخيص وضعية القطاع وحاجياته، والإسهام في اللجن المحلية والإقليمية والجهوية إلى جانب القوى الحية، حتى يتسنى لهذه الهيئات الحرفية التعاقد مع اللجن المحلية للتنمية البشرية في شركات لتحقيق أوراش ناجحة لصالح قطاع الصناعة التقليدية، وللعمل أيضا للرفع من وثيرة ترويج المنتوج التقليدي، وبالتالي تجاوز الأزمة الخانقة التي يعيشها الصناع التقليديون، والكساد الذي يتخبطون فيه. وذلك بالدفع بارساء استراتيجية فعالة لترويج الحرفيين لمنتوجهم التقليدي، وفتح أسواق واعدة للتخفيف من الظرفية الاقتصادية والكساد الذي يطال المنتوج التقليديز

مخطط التنمية الجديد للوزارة الوصية:

وبالنسبة لمخطط الوزارة الوصية وبرنامجها الجديد الذي يهدف إلى إنعاش الصناعة التقليدية، بواسطة ملاءمة قطاع الصناعة التقليدية مع استراتيجية تنمية القطاع السياحي وذلك بواسطة الإنعاش التجاري لمنتوجات الصناعة التقليدية عبر تنظيم والمشاركة في المعارض وملاءمتها مع الطلب الخارجي والمنافسة الدولية،إحداث مناطق جديدة في إطار الشراكة للأنشطة الحرفية وقرى الصناع التقليديين وإعادة تهيئة مجمعات الصناعة التقليدية، وتطوير التكوين المهني عبر تأهيل مراكز التكوين، والتكوين عبر التدريج للشباب غير المتمدرسين، ووضع معايير الجودة على جميع مستويات القطاع، ودعم التعاونيات ومكتب تنمية التعاون، ومتابعة إنجاز نظام المعلوميات وبرنامج التكوين المستمر لفائدة أطره.

إننا اعتدنا على سماع هذه البرنامج وهذه الكلمات عند مناقشة كل ميزانية، ولكن واقع الصناع يبقى كما هو، لا يعرف التغيير إلى الأحسن، فغير خاف عنكم، أن القطاعات الاقتصادية ببلادنا ومن بينها قطاع الصناعة التقليدية تعرف تحديات كبرى، بسبب الظرفية الاقتصادية الصعبة التي يجتازها القطاع، والمتمثلة أساسا في ضعف وثيرة ترويج منتوجات الصناعة التقليدية، وارتفاع حدة المنافسة وخاصة من طرف المنتوجات الأسيوية، وإشكالية تنظيم الحرف.

تنظيم الحرف:

إن الصناع التقليديين يعرفون كسادا لم يسبق له مثيل، فأغلب الحرف الفنية الإنتاجية كالخياطة والنجارة والمصنوعات الجلدية والزرابي والنحاس والصياغة، وغيرها تعاني من المشاكل المرتبطة بالتسويق.

كما تعاني الحرف الخدماتية كالحلاقة والميكانيك والمطالة واصلاح الكرهرباء وغيرهان من الفوضى والتطفل، مما يتطلب التدخل للحد من النزاعات و الشكايات وتلاقي الضجيج والحفاظ على سلامة البيئة، وإنشاء أحياء صناعية وقرى نموذجية.

إشكالية الضرائب:

لقد وصل الأمر إلى تعرض عدد لا يستهان به من الصناع للمتابعات القضائية من طرف السلطات الضريبية، في حين أن هذه الاشكالية يجب مقاربتها على مستوى السلطات المركزية بوزارة المالية والخوصصة، لتعميم دوريات ونشرات على مختلف مديريات الضرائب بالمملكة، لمراعاة تلاءم المبالغ الضريبية المفروضة على الصناع، مع طبيعة نشاطهم الحرفي. والمطلوب في هذا المجال إعفاء الصناع من الضرائب المترتبة عليهم قبل سنة 2005 لإعطائهم فرصة للانطلاق في الإنتاج والتخلص من الأعباء الضريبية السابقة، وإعادة تصنيف الحرف في جدول التجارة، وذلك تبعا لطبيعة نشاطها الحرفي المتواضع.

التغطية الاجتماعية:

وفي هذه الظروف، يبقى الصناع التقليديون الشريحة الاجتماعية المقصية من التغطية الاجتماعية التي تتمتع بها القطاعات الأخرى، رغم مطالبنا لسنوات طويلة باستفادة الصناع من تغطية اجتماعية، تلائم طبيعة نشاطاتهم الحرفية المتواضعة وعدم إرهاق الصناع باشتراكات تفوق قدراتهم وطاقاتهم.

تمويل القطاع:

يعاني الحرفيون من مسطرة عقيمة في تمويل مشاريعهم. في انتظار الاستجابة لمسطرة قروض لتمويل مشاريعهم بالسرعة والفعالية ونسبة فائدة منخفضة..

ولإحداث تنافسية تعود على القطاع بشكل ايجابي وتعميم عملية منح القروض للصناع على مختلف البنوك وعدم الاقتصار على مؤسسة مالية واحدة.

اعادة تأهيل مقاولات الصناعة التقليدية:

وعلى مستوى الجمعيات الحرفية وتعاونيات الصناعة التقليدية، نجد أغلب هذه المؤسسات تعاني من مشاكل في التسيير وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، بل أن مجموعة من التعاونيات تعتبر في وضعية ركود. رغم اقتناع الجميع بالدور الفعال للعمل الجماعي، في التصدي للمشاكل الطارئة وفي الوقت الذي ننتظر تأهيل التعاونيات لتصبح وحدة إنتاجية قادرة على اقتحام ميادين الصفقات الكبرى.

الإنعاش التجاري للقطاع:

ضرورة اتخاذ الوزارة الوصية لإجراءات لملاءمة قطاع الصناعة التقليدية مع استراتيجية تنمية القطاع السياحي لتحقيق الإنعاش التجاري لمنتوجات الصناعة التقليدية، وذلك عبر تمتيع الصناع من امتيازات في مجال اقتناء المواد الأولية بأسعار تفضيلية، والمشاركة في

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المعارض وملاءمتها مع الطلب الخارجي والمنافسة الدولية، وإحداث مناطق جديدة في إطار الشراكة للأنشطة الحرفية وقرى الصناع التقليدين وإعادة تهيئة مجمعات الصناعة التقليدية كفضاء لترويج المنتوج التقليدي والتعريف به.

التكوين المهني:

تطوير التكوين المهني عبر تأهيل مراكز التكوين وتجهيزها بالمعدات والآليات الضرورية وتشجيع التكوين عبر التدرج المهني للشباب غير المتمدرسين والتكوين المستمر للصناع التقليدين والمكونين وذلك لتحسين الجودة وجعلها تستجيب لرغبات المستهلكين.

غرف الصناعة التقليدية:

إسناد اختصاصات حقيقية لغرف الصناعة التقليدية، واعتمادات مالية محترمة، وتمكين موظفي الغرف من التكوين لمواكبة التطور الإعلامي لتقوم غرف الصناعة التقليدية بدور التأطير للقطاع، ليقوم هذا القطاع بدوره في الإنتاج والتشغيل وجلب العملة الصعبة والإسهام في تنمية القطاعات المرتبطة به وعلى رأسها قطاع السياحة.

هذه بعض من المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة التقليدية، الذي يحتاج للعناية والتأهيل والتنظيم وفتح الأسواق أمام صناعه، لنحقق لقطاع الصناعة التقليدية وللحرفيين المستوى اللائق والمكانة المرموقة التي يرضاها لهم عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2. الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

تدخل الفريق في قطاع الصناعة والتجارة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية من أجل مناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة الصناعة والتجارة، والتجارة الخارجية لسنة 2006مستحضرين بهذه المناسبة الظرفية الاقتصادية العالمية الراهنة التي تعيشها بلادنا وما تطرحه من تحديات لكسب رهان التنمية.

أولا: الصناعة والتجارة:

فأمام هذه الظرفية التي تتسم بشراسة المنافسة، فإننا مدعوون جميعا لمواصلة المجهودات لتذليل الصعاب وتثبيت الإجراءات الإصلاحية الضرورية لتأهيل النسيج الصناعي والتجاري ومحيط المقاولة الوطنية من أجل تنمية اقتصادية قوية ومستدامة.

وإننا في الفريق الاستقلالي نسجل بارتياح المجهودات التي تبذل في هذا القطاع الحيوي الهام وخاصة الإستراتيجية المسطرة المحكمة التي تنشد تنمية صناعية مستديمة. وذلك من أجل تلبية حاجيات التنمية الاقتصادية دون المساس بمصالح الأجيال المقبلة، مع المحافظة على الموارد الطبيعية، واحترام الالتزامات الدولية في مجال البيئة التي ترمي هذه الإستراتيجية إلى تأهيل الصناعة التحويلية المغربية، وتحقيق نمو سريع ومستدام بغية رفع تحديات المنافسة على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى التنسيق مع الالتزامات الدولية، خاصة ملك المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وغيرها.

وهنا نذكر في الفريق الاستقلالي في إطار تعزيز البنيات التكنولوجية. بأن عنصر الجودة واحترام مواصفات المنتوجات الصناعية شرطا أساسيا لمواكبة المنافسة العالمي، وولوج الأسواق الخارجية. وبالتالي فالمقاولة المغربية مطالبة بتبني نظام الجودة في إستراتيجيتها. ولهذا أقول بأنه لابد من العمل على إنعاشها وإعادة هيكلة النظام الوطني الحالي للمواصفات الدولية، وتطوير نظام القياسات، وإحداث مراكز تقنية من أجل المساهمة في تحسين الإنتاجية، ودعم الإنتاج التكنولوجي، زيادة على ضرورة تحسيس المقاولة بأهمية الابتكار والبحث من أجل التنمية وذلك عن طرقي تنظيم أوراش تكوينية لصالح الصناعيين وشركات الهندسة. مع إحداث هيأة للسهر على تطورات التكنولوجيا، وتمكين المقاولات والهيئات المهنية من الحصول على المعلومات في هذا المجال، وتنظيم بورصات للتكنولوجيا تضم الصناعين ومختبرات الأبحاث والمراكز التقنية. وضع مجموعة من التدابير التحفيزية التي تهم الجانب الضريبي والمالي. كما نطالب في الفريق الاستقلالي بضرورة تنمية الامتياز التنافسي للمغرب، لأن إنعاش بعض العناقيد الصناعية التي تتوفر على إمكانيات هامة للتنافسية، لذا فيجب أن نعي بأن كلا من الدولة والقطاع الخاص مدعوان إلى تنسيق الجهود من أجل إحداث الشروط الضرورية لتنمية هاته القطاعات ووضع الآليات المؤسساتية الملائمة، لتمكين المغرب من الرفع من حصته في الأسواق الخارجية، ونخص بالذكر قطاعات النسيج والألبسة، وصناعات الصيد البحري التي تتطلب مجهودات هامة لإعادة هيكلتها، وقطاع الإلكترونيات، وتكنولوجيا الإعلام التي تعتبر من القطاعات الواعدة، وكذا المقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعية التي تتوفر على مؤهلات ابتكارية هامة؛ والتي هي في حاجة إلى توسيع الامتيازات الضريبية لتشمل المصدرين لتشمل المصدرين غير المباشرين لتطوير شركات التجارة الدولية، وتمكينها من استغلال الإمكانيات المتاحة في الأسواق الخارجية.

كما لا يجب أن نغفل بأن الوقت قد حان وبإلحاح من أجل القيام بإصلاح ضريبي ملائم وذلك بتهييئ مدونة الضرائب بدل شتات القوانين لتشجيع القطاعات المصدرة فيما يتعلق بالضرائب على الشركات، وعلى الدخل، وضريبة المهنة، والضريبة الحضرية، والضريبة على القيمة المضافة.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ففي ظل هذا الواقع الجديد الذي تعيشه المقاولة والمتمثل في ضغوطات الانفتاح والمنافسة المفروضة عليها، يجب أن تعتمد الحكومة اختيارا واضحا لدعم المقاولة وتأهيلها. وإنجاز دراسات قطاعية، وتوسيع مجال التعاون الدولي، ومواصلة الحملة الإعلامية للتوعية بضرورة انخراط المقاولات في مسلسل التأهيل وأن تساهم كُل فروع النشاط القطاع الصناعي سواء الصناعة الفلاحية الغذائية، أو صناعة النسيج والجلد، أو الصناعة الكيميائية أو شبه الكيميائية، أو الصناعات الميكانيكية أو التعدينية، أو الصناعات الكهربائية والإلكترونية. والعمل على توجيه الإنتاج الصناعي لتلبية الحاجيات الداخلية للقطاعات الإنتاجية المحلية في إطار برنامج قطاعي يهدف تركيز التوجه إلى الأسواق لتوسيع الطلب وخفض التكاليف، مع تركيز التصنيع على دعم صناعة التعليب وترشيد صناعة الأدوية وتطويرها من أجل رفع تنافسية الإنتاج المحلي وتسهيل انخراط بلادنا في السوق العالمي.

ثانيا: التجارة الخارجية:

والتي تعتبر أداة فعالية في التخفيف من وطأة المديونية الخارجية التي تثقل كاهل بلادنا، فهي بدورها بدورها عانت من الصعوبات الهيكلية، وبالتالي فإن غياب الشروط الملائمة التي من شأنها الرفع من معدل المبادلات التجارية ونسبة الصادرات والواردات، مما جعل بلادنا تعاني من اختلال في توازن مبادلاته التجارية ليظل مستهلكا ويبقى ميزانها التجاري يشكو من عجز مزمن مع أغلبية الدول التي هي اليوم في سوق المنافسة والغزو. وحتى لا تظل تجارتنا الداخلية تعاني من بنيات هشة ومتجاوزة تحكم عليها بالتخلف وعدم مواكبة التطورات التي تعرفها الاقتصادات المعاصرة، فإن مواجهة هذه التحديات تقتضي تنمية السوق الداخلي وتوسيعه من خلال تنمية القوة الشرائية للمستهلكين وخاصة ذوي الدخل المحدود. مع إعطاء الاهتمام للتاجر والعمل على تشجعه لمزاولة نشاطه في ظروف جديدة مع العمل على تحفيز المستهلك على اختيار المنتوج الوطني وذلك بالعمل على اختزال قنوات التسويق وحبس كل مغالاة في هوامش الربح المسموح بها حماية لمصالح المنتجين والمستهلكين وممارسة مراقبة صارمة على مختلف المتدخلين في هذا الميدان.

السيد الرئيس.

إن صناعتنا وتجارتنا يجب أن تكون موقع قوة بمركزها الإنتاجي قادرة على المنافسة مع الدول الصناعية وخاصة التي أبرمت معها الاتفاقيات من أجل التبادل الحر. فأمام كل هذه التحديات يجب أن تكون بلادنا مسلحة بإرادة سياسية قوية وإستراتيجية متكاملة متعددة المستويات والأبعاد لتدارك تخلف البلاد والرفع من مستوى حركية الاقتصاد الكلي وتفصيل مسيرة النمو الاقتصادي الواعد وإنعاش الحياة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

أملنا جميعا هو النجاح والعمل على تقوية البلاد وإنصاف العباد.

وبهذه سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات الفرعية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل الفريق في قطاع الصيد البحري

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

السادة المستشارون.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانية الفرعية لسنة 2006لقطاع الصيد البحري، وهو القطاع الاستراتيجي المعول عليه في تسريع وثيرة النمو الاقتصادي وإنعاش الحياة الاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي وتوسيع قاعدة الاستثمار والتشغيل وتوفير العملات الصعبة بما يخدم ميزاننا التجاري ويخلصه من العجز الذي يعانيه وذلك بالنظر للمؤهلات البحرية الهائلة التي يتوفر عليها شريطنا الساحلي الذي يفوق 3500 كلم زيادة على الأحياء البحرية والمنتجات الأخرى والتي تتجاوز 840 صنفا مما سأهل مصايد بلادنا لتكون في صدارة المخزون الاحتياطي الغذائي السمكي الهام على الصعيد العالمي.

أيها السادة الأفاضل.

فيما يخص السياسة البحرية.

إنه لمن الصعب الإحاطة بمجموع المتناقضات والمشاكل التي تتضارب في مجالات القطاع البحري، وهذا راجع إلى تفرع النماذج الصارخة التي لها تأثير سلبي على الحياة اليومية لمهنيي البحر وخاصة المغاربة، كما أنه يعود أيضا إلى السياسة المهتزة التي تم نهجها في الميدان البحري منذ سنة 1969والتي أنتجت مؤسسات ومكاتب ومديريات الميدان البحري منذ سنة 1969والتي أنتجت مؤسسات ومكاتب ومديريات متفاوتة الفشل والتي تهتم بإدارة القطاع ولا بتحديث وعصرنة الأسطول الذي كان وما يزال يعبر مطلبا أساسيا، علما بأن أي سياسة بحرية لا تقوم على أساس التحديث والعصرنة، لا يمكن أن تكون في مستوى المتطلبات المستقبلية للقطاع، إذا سلمنا بأن لأسطول الصيد البحري الوطني دور متميز في خدمة اقتصاد بلادنا والمساهمة في ضمان وتوفير الغذاء السمكي، كما يجب أن نستحضر بالمناسبة أساطيل الدول التي تربطنا بها اتفاقيات مما يستدعي تأهيل الموانئ وتجهيزها بكل المتطلبات الأساسية دون أن ننسى المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي.

أيها السادة الأفاضل.

كيف يمكن حماية واستغلال الثروات السمكية؟

يكمن الهدف من سياسة حماية الثروات السمكية في ضمان توزان دائم بين قدرات الطاقة التوالدية للمصايد وإمكانات بالمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، مع توزيع فائض المخزونات المسموح صيدها، ووضع نظام للتتبع، والمراقبة والتقييم واستغلال الثروات البحرية في أنشطة متنوعة ومتكاملة تشمل كلا من الصيد التقليدي والصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار، وجمع الطحالب، وتربية

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الأحياء المائية هذه من جهة إضافة إلى ضرورة وضع مخططات ومشاريع لتهيئة المصايد التي تعاني استنزافا ملحوظا واختلالا في توازنها، زيادة على ضرورة تطوير وتنمية مصايد الأعماق الصخرية والسطحية لتثمين منتوجات البحر خاصة عن طريق صناعة التصبير، والتجميد، وصناعة نصف المصبرات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية العمل على تفعيل صندوق الضمان التعاضدي وتخصيص مبالغ ملائمة له بمساهمة كل المؤسسات البنكية وذلك من أجل تسهيل حصول أرباب المراكب على التمويلات للتمكن من تأهيل وتحديث أسطول الصيد الساحلي والتقليدي على وجه الخصوص وذلك بالاستشارة والتنسيق مع الفاعلين في هذا القطاع..

أيها السادة الأفاضل.

بالنسبة للتكوين والتأطير.

بالرغم من المجهودات المبذولة لازال نظام التكوين والتأطير يعرف بعض النقائص وتتجلى أساسا في العجز في تطوير مكننة مراكب الصيد الساحلي، والعجز في تغطية كل المناطق البحرية في مجال التكوين البحري واستكمال الخبرة لفائدة البحارة الصيادين.

وللرفع من مستوى المجال العلمي في ميدان الصيد، ومن وثيرة الإنتاج فلابد من تأهيل العنصر البشري وإعداده مهنيا وتأهيله بشكل خاص لاستعمال كل التقنيات الجديدة التي تمكنه في مرحلته الأولى من استغلال ثرواتنا عقلانيا، بدل تركها عرضة للنهب والقرصنة، وتمكينه في مرحلة ثانية من الاستغلال المسؤول لمصايدنا، فحينما نتسائل ونبحث عن السبب الرئيسي الذي يجعل هذه الثروة مستهدفة، فإننا نجد بأن ذلك يعزى بالأساس إلى ضعف التكوين المعرفي والتأطير العلمي الذي مازال يعاني من بعض النقائص التي تكمن في ضعف الوسائل الممنوحة مقارنة مع المتطلبات الحقيقية.

أيها السادة الأفاضل.

فيما يخص الإنقاذ البحري.

بالرغم من وجود العديد من المؤسسات المختصة في الإنقاذ البحري فلازالت تفتقر إلى وسائل العمل والتي تتمثل بالأساس في قلة وحدات التدخل في البحر من أجل الإنقاذ والاهتمام بالأربلح البشرية البريئة، حيث أصبح البحارة يتخوفون على مصيرهم ومصير وحداتهم الإنتاجية كلما ركبوا البحر يتخوفون على مصيرهم ومصير وحداتهم الإنتاجية كلما ركبوا البحر، خصوصا عند هيجانه وعلو أمواجه وقوة هبوب رياحه، لذا لابد من توفير وحدات إنقاذية كافية حديثة تتماشى مع مواصفات القوانين الدولية المعمول بها في هذا المجال. زيادة على ضرورة إقامة محطات للطائرات المروحية، مع تواجد الطاقم المسير للوحدة الإنقاذية بحرية كانت أم جوية باستمرار 24/24 ساعة، وإحداث قسم إذاعي لوزارة الصيد للاتصال بالبحارة والاطمئنان على أحولهم، وتقديم أفضل البرامج لتوعيتهم، بدل المحطات الحالية المتجاوزة.

زيادة على ضئالة التغطية الساحلية بمختبرات جهوية فإنها تفتقر إلى وسائل العمل كوجود مختبرات متخصصة وأجهزة اليكترونية، بما فيها الحواسب الخرائطية والكمبيوترات المتصلة بالأقمار الاصطناعية، لأن معظم المعاهد البحرية الموجودة حاليا تفتقر لبواخر مدرسية يبحر على متنها البحارة المتمدرسين، لاستكمال تعليمهم وصقل خبراتهم، لذا نرى أن الوقت قد حان للتفكير في ضرورة وضع برامج تقوم على إعداد البحارة العاملين مهنيا وعلميا وإعداد يؤهلهم بشكل خاص لاستكمال التكوين في أساليب الصيد الحديثة، والتي تمكنهم من الوصول إلى استخراج الثروات البحرية الموجودة في الأعماق، والمحافظة الضرورية على التروات الموجودة على مقربة من الشواطئ.

وأخيرا يمكن القول بأن قطاع الصيد البحري خلال الفترة الممتدة ما بين 1990/1981 قد سجل نموا ملحوظا بلغ حجما يقدر ب 6,6 في المائة وذلك بفضل تحديث تجهيزات الأسطول المغربي خلال الثمانينات، والذي تمثل في تزايد عدد المراكب والحمولة المرتبطة بها وذلك بفضل التسهيلات ودعم الدولة للمستثمرين في هذا القطاع. غير أن الصعوبات التي عرفها هذا القطاع خلال التسعينات أدت إلى انخفاض وثيرة نمو الإنتاج نظرا للاستغلال المفرط والعشوائي للموارد المترتبة عن اتفاقيات الصيد البحري. لذا ننبه في الوقت الراهن خصوص وأن العديد من الاتفاقيات التي وقعها المغرب مع العديد من الدول، تتطلب الحذر واليقظة من أجل الحفاظ على ثروتنا والبحث على القيمة المضافة للقطاع.

وقبل التصويت على هذه الميزانية وأود أن أشكركم السيد الوزير على مجهوداتكم المبذولة في هذا القطاع الحيوي الهام، رغم أن الميزانية المخصصة له لا تتماشى مع طموحات ما نريده لهذا القطاع، لكن لدينا الثقة الكاملة في غيرتكم على القطاع ولنا اليقين أنكم ستحرصون من أجل تدبير خيرات بلادنا البيولوجية تدبيرا سليما وفق منظور يتماشى مع التوجهات العامة، وذلك في إطار ترسيخ مفهوم الصيد المستديم والمسؤول، والاستغلال العقلاني لهذه الثروات، مع الحفاظ على توازن المصايد وذلك بملائمة قدرة تكاثرها وتوالدها مع مجهود وقدرات الصيد الذي تخضع له.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل الفريق في قطاعي السياحة والصناعة التقليدية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة الميزانيتين الفرعيتين لقطاعي السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي لإبداء وجهة نظر فريق بخصوص هذين القطاعين الحيويين وتقديم الاقتراحات الكفيلة بتطويرهما وتنميتها والرفع من

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

مستواهما حتى يساهما مساهمة فعالة في تسريع وثيرة النمو ببلادنا.

أولا قطاع السياحة:

السيد الرئيس

عندما نتحدث عن قطاع السياحة، فإننا نتحدث عن قطاع استراتيجي تعول عليه الحكومة في الدفع بالاقتصاد الوطني وتحريك ميزاننا التجاري وتقوية مداخيل الخزينة وتشغيل اليد العاملة المغربية وتحريك عملية الرواج الاقتصادي وإنعاش الحياة الاجتماعية.فهل تمكنت بلادنا من تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا القطاع؟

وهل لدى الحكومة سياسة محددة وإستراتيجية واضحة المعالم وبرنامج مركزة للوصول إلى هذه الأهداف؟.

وإلى أي مدى استطاعت بلادنا استغلال منتوجنا السياحي الاستغلال الأفضل لما فيه خدمة التنمية السياحية؟

السيد الرئيس

علينا أن نعترف أن هذا القطاع ظل يعاني الإهمال والتهميش في غياب سياسة حكومية محددة تنطلق من إستراتيجية متكاملة تعطي الأولوية لهذا القطاع الذي يتوفر على مؤهلات طبيعية متنوعة هائلة كفيلة بأن تجعل بلادنا تحتل الصدارة في السوق العالمية لو تم استغلال المنتوج السياحي المغربي الاستغلال الأفضل كما هو الشأن بالنسبة للدول المجاورة.

ومن جهة أخرى علينا أن نعتز بالسياسة الحكومية الجديدة التي جعلت من قطاع السياحة قطاعا رائدا وقطبا أساسيا من أقطاب التنمية بالبلاد من خلال وضع إستراتيجية محكمة قائمة على مخطط واضح جعل من سنة 2010 رهانا وتحديا ينبغي تحقيقه والمتمثل في الوصول إلى 10 ملايين سائح على أساس برنامج محدد على مستوى البنية التحتية بالرفع من مستوى الفنادق عبر تجهيز محطات سياحية مهمة كالمخطط الأزرق، أو على مستوى تحسين الخدمات والرفع من مستوى مواجهة متطلبات المنافسة الحادة في هذا المجال من خلال الإنخراط في سياسة جديدة للنقل الجوي من خلال خلق شركات جديدة لهذا الغرض كشركة أطلس بلو أو بالتعاقد مع شركات أجنبية دون إغفال الدور الذي لعبته الوزارة، بتعاون مع قطاعات حكومية أخرى، بغزو الأسواق السياحية العالمية التقليدية والجديدة.

وهذا ما جعل بلادنا تخطو خطوات إيجابية ومستحبة نتيجة هذه التوجهات الجديدة للسياسة الحكومية حيث بدأت مؤشرات تحقيق التحدي الذي ينتظره المغاربة ويتطلع إله المهنيون ويطمح إليه أصدقاء المغرب، يتجسد من خلال الوصول إلى حوالي 6 ملايين سائح هذه السنة.

غير أن الاهتمام بالسياحة الخارجية، يجب ألا ينسينا في متطلبات السياحة الداخلية التي يجب أن تلعب دورها كاملا حتى تكون مكملة للسياحة الخارجية ودافعة قوية لإنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد،

وإذا كانت الوزارة قد اتخذت عدة تدابير تشجيعية لصالح السياحة الداخلية عبر برامج متعددة الأهداف والجوانب، بما فيها برنامج "كنوز بلادي" فإن تنمية هذه السياحة وتوسيع قاعدتها يتطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات كفيلة بأن تصبح السياحة الداخلية في متناول الأغلبية الساحقة من المواطنين ليس فقط من أجل اكتشاف كنوز بلادهم والتمتع بمنتوجها السياحي المتنوع، بما فيها السياحة القروية، ولكن أيضا حتى يساهم المغاربة في تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا القطاع الاستراتيجي على مختلف المستويات، بما فيها بالأساس تشغيل اليد العاملة في أفق التخفيف من حدة تفاقم ظاهرة البطالة التي تعاني منها البلاد.

السيد الوزير المحترم،

إننا نومن كل الوعي بأن الإعتمادات المحصورة لهذا القطاع تبقى هزيلة لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه القطاع ولا ترقى لمتطلبات الإستراتيجية الحكومية المسطرة، ولكننا نعتبر أن إيمانكم راسخ تفرض عليكم تحقيق الرهان ومواجهة التحدي كيفما كانت الصعاب.

ثانيا: الصناعة التقليدية:

السيد الوزير المحترم:

إذا كانت السياحة تشكل العمود الفقري لتسريع وثيرة النمو بالبلاد، فإن تحقيق الأهداف المتوخاة منها لا يمكن أن تحقق بشكل كامل إلا بالرفع من مستوى الصناعة التقليدية باعتبارهما قطاعين متكاملين كل منهما يكمل الآخر، بل يجمعهما قاسم مشترك يتمثل في كونهما يشكلان مجالا خصبا للتعريف بقيمنا التاريخية والحضارية والثقافية.

السيد الوزير،

إذا كانت إستراتيجية العمل التي وضعتها الوزارة في أفق 2015 لتحسين وضعية الصناعة التقليدية حتى تصبح بالفعل قطبا رئيسيا من أقطاب التنمية وتساهم بشكل وافر في تحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، فإننا نأمل أن تعطي لهذا القطاع الاقتصادي الاجتماعي العناية الملائمة به حتى يخرج من دوامة التهميش الذي يعيشه ويعاني منه العاملون به حتى أصبح الصانع التقليدي يتسائل عن مصير صناعته ومآل حرفته ومصير مستقبلة في ظل الوضعية الصعبة التي تجتازها الصناعة التقليدية ويكتوي بنارها الصانع التقليدي.

السيد الوزير،

إن تطوير الصناعة التقليدية يمر حتما عبر إنقاذ وضعية الصناعة التقليدية والصناع التقليديين الذين وصل بعضهم إلى حافة الإفلاس من جراء المنافسة غير الشريفة في غياب أي دعم يشجع الصانع التقليدي على تجاوز الأزمة والرفع من مستوى الإنتاج وتحسين المردودية سواء على مستوى المواد الأولية، أو على مستوى تسويق

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المنتوج داخل الوطن وخارجه دون الحديث عن إشكالية التحويل التي أصبحت تشكل عرقلة حقيقية في وجه تطوير الإنتاج.

السيد الوزير،

إن الحكومة مطالبة بأن تتعامل مع قطاع الصناعة التقليدية بمنظور اقتصادي ؟ اجتماعي وبأبعاده التنموية في شموليتها بعيدا عن المنظور الحالي الضيق سواء على مستوى الثقل الضريبي الذي يعاني منه القطاع على خلاف مختلف دول المعمور أو على مستوى تأمين الحماية الاجتماعية للصناع التقليديين أو على مستوى علاقة القطاع بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو على مستوى تأمين الحماية اللازمة للصناعة التقليدية لمواجهة متطلبات المنافسة غير الشريفة أو غير المتكافئة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته بلادنا بالتوقيع على اتفاقية "الكات" وكذا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو اتفاقية التبادل الحر مع العديد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وغيرهما في الوقت يجب أن نستحضر مستوى الدعم الذي يحظى به الصناع التقليديون، بهذه الدول على مستوى الإنتاج والتسويق بصفة خاصة.

السيد الوزير،

إن بلادنا تتوفر على مؤهلات طبيعية وبشرية كفيلة بأن تجعل قطاع الصناعة التقليدية يشكل دعامة أساسية للتنمية، بما فيها بالأساس مهارة الصانع المغربي وإمكانيته، ولكن هذا يتطلب من الحكومة أن تجعل من هذا القطاع قطاعا يحظى بالأولوية في سياستها وتوجيهاتها وبرامجها والاعتمادات المرصودة لميزانيته حتى ترقى به إلى المستوى الذي يطمح إليه الصانع التقليدي ويتطلع إليه المغاربة، ولكن الإعتمادات الضئيلة المخصصة لهذا القطاع تجسد مدى التهميش الذي يوجد عليه رغم الساسة الجديدة المتبعة من لدن الوزارة.

إن الحديث عن هاذين القطاعين الهامين، لا تكفينا فيه هذه الدقائق ولكن في إطار التزامنا سنكتفي بهذا القدر ونصوت بالإيجاب رغم ضعف الميزانية لكن ثقتنا كبيرة في حسن التدبير والتسيير

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3.5 تدخلات الفرق الحركية

تدخل في قطاعات الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتجارة الخارجية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق اتحاد الحركات الشعبية لأعرض لأهم ملاحظات وتساؤلات أعضاء فرقنا حول مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتجارة الخارجية.

السيد الرئيس،

إن قطاعات الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتجارة الخارجية، تحظى لدينا باهتمام كبير نظرا للأهمية التي تكتسيها كقطاعات إنتاجية واعدة. فقطاع الصناعة التقليدية يعتبر من القطاعات التي يعول عليها، إلى جانب قطاع السياحة لخلق دينامية اقتصادية قوية وتوفير فرص الشغل لفائدة شرائح واسعة من المغاربة، بالإضافة إلى كون منتوجات الصناعة التقليدية المغربية تتوفر على قدرة تنافسية جيدة تجعلها في مأمن من الأخطار والإكراهات التي تفرضها العولمة على القطاعات الأخرى.

ونحن في فرق اتحاد الحركات الشعبية، إذ ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها الوزارة الوصية ترجمت على إثرها رؤية إستراتيجية جديدة للنهوض بالقطاع على المدى المتوسط والبعيد، إلا أننا نعتبر أن قطاع الصناعة التقليدية قطاع هشاش وله خصوصيات وبالتالي لا يمكن لأية إستراتيجية أن تتكلل بالنجاح إلا من خلال سن قوانين ملائمة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع وأبعاده الاجتماعية، فقطاع الصناعة التقليدية بالمغرب في حاجة إلى قوانين خاصة تنظم علاقات الشغل بين الصانع والعاملين لديه ونظام للتغطية الاجتماعية خاص بالصناع التقليديين والحرفيين أسوة بالأنظمة المعمول بها في قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري.

كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع الصناعة التقليدية بالمغرب يعاني الويلات بسبب أخطاء ارتكبتها الحكومة أو بسبب اللامبالاة، فإلزامية مسك سجل تجاري من طرف الصناع التقليديين بموجب مدونة التجارة وإخضاع الصناعة التقليدية لمقتضيات مدونة الشغل يعتبر في نظرنا حيف في حق الصناع التقليديين وعائق كبير أمام نمو القطاع، كما أن تشبث الحكومة بقرار منع تصدير الجلود يكبد المقاولات التي استثمرت أموالا طائلة في التجهيزات والآلات الخاصة بإنتاج الجلد الموجه إلى التصدير ولا زالت تحتفظ بالعمال في انتظار إلغاء هذا القرار خسائر كبيرة ، أما "الصوف " فيعاني من الهجمات الإشهارية من طرف الشركات المصنعة للأفرشة مما يتسبب في تراجع الطلب على هذه المادة في الوقت الذي استغل فيه الهنود هذه الظرفية لاقتناء كميات وافرة منها مقابل بعض التوابل والعطور ، مما يشكل خطرا على الزربية المغربية على مستوى الأسواق الخارجية .

أما فيما يتعلق بالمصوغات، والتي تعيش منها شرائح واسعة من المواطنين خاصة بالأقاليم الجنوبية، فلا يعقل أن تستخرج الفضة من أراضي المغرب ويضطر الصانع التقليدي لاستيرادها أو اقتنائها لدى المهربين، ونذكر بأننا تقدمنا بمقترح تعديل في هذا الشأن قصد إعفاء معدن الفضة " النقرة" المعد للمصوغات من الضريبة على القيمة المضافة، كما تم إعفاء معدن الذهب المعد لنفس الغرض سابقا ، كما ندعو الوزارة الوصية إلى وضع آليات للتنسيق مع وزارة المياه والغابات لتمكين الصناع التقليديين من الاستغلال الأمثل لأشجار العرعر .

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

اما دار الصانع فإننا نرى في فرقنا أنه يجب إعادة النظر في دورها في اتجاه تركيز جهودها على تسهيل تسويق منتوجات الصناعة التقليدية في الخارج، كما ندعو في هذا الصدد إلى تكثيف التنسيق بين دار الصانع ومصالح وزارة التجارة الخارجية والمستشارين الاقتصاديين الملحقين لدى السفارات المغربية بالخارج للتعريف بالمنتوجات الوطنية وبخصوصياتها وكذلك دراسة الطلب الدولي عليها .

ومن جهة أخرى ، يجب أن تكون الميزانية في مستوى التحديات والآفاق المستقبلية للقطاع ، فأما الميزانية المعروضة علينا اليوم فلا نرى كيف يمكن أن تنجز بها الوزارة المشاريع المبرمجة.

أما قطاع الاقتصاد الاجتماعي، فهو في نظرنا قطاع يجسد بحق سياسة القرب ويعكس الفكر التشاركي والتعاوني في تحقيق التنمية المستدامة، لذلك فنحن نثمن المجهودات التي تبذلها الوزارة الوصية بشراكة مع المنظمة العالمية للتغذية والزراعة في إطار البرنامج المتعلق بإعادة الهيكلة والدعم المؤسساتي للقطاع التعاوني، كما نثمن استجابة الحكومة لمطالبنا التي عبرنا عنها خلال مناقشة الميزانية الفارطة وذلك بإيلاء المزيد من العناية للعالم القروي بحيث أصبحنا نلمس بعض المبادرات تروم إنعاش العمل التعاوني لفائدة سكان العالم القروي وخاصة العنصر النسوي ، إلا أننا نطالب بإعادة النظر في القانون المنظم للتعاونيات قصد إضفاء المزيد من الشفافية والمراقبة على مستوى تدبيرها .

أما قطاع التجارة الخارجية، والذي يرتبط ارتباطا وطيدا بكل القطاعات الانتاجية نظرا للطابع الأفقي الذي يميز تدخلات الوزارة الوصية عليه، فهو قطاع

يعول عليه كثيرا في تنمية الصادرات وتنويع منافذها التجارية وبالتالي المساهمة في تحسين نسبة تغطية الصادرات للواردات والتقليص من نسبة العجز التجاري وهنا لا بد أن نشيد بالدور الفعال الذي تقوم به وزارة التجارة الخارجية بتنسيق مع باقي الوزارات ، وخاصة وزارة الخارجية ، على مستوى اتفاقيات التعاون والتبادل الحر التي يعقدها المغرب مع باقي الدول ، إلا أننا نسجل في هذا الإطار ، تخوفنا من الانعكاسات السلبية المحتملة على القطاع الفلاحي ، وهنا نتساءل : هل تقوم الحكومة بدراسات جدوى قبل التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات ؟

تلكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، بعض الملاحظات والمواقف التي نسجلها في فرق اتحاد الحركات الشعبية، ونحن نصوت لفائدة هذه الميزانيات الفرعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تدخل في قطاع السياحة

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم الفرق الحركية، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فريق الحركة الوطنية الشعبية، وفريق الإتحاد الديمقراطي، أتشرف بتقديم موقف هذه الفرق بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع السياحة برسم السنة المالية 2006، هذا القطاع الذي نعتبره في القطب الحركي من القطاعات الإستراتيجية في الإقتصاد الوطني، على اعتبار أن الصناعة السياحية أصبحت حاليا أول نشاط اقتصادي في العالم، بإمكانه إن وفرت له الظروف والإمكانيات، أن يخلق الثروات ومناصب الشغل وينعش الإستثمارات، ويجلب العملة الصعبة، ويقوم بتنشيط قطاعات أخرى موازية كالصناعة التقليدية والثقافة والنقل والتجارة والبناء، إضافة إلى الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في التنمية الجهوية، وفي التعريف بمؤهلات بلادنا الحضارية الغنية والمتنوعة.

وإذا كان هذا المنظور يقتضي مواكبته من طرف وزارتكم الوصية ومن طرف الحكومة، بالتعهد المالي من أجل تطويره وتنميته ليكتسب الإشعاع والتألق على المستوى الوطني والدولي، فإن ذلك سيبقى في نظرنا بعيد المنال في ظل حجم الميزانية التي تم رصدها لهذا القطاع، هذه الميزانية التي لن تمكن بلادنا من الإمكانات والوسائل الواجب التوفر عليها لبلوغ انطلاقة حقيقية للوصول إلى هدف 10 مليون سائح سنويا، وتمكين المغرب من أخذ المكانة التي يستحقها كوجهة سياحية ثابتة أمام المنافسة العالمية.

السيد الوزير،

نسجل لكم العرض المفصل الذي قدمتموه أمامنا داخل اللجنة، والذي ضمنتموه الأوراش الكبرى الستة، كاستراتيجية ومخطط لتحقيق هدف استقبال 10 مليون سائح سنويا ومضاعفة الطاقة الإيوائية لتصل 230ألف سرير، وقد أكدتم عزم الوزارة من خلال هذه الأوراش على مواجهة مختلف المعوقات والمشاكل التي تقف أمام تطور هذا القطاع الإستراتيجي والهام، وبقدر ما نتجاوب معكم ومع أهداف هذا المخطط الإصلاحي الذي مس التنظيم المؤسساتي المرتكز على إنجاز مشاريع ذات طابع جهوي، وتحسين جودة الاستقبال والخدمات والتنشيط وعقلنته، وإنعاش التسويق بإقامة شراكة مع منظمي الأسفار والمهنيين والجهات، ومضاعفة الطاقة الإيوائية، وتكوين 70 ألف مهني على الأقل، وتحديث أسطول النقل السياحي إضافة إلى المخطط الأزرق الذي رغم أهميته يبقى محدودا لكونه لم يشمل مناطق من مملكتنا الشريفة التي تزخر بمؤهلات سياحية عالية الجودة، قلت بقدر ما نتجاوب معكم، بقدر ما نتساءل أين هي الوسائل المادية؟ وهل بمثل هذه الميزانية المرصدة ستتمكنون من تنفيذ بنود هذا البرنامج ؟ ورغم ذلك، سنبقى في القطب الحركي، إيجابيين، آملين أن تعي الحكومة، التي التزمت من خلال البرنامج الحكومي على جعل هذا القطاع في صدارة اهتماماتها من

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أجل تنميته وإعطائه المكانة التي يستحقها في النسيج الاقتصادي الوطني، وأن تعي كذلك أن الاهتمام بهذا القطاع لا يجب أن يقتصر على وزارة السياحة والمؤسسات التابعة لها فقط، بل يجب أن يطال كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية، كالداخلية والإتصال والتجهيز والنقل، والثقافة، والصناعة التقليدية، والجماعات المحلية، والتنظيمات المهنية، ويقتضي بالخصوص إرادة سياسية حازمة لكي يتبوأ هذا القطاع المكانة التي ننتظرها منه، علما أن جلالة الملك نصره الله وأيده نبه في خطابه السامي بتاريخ 10 يناير 2001 بمراكش إلى ما وصل إليه القطاع السياحي، وحمل الحكومة مسؤولية العمل من أجل تحقيق هدف استقبال 10 مليون سائح مع بداية سنة 2010،

السيد الوزير،

رغم تعدد المؤهلات الطبيعية والحضارية لبلادنا، وموقعها بالقرب من أكبر الأسواق السياحية العالمية، فإنها لم تتمكن من تحقيق سوى 0،58٪ من حجم الحركة السياحية العالمية، وتساهم فقط بأقل من 7٪ من الإنتاج الداخلي الخام الوطني، مما يؤكد أن هناك خلل ما يجب تداركه، فالتحديات كبيرة، ومشاكل قطاعنا السياحي لازالت هيكلية، رغم المجهودات المبذولة، فتكلفة الخدمات السياحية لازالت مرتفعة، والجهود الإنعاشية والترويجية ضئيلة، وحجم الإستثمارات السياحية ليس في المستوى المطلوب بسبب العجز الحاصل في التمويل الذاتي للمؤسسات السياحية، ومرافقنا السياحية تفتقر في مجملها إلى التجهيزات الأساسية، أما النقل البري السياحي فيعيش الفوضى بسبب افتقاده لإطار قانوني ينظمه، وقطاع النقل الجوي رغم تحريره، نسبيا، فإنه غير مؤهل ليواكب الإرتفاع المنتظر في عدد السياح الوافدين، فالأسعار التي تفرضها الخطوط الجوية الملكية على الزبناء تطرح أكثر من سؤال وأكثر من علامة استفهام، أما الجبايات والضرائب فيكفي التذكير من هذا المقام، أن هناك 21 ضريبة المفروضة على هذا القطاع رغم نداءات المهنيين وأرباب الفنادق المتكررة، ورغم الوعود التي قدمت من أجل إمكانية التخفيض من الضريبة على القيمة المضافة ومن الضريبة على الشركات، وما يقلقنا أكثر التناقض الذي يتجسد في الرغبة للوصول إلى 10مليون سائح في أفق 2010، وإثقال كاهل القطاع السياحي بالضرائب، مثل الضريبة على التنشيط (Taxe de specta-cle) والفلكلور والتي تفرض على أي تنشيط لجلب السياح التي التزمت الوزارة بالتراجع عنها، وهي مفارقة غريبة لا ترتكز على أي منطق وموضوعية بحيث جل المنعشين والفاعلين يفضلون تقديم منتوجهم السياحي دون فلكلور أو تنشيط والأمثلة كثيرة على هذا المستوى.

ويبقى الرسم المفروض على إكراميات المنادل تتويج لهذا العدد الهائل من الضرائب المفروض على قطاعنا السياحي، فكيف سنتمكن من تحقيق 10 مليون سائح وكل المؤشرات تقول عكس ذلك،وهل فعلا وصلنا ، بعد مرور 5 سنوات إلى تحقيق 4،5 مليون سائح، كيف تحتسبون عدد السواح الوافدين على بلادنا والطاقة الإيوائية لا تتعدى 110 ألف سرير علما أن حجم التعبئة يختلف من فندق إلى آخر، وما نخشاه أنكم تقومون باحتساب السواح الذين يقضون أقل من 24 ساعة بالمغرب، وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الاحصائيات المقدمة لنا مغلوطة،ويجب مراجعتها لضبط العدد الحقيقي من السواح الذي يفد على المغرب، خاصة وأن المنظمة العالمية للسياحة تفرض بأن لا يحتسب إلا السائح الذي يقضي أكثر من 24 ساعة ببلادنا.

وكمثال حي على التراجع المقلق لهذا القطاع الهام، أنه ما بين سنة 1999 وسنة 2000، كانت ميزانية قطاع السياحة تبلغ 70 مليون درهم، وعدد السياح الوافدين حوالي 2 مليون سائح، أي 35 درهم كتكلفة للسائح الواحد، أما اليوم فميزانية هذا القطاع قدرها 400 مليون درهم وعدد السياح الوافدين 2،3مليون سائح، حيث ارتفعت تكلفة السائح إلى 173درهم مع تراجع حاد في مداخيل الدولة، لذلك فالوضع مقلق جدا كما قلت، وعلى الوزارة الوصية والحكومة أن تنتبه وأن تتدارك هذا الوضع بفتح حوار حقيقي مع المهنيين.

أما المكتب الوطني للسياحة، فقد أعلنتم ؟ السيد الوزير ؟ أمام اللجنة المختصة، عن تعزيز إمكانياته المالية لتصل عائداته في أفق 2008 إلى 179 مليون درهم، وبمساهمة من الدولة قدرها 500 مليون ردهم، حقيقة، وهذا رأي كل المهنيين والمستثمرين بالقطاع السياحي، لا نفهم الاختصاصات الحقيقية لهذا المكتب، وكيف تصرف الأموال الطائلة التي يتوصل بها من الدولة، وكم طالبنا بتوضيح وضبط المعايير التي يعتمدها هذا المكتب من أجل اختيار وكالات الأسفار الدولية التي كلفت بتسويق وبيع المنتوج السياحي المغربي، فهناك وكالات غير مؤهلة ويتم اختيارها، وهناك أموال كثيرة تذهب لمكاتب الدراسات دون جدوى، الأمر الذي يفرض من الوزارة الوصية، وإن أردنا الوصول إلى 10 مليون سائح، الإقدام على مراجعة سياسية هذا المكتب وتوجيهه ومراقبته وإمداه بالأطر الكفأة، وما أكثرها، لتسويق المنتوج الوطني السياحي في أحسن الظروف، كذلك السيد الوزير، وهذا موضوع سبق أن قدمنا في شأنه سؤالا شفهيا آنيا، ويتعلق بالمعايير التي تعتمدها وزارتكم لتوزيع الحصة الخاصة بأداء مناسك الحج على وكالات الأسفار الوطنية، فالمواطنون يعانون كل سنة ومنهم من كان ضحية بعض وكالات الأسفار التي لا تحترم أخلاقيات هذه المهنة الشريفة، مما يفرض اتخاذ كل التدابير حفاظا على كرامة وحقوق حجاجنا الميامين.

السيد الوزير،

تبعا لهذه الوضعية التي يوجد عليها قطاعنا السياحي، والتي شخصناها بكل واقعية، وموضوعية، وغيرة وطنية، فإننا نعتقد أن المرحلة تفرض، لإنعاش القطاع السياحي المغربي، والخروج به من دائرة الأزمة، الإقدام على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات ذات الصبغة الإستعجالية، نقدم ملامحها من خلال الاقتراحات والملاحظات التالية:

- المراهنة بشكل أفضل على السائح المغربي وعلى كل ما يتعلق بالسياحة الداخلية، وتقديم التشجيعات والتسهيلات لتحفيز المواطن على

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

التعامل مع السياحة الوطنية، دون عقدة نقص أو عقدة بالتغرب اقتداء بالنموذج الإسباني، حيث أن معظم الإسبان يقضون عطلهم بإسبانيا، وبلادنا المغرب من أجمل الدول السياحية في العالم، ولا يستفيد منها المغاربة.

ـ الإنفتاح المستمر، وعلى طول السنة، على السائح الأجنبي، بتكثيف الجانب الإشهاري عبر توظيف المقومات الثقافية والجمالية والتراثية في عملية التواصل مع الآخر، مع عدم الارتكاز على الأسواق الكلاسيكية المعروفة كفرنسا وألمانيا، والتوجه نحو دول أوروبا الشرقية خاصة روسيا، ونحو دول أمريكا وكندا وأمريكا اللاتينية واليابان والدول الأسيوية وجنوب إفريقيا، دون نسيان الدول العربية.

ـ الإسراع في إبرام اتفاقيات جديدة بين الخطوط الجوية المغربية وشركات طيران دولية أخرى.

ـ تنظيم قطاع وكالات الأسفار وتوجيه اهتماماته نحو السياحة الداخلية، مع إشراك الجماعات المحلية والجمعيات المهنية بصفة مكثفة في تنمية السياحة على الصعيد المحلي، وتحفيز الجماعات المحلية على تقوية كل آليات المجالات السياحية، وكذا إشراك الساكنة المحلية في كل المبادرات والمشاريع المحلية لإنعاش وبيع المنتوجات المحلية.

ـ التعجيل بتأهيل البنية الفندقية، علما أن لجن التصنيف التي زارت المؤسسات الفندقية على الصعيد الوطني في السنوات الأخيرة، تؤكد على ضرورة التعجيل لإعادة تأهيل مئات الوحدات السياحية التي توفر حوالي 41٪ من الطاقة الإيوائية، ونتمنى أن يمتد التمويل الموجه لهذه العملية إلى الفنادق التي لم تخضع بعد لنظام التصنيف، والتي تستدعي تأهيلا شاملا حتى ترقى إلى المؤسسات السياحية، مما سيقوي الرصيد الفندقي الوطني، والطاقة الإيوائية، فهناك 1140 وحدة غير مصنفة ذات طاقة إيوائية تفوق 33170 سريرا.

الغياب التام لكل مبادرة هادفة لتسويق المنتوج السياحي بواسطة المعارض الدولية، والإعلام الدولي والوطني.

ـ عدم فتح المجال للعنصر البشري المكون و المؤهل بمندوبيتنا بالخارج، علما أن وزارتكم تتوفر على أطر كفأة من المستوى العالي، لها سمعتها على الصعيد الدولي والوطني، وبإمكانها خدمة هذا القطاع بكفاءة وغيرة وطنية.

ـ غياب التنسيق والعمل المشترك لإعطاء هذا القطاع المناعة التي يستحقها، خاصة من الوزارة الوصية والجماعات المحلية والغرف المهنية والخطوط الجوية الملكية والمكتب الوطني للسياحة ووزارة النقل والثقافة والصناعة والتقليدية والمهنيين بمختلف تخصصاتهم، بحيث يكون الحضور في المعارض الدولية ولبيع المنتوج السياحي بمشاركة كل هؤلاء الفاعلين مما سيمكن من التقليص من المصاريف الموجهة لهذه المعارض، ويمكن من إعطاء صورة للعمل الجماعي المشترك لكل هؤلاء الفاعلين أمام الدول المنافسة لنا، وبمثل هذه السياسة سيكبر الحس الوطني بأهمية هذا القطاع لدى كل هؤلاء المتدخلين خاصة الجماعات المحلية والغرف المهنية، ونحن في الفرق الحركية مقتنعون أنكم لو طبقتم السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة هذه السياسة، فإن المردودية ستكون إن شاء الله في المستوى الذي نأمله وينتظره جلالة الملك محمد السادس أيده الله لهذا القطاع الهام والإستراتيجي.

– عدم استغلال جهازنا الديبلوماسي من خلال السفارات والقنصليات لبيع المنتوج السياحي، والبحث عن أسواق بديلة للأسواق التقليدية، ومتابعة وتوجيه البعثات المغربية حتى يمثلوا بلادهم أحسن تمثيل في المعارض الدولية، وما لا نفهمه رغم نداءاتنا المتكررة، هو عدم إقدام الحكومة والحكومات المتعاقبة في خلق نواة متخصصة في المجال السياحي على مستوى السفارات والقنصليات المغربية خاصة في البلدان التي لا توجد بها مندوبيات سياحية.

– ضرورة التفكير في جعل الجماعات المحلية شريك أساسي في الصناعة السياحية، فلا يعقل أن تبقى هذه المؤسسة الدستورية والركيزة الأساسية في التنمية المحلية بعيدة وغائبة في تصاميم واستراتيجية الوزارة والحكومة لتفعيل والنهوض بالقطاع السياحي، خاصة على المستوى المحلي والجهوي، والوقت قد حان كي تقوم هذه الجماعات بدورها الفاعل والمساهم في الحفاظ على المآثر التاريخية وترميمها، وتنظيف الأزقة والفضاءات المحلية بهذه المآثر، خاصة في المدن العتيقة.

وأيضا لا بد من التفكير في تفعيل دور المحتسبين في تنظيم الحرف على مستوى الأحياء و الأسواق، بحيث يكون كل حي وكل سوق متخصص في حرفة واحدة، مما يعطي للمدينة والفضاء ذلك الرونق والجمالية التي تبهر السائح الأجنبي والمغربي وتجعله يعود لزيارتها كلما سمحت الفرصة لذلك.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين المحترمين

هذه بعض الملاحظات والإقتراحات، قدمناها باسم الفرق الحركية، ونأمل أن تساهم في النهوض بهذا القطاع الهام والإستراتيجي الذي يرعاه صاحب الجلالة بعنايته الخاصة، وسيبقى في نظرنا تحقيق رهان 10 مليون سائح في السنة، مقارنة مع حجم الصناعة السياحية العالمية، (فرنسا 75 مليون سائح، أمريكا 50 مليون سائح، إسبانيا 48 مليون سائح، روسيا 21 مليون سائح، المكسيك 20 مليون سائح، بولونيا 17 مليون سائح) سيبقى بعيد المنال، إذا لم تعتمد وزارة السياحة ومن خلال الحكومة، استراتيجية واقعية، فاعلة، خاصة على مستوى الربط الطرقي المريح بين مختلف المراكز والمدن السياحية بمختلف أقاليم المملكة، فلا يعقل أن يقطع السائح الإسباني أو الأوروبي والأمريكي المسافة الرابطة بين كوسطاديلصول إلى الخزيرات في نصف ساعة وبين الخزيرات وباب سبتة في نصف ساعة، ويقطع المسافة الرابطة بين سبتة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

وفاس في 8ساعات، علما أنه لو كانت الطريق مبنية بالمستوى المطلوب بين سبتة، مرورا بالشاون وزان، وليلي، مولاي إدريس مكناس فاس، لاستقطابنا جل السواح الأوروبيين والأمريكيين والأسيويين الساكنين والزائرين لإسبانيا خصوصا الأندلس و كوسطاديلصول .

ختاما نأمل في أن تأخذ وزارتكم السيد الوزير والحكومة هذه الإقتراحات والملاحظات المتواضعة بعين الإعتبار لما فيه مصلحة هذا القطاع ومصلحة بلادنا.

شكرا لكم، والسلام عليكم.

4.5 تدخل الفريق الاشتراكي

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع الميزانية المقدم للمجلس الموقر فيما يتعلق بالقطاعات الحيوية كالتشغيل والفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمياه والغابات، والطاقة والمعادن والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والصناعة والتجارة، حيث يبدو هذا المشروع غير متوازن في اختياراته وطموحاته، الشيء الذي ظهر في ضعف الاعتمادات المرصودة له، لكن دون أن ننكر المجهود الجبار المبذول للتغلب على هذا النقص واستثمار ما هو متوفر بعقلنة وتبصر.

السيد الرئيس

يعتبر قطاع التشغيل من القطاعات الحكومية الحيوية، فرغم المجهودات التي بذلتها الدولة خلال السنوات الأخيرة من أجل إنعاش التشغيل ودعم الاستثمار المنتج لمناصب الشغل، وخلق برامج ومبادرات جديدة لتأهيل الشباب الباحث عن العمل ودمجه في الحياة العملية، يظل ملف التشغيل أحد التحديات الأساسية التي تواجهها الحكومة الحالية.

وفي هذا الصدد نتمنى أن يتم تفعيل ومتابعة نتائج المبادرة الوطنية للتشغيل، فضلا عن البرنامج الذي سطرته الوزارة والمتمثل بالأساس في :

- إحداث مرصد للشغل.
- الوساطة في سوق الشغل.
- برنامج التكوين من أجل الاندماج.

ويرتبط تدبير هذا الملف، في نظرنا بوضع برنامج اقتصادي استعجالي يتم التركيز فيه على القطاعات الانتاجية الكفيلة بتحريك عجلة النمو وخلق أكبر عدد من مناصب الشغل. وقد بات اليوم أن قطاعات كالفلاحة والصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية وتكنولوجيا الإعلام والتواصل تمثل الرهانات الأساسية في هذا المجال، بشرط اعتماد مخططات محلية لتفعيل الاستثمار الداخلي والخارجي المتعلق بهذه القطاعات الحيوية وذلك للحد من الفوارق بين الجهات وتمكين اليد العاملة من الاستقرار، وحماية الشباب من ركوب مخاطر مغامرة الهجرة نحو دول الشمال.

ويأتي مشروع هذه الميزانية ضمن منظومة من المتغيرات والأحداث والإشارات من ضمنها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلق صاحب الجلالة يوم 18 ماي 2005 والتي حدد معالمها في إطار " رؤية شمولية مرتكزة على مبادئ الديمقراطية السياسية والفعالية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي " وذلك من أجل " استئصال آفة الفقر والبؤس التي تقف عقبة في وجه استثمار المواطن المغربي وتحول دون إسهامه واندماجه الكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية " .

السيد الرئيس

لقد شكل قطاع الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ولازال يشكل العمود الفقري لاقتصادنا الوطني وهذا ما يجرنا إلى الحديث مجددا عن المقاربات المعتمدة من أجل أن نجعل منه القطاع الحيوي الذي يتطلب من المناقشة والتركيز على البعد الإستراتيجي المتوخى منه خصوصا أمام الإكراهات والتحديات التي تواجه المغرب.

إن هذه الأهداف لن تتحقق إلا بتأهيل هذا القطاع المهم باعتباره يندرج ضمن مخطط التنمية البشرية وذلك لتوفره على إمكانات مهمة يمكنها أن تساعد على توسيع وتطوير قاعدة الصناعات الغذائية ببلادنا وبالتالي تسويق منتوج قادر على المنافسة في الداخل والخارج .

وهذا لن يتأتى دون الاهتمام بدعم الاستثمارات الفلاحية وضمان تحسين الإنتاجية والجودة علاوة على تدابير أخرى منها مساعدة الفلاح المغربي وتمكينه من وسائل العمل وتخفيض تكاليف الإنتاج وتأطيره ليتمكن من مضاعفة الجهود وتعبئته لينخرط في المجهود الرامي إلى تحقيق إقلاع فلاحي حقيقي.

كما نرى من الضروري إعداد استراتيجية تنموية للنهوض بالعالم القروي خصوصا المناطق النائية منه، وذلك بتأهيل ساكنته لمسايرة المستجدات والتقنيات الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق، وهذا يتطلب منا تأمين أرضية صلبة للانطلاق السليم، فعلينا الاهتمام بزيادة حجم الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية وسن تشريعات خاصة بالحيازة والجباية، وتقسيم المناطق الزراعية إلى جهات متخصصة لتفادي التراكم الإنتاجي، وإشراك الغرف الفلاحية في مجال التوجيه والسهر على تطبيق البرامج الجهوية والتناوب الزراعي.

وبموازاة مع هذا التوجه لا يجب إغفال الاهتمام بالفرشاة المائية وترشيد وعقلنة المياه المخصصة للسقي واستغلال المياه الموجودة ببعض السدود وتمكين الفلاح من موارد مالية بفوائد مناسبة وتشجيعه على إدخال زراعات بديلة تتلاءم مع الظروف المناخية لكي تحقق الربح للمنتوج المغربي.وتكون كفيلة بخلق دينامية اقتصادية في العالم القروي وبتوفير فرص للشغل .

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أما بخصوص قطاع الصيد البحري فيعتبر من القطاعات الإنتاجية الهادفة إلى تحقيق إقلاع اقتصادي مهم، لكونه يوفر إمكانيات كبيرة للإستثمار وهامش إضافي من الربح .فسياسة تنمية هذا القطاع تتطلب بالأساس عقلنة استغلال الثروات السمكية الوطنية والحفاظ عليها من الإستنزاف المفرط الذي يهددها، وذلك بتكثيف المراقبة والمتابعة مع وضع وسائل مناسبة للقيام بذلك برا وبحرا وجوا من أجل ضمان استغلال أفضل لهذه الثروة الوطنية . ولتحقيق ذلك نقترح الإسراع في عملية تحديث أسطول الصيد البحري الوطني وتزويده بآليات ومعدات تضمن السلامة للعاملين به، مع بناء ورشات لصناعة وإصلاح السفن، كما يجب تجهيز الموانئ الخاصة للصيد البحري بكل التجهيزات الضرورية لمساعدة الصيادين للقيام بعملهم على أحسن ما يرام، مع البحث على الأسواق خصوصا خارج الوطن لتصريف المنتوج خارجيا، وفي هذا الصدد نتمنى أن يكون تجديد اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي في مستوى التطلعات وأن تراعى المحافظة على استغلال المخزون السمكي دون أن تتعرض المصايد للإنهاك خاصة تلك المتعلقة بالرخويات والقشريات.

كما نؤكد على أن أحد المداخيل الرئيسية لتأهيل قطاع الصيد البحري هي الإسراع بإخراج مدونة الصيد البحري إلى حيز الوجود لاعتبارها الإطار الضروري لتقوية الدور الإنتاجي للقطاع داخل النسيج الاقتصادي الوطني، وحماية البيئة البحرية من التهديدات التي تلحقها.

السيد الرئيس

يعتبر قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر من القطاعات الحيوية التي يجب على الحكومة أن توليها العناية اللازمة، وذلك لمواجهة تحديات تدبير القطاع الغابوي والمحافظة على النظم البيئية، ونحن ننوه بالمجهود الذي تقوم به المندوبية السامية خصوصا بوضعها لبرنامج عشرية للتنمية الغابوية (2005- 2014) وبلورة استراتيجية وطنية لمواجهة التصحر في إطار التنمية المستدامة للقطاع. وبرنامج التشجير (41.000 هكتار) الذي يشكل كذلك إحدى الورشات الهامة للمندوبية، مع التشديد على ضرورة مضاعفة المراقبة لحماية ما تبقى من الغابة جراء الحرائق والاستغلال المفرط وتدبير مواردها وتجديدها وتأهيل الأطر العاملة بالقطاع والاهتمام بالأحواض المائية ومجابهة مشكل التعمير والتصحر وكذا تشجيع نشاط السياحة الغابوية والقنص.

السيد الرئيس

إن قطاع السياحة أصبح يحتل اليوم أهمية متزايدة سنة عن سنة بحكم استقراره ونموه، إذ بلغت مساهمته حوالي 8٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، وأكثر من 6٪ من حجم التشغيل الإجمالي، غير أن حجم الرهانات والآمال المعقودة على هذا القطاع من أجل النهوض بالنسيج الاقتصادي الوطني أصبحت تستدعي تعبئة شاملة لتوسيع وخلق فضاءات سياحية جديدة خاصة في المجالات القروية والجبلية والصحراوية والاستثمار الذكي لموروثنا الثقافي والتاريخي مع ما يستلزم ذلك من أساليب ملاءمة في التكوين والتسويق والإعلام.

إن التقاطع الحاصل بين الصناعة التقليدية والسياحية ومن خلال العديد من المؤشرات تبدو الضرورة القصوى لتنظيمه وتأهيله ضمن سياسة مندمجة مع القطاع السياحي مما سيتيح فرص أكبر لمواجهة الهشاشة التي يعاني منها من جهة، وتمكينه من فرص أكبر على مستوى التسويق والإشهار من جهة أخرى، أنه قطاع بحاجة إلى المصاحبة من خلال مبادرات مضبوطة في مجالات التكوين والتمويل والتغطية الاجتماعية. وبنفس المنظور يمكن الحديث عن الاقتصاد الاجتماعي الذي أبان كقطاع ناشئ عن إمكانيات واعدة، مما يستدعي دعم الجمعيات التنموية العاملة في القطاع وفق ضوابط ومعايير واضحة ووفق شراكات أو دفتر للتحملات لتأمين الحضول على أهداف ملموسة في هذا المجال.

كما أن هيكلة ودعم كل من التعاونيات والمقاولات الصغرى والمتوسطة في الجوانب المرتبطة بالإنتاج والتمويل والتدبير والتنظيم والتسويق، من شأنه أن يحولها إلى فاعل سوسيواقتصادي منافس وقوي. وهذا مرتبط كذلك بالعمل على تطوير وتحسين قطاع الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد، وتأهيل إقلاع صناعي وتجاري ببلادنا وتحديث نسيجنا الاقتصادي حتى يصبح قادرا على مجابهة المنافسة الدولية ويخدم التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا معالجة الإشكالية البنيوية التي يعانيها الاقتصاد الوطني عامة والصناعة والتجارة خاصة في ظل ظاهرة العولمة وانفتاح السوق مع وضع استراتيجيات مستقبلية (كاستراتيجية السياحة 2010، استراتيجية الصناعة التقليدية 2015..) مع اعتماد التصريح الحكومي لسنة 2002 كمرجعية عامة. كما أن الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية مرتبط بمدى موقعه في العلاقات الخارجية للدول، لكونه سيساهم في تحسين مردودية الميزان التجاري الوطني والرفع من مستوى التنمية، حيث أن هذا العامل أصبح اليوم مؤشر على تقدم الدول وانفتاحها، كما أن الاقتصاد بصفة عامة أصبح بفعل تطور العالم أساسيا لكل دولة ديمقراطية، وأصبح كذلك يحتل مكان الصدارة في العلاقات الدولية ويتحكم في المجال الديبلوماسي.

السيد الرئيس

إن هذه المواقف وهذه الرؤى يجب أن نلمسها كذلك في مدى تدبير الحكومة لقطاع مهم كالطاقة والمعادن خصوصا أنه يساهم بنسبة 15٪ في الناتج الداخلي الخام ويحقق مداخيل جبائية مهمة ناهزت 3.5 مليار درهم خلال سنة 2004، وقرابة 80٪ من الصادرات المعدنية،فالدور الإستراتيجي الذي يكتسيه هذا القطاع باعتباره عصب الدورة الاقتصادية ومحور النزاعات الحالية والمستقبلية، رهين بقدرة الحكومة على ضمان مصادر الطاقية بوضع سياسة حقيقية حتى لا يظل مرهونا بالتقلبات الدولية، وللتخفيف من آثار السلبية لارتفاع أسعار البترول.

ومن هذا المنطلق يجب أن نعطي الأولوية إلى تسريع وثيرة إنجاز

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الخرائط الجغرافية والمعدنية التي من شأنها تحديد مواقع ثرواتنا المعدنية، كما ندعو إلى ضرورة تنويع مصادر إنتاج الطاقة بالاعتماد على الطاقات المتجددة (الشمسية، الرياح، الأمواج،....). وكذا الطاقة النووية.

إننا نثمن بكل اعتزاز المجهودات المبذولة فيما يخص كهربة العالم القروي والنتائج الإيجابية التي حققها هذا البرنامج باعتباره امتدادا للمشاريع التي سطرتها حكومة التناوب التوافقي.

السيد الرئيس

في الأخير نغتنم هذه الفرصة ومن موقعنا في الأغلبية الحكومية لنجدد الدعوة للرفع من الميزانية المخصصة لهذه القطاعات المهمة خصوصا أمام تحديات والإكراهات التي تملي علينا جميعا الوقوف جنبا إلى جنب من أجل دعم مسيرة بلادنا لتحقيق العيش الكريم لكل مواطن ضمن منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشمولية.

5.5 تدخل فريق الاتحاد الدستوري

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل اليوم باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة الميزانية الفرعية للقطاعات التي تندرج ضمن لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم القانون المالي لسنة 2006 ومن موقعنا كمعارضة بناءة همها الوحيد هو إغناء العمل التشريعي من جهة والدفاع عن المصالح الوطنية رغم الاكراهات التي تمارسها الحكومة من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

بخصوص القطاع الفلاحي، فالتدابير التي اتخذت لحد الآن من اجل النهوض بهذا القطاع وتأهيله لخوض غمار المنافسة لم تكن مجدية، ولم تنجح في تغيير الواقع المؤسف الذي يعاني منه هذا القطاع، فبنفس الإمكانيات التي دبر بها هذا القطاع السنة الماضية هي نفسها التي رصدت له هذه السنة فكيف السبيل إلى النهوض به في ظل ما هو موجود.

فالقطاع الفلاحي لهذه السنة تضرر بسب الجفاف المتواصل ومشكل الصقيع الذي أصاب بعض الزراعات بأضرار مما حدى بوزارة الفلاحة إلى اتخاذ إجراء يتمثل في إلغاء ديون الفلاحين الصغار ومراجعة نسب فوائد الديون، مما يطرح التساؤل حول المعايير المعتمدة في توزيع الاستفادة من إلغاء الديون ومراجعة الفوائد، ومصير الديون القديمة المترتبة على الفلاحين ومنتجي البواكر الذين تعرضوا لخسائر مادية جراء التغييرات المناخية غير الملائمة.

إضافة إلى ذلك فالوزارة تعمد إلى تقديم الإعانات للفلاحين عن طريق القرض الفلاحي هذا الأخير الذي يحجزها قصد اقتطاع الديون المترتبة على الفلاحين، و فرض فوائد على الديون بنسب مرتفعة فلما هذا الحيف الذي يطال الفلاحين، في حين أنها الشريحة الأحوج بالاستفادة من التسهيلات.

أما منتجي قصب السكر فهم يعانون من الحيف الذي يمارس عليهم من طرف المصانع نظرا لاعتمادها مقياس الحلاوة لتحديد الثمن مما يلحق ضررا بالمنتجين بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يضر بهم من جهة ويهدد هذه الزراعة الحيوية من جهة أخرى.

أما فيما يخص القطيع الوطني فلازال يعاني من عدة اختلالات تتمثل في غلاء الأعلاف التي لا تتماشى مع القدرات المادية لأغلب الكسابين مما يطرح بشدة ضرورة دعم الكساب وتوفير الأعلاف بأسعار مناسبة، واستراد الأبقار الحلوب وتحسين النسل.

فما هي استراتيجية الوزارة لتثبيت سكان البوادي والقرى، حيث يلاحظ أن الهجرة القروية نحو المدن في ارتفاع مستمر وما يسببه ذلك من مشاكل كظهور دور الصفيح والبناء العشوائي، مما يدفع الى ضرورة تحسين مداخل الساكنة القروية، والرفع من مدخولها وتحسين ظروف عيشها، كتوفير البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية وفك العزلة بخلق المسالك الطرقية والكهربة الضرورية بالإضافة إلى تخفيظ عوامل الإنتاج ودعم الإنتاج الحيواني.

السيد الرئيس،

إن الصناعة السياحية ببلادنا تشكل أولوية اقتصادية وطنيا وجهويا بالنظر لإمكانيات النمو التي توفرها، وبآثارها المنشطة للتشغيل والاستثمارات، وبانعكاساتها المباشرة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، الشيء الذي يفرض رؤية استراتيجية بتفاعلية مستمرة ومتجددة لجعل القطاع السياحي يقود التنمية ببلادنا ويضمن تحسين عيش السكان.

إلا أن هذا القطاع يعاني عدة اختلالات من جراء عدم التنسيق حيث يفترض فيه تطوير وترويج منتوجات الصناعة التقليدية.

فوكالات الأسفار تقوم بتعاملاتها بالعملة الصعبة خارج أرض الوطن، وإذا كان من حقها التعامل مع مؤسسات فندقية وشركات لنقل السياح التي تختارها وتتعامل معها، فالمشكل هو أن هذه الوكالات تحتكر هذه القوافل السياحية، فهي تبيعها لبعض التجار ومصدري منتوجات الصناعة التقليدية، ولا توجهها بحرية للأسواق والأماكن التي تعرض فيها منتوجات الصناعة التقليدية وان فعلت فان ذلك يكون مقابل أداء حق المرور الذي يقع على عاتق التجار.

ولإحكام سيطرتها على القوافل وضمان سرية خطتها فإنها لا تسلم القوافل السياحية للمرشدين المعنيين بالفنادق المعنية، بل لمرشدين يتعاملون معها تحت ذريعة أنهم مستخدميها دون تقسيم القوافل إلى

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

مجوعات عددية أو اعتماد المرشد المساعد من المحليين، وتوجههم لمتاجر معينة يتعاملون مع أصحابها مقابل حصولهم على نسبة مئوية جد مرتفعة أو حق المرور.

هذا الدور الاحتكاري نفسه الذي تقوم به وكالات الأسفار بالنسبة للقوافل السياحية، تلعبه إدارات بعض الفنادق ومستخدميها بالنسبة للسياح جماعات وفرادى.

ينضاف إلى ذلك مشاكل أرباب ومستخدمي دور الضيافة التي لم تعد تقتصر على دورها في الإيواء والإطعام بل تعدت ذلك والبعض منها اصبح محلا تجاريا بدون رخصة كما أصبح أصحابها ومستخدميها مرشدين سياحيين بدون رخصة كذلك.

القانون 96/30 المنظم لمهنة الإرشاد السياحي يحتم تجميع المرشدين المعنيين بالجهة في جمعية واحدة تلتزم بالمشاركة الجادة في تطوير السياحة الوطنية، إلا أن هناك عددا آخر من المرشدين السياحيين غير المعنيين بالجهة والذين يعملون بطريقة احتكارية بعيدا عن تكافئ الفرص، ولا تفوتنا الإشارة إلى ضعف مؤشرات الإنجاز بالنظر إلى الالتزامات التي تؤطر استراتيجية 2010 والتي جاءت في صدر الاتفاقية الإطار وهي رفع الإنتاج الداخلي الإجمالي ب 2٪ إلى 3٪ سنويا ورفع عائدات السياحة السنوية من 20 إلى 80 مليار درهم، وخلق 600.000 منصب شغل سنويا فبعض العائدات تراوح 35 مليار درهم، والأثر على الناتج الداخلي الإجمالي لقطاع الخدمات لم يعرف تغييرا في بنيته منذ 2001 ومناصب الشغل لا زالت نظرية.

مما يستدعي ضرورة تسريع وثيرة الإصلاح، في اتجاه خلق توازن بين السياحة الداخلية والسياحة الخارجية والاهتمام أكثر بالسياحة الجبلية والقروية مع تكثيف المراقبة الإيجابية على المؤسسات الفندقية ودور الضيافة بما يجعلها تلتزم بالمهنية في تقديم برمجتها مع فتح قنوات حوار وتنسيق مستمرة مع جميع المتدخلين في هذا القطاع، وتفعيل دور المجالس الجهوية للسياحة لتقوم بالمهام المنوطة بها في التنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاع السياحي وقطاع الصناعة التقليدية على المستوى الجهوي.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصناعة التقليدية، قطاع يشغل أزيد من مليوني صانع وصانعة كما أنه قطاع اجتماعي يوفر التشغيل بوثيرة سريعة وبتكلفة يسيرة وهو أيضا قطاع حضاري وتاريخي وثقافي، يختزل الأبعاد الجمالية والثقافية.

ولكنه أصبح الآن قطاعا هامشيا يتطور بصورة غير متحكم فيها، سواء تعلق الأمر بتوزيعه المجالي داخل المدن والحواضر المغربية، وبناؤه الاقتصادي الذي عرف عدة تراجعات خطيرة ناتجة عن غياب رؤية استراتيجية وشمولية لتنمية القطاع وتفعيل دوره الاجتماعي والاقتصادي واستثمار طاقاته الاقتصادية في التشغيل والتأهيل والعقلنة والترشيد.

فقطاع الصناعة التقليدية، يعاني من غياب التغطية الصحية والضمان الاجتماعي نظرا لعدم ملاءمة القوانين المعمول بها في المغرب، لطبيعته وخصوصياته. انه قطاع يعاني أزمة تسويق، في غياب سياسة تجارية محكمة التدبير ومدروسة العواقب، أنه قطاع لم يهيكل بعد على مستوى المؤسسات المتدخلة فيه، فغرف الصناعة التقليدية لم تعطى لها الإمكانيات المادية والبشرية الكافية من أجل تفعيل دورها للتدخل في القطاع، فهي لازالت مؤسسات للإستشارة والتشاور وتعيش أزمة تمويل، في غياب صندوق وطني لإنعاش الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية، أمام كل هذه المعوقات والمشاكل التي تهدد حرفنا التقليدية بالركود والانقراض، ما هي الإجراءات السريعة والعملية التي أحدثتها الوزارة بهدف تجاوز هذه الوضعية المتأزمة لقطاع الصناعة التقليدية؟ وماذا فعلتم السيد الوزير؟.

لقد أتيتم بميزانية هزيلة وببرامج تم تضخيمها حتى تحجب المشاكل التي يعاني منها القطاع، فكيف يعقل تنمية القطاع بهذه الميزانية عوض الرفع منها، لأن القطاع في حاجة إلى الاستثمار في البنيات التحتية من قرى الصناع والمجمعات والتجهيزات الأساسية من إحياء صناعية ومراكز تجارية خاصة بالصناعة التقليدية، والبحث عن الأسواق والدراسة والرفع من جودة المنتوج، فكيف ستواجهون هذه المعوقات بإدارة مركزية غير مهيكلة، ومندوبيات لا تتوفر على أبسط الإمكانيات وميزنيات هزيلة للغرف، وأطر الصناعة التقليدية لازالت في حالة انتظار لتسوية مشاكلها المادية والاجتماعية.

إننا في فريق الاتحاد الدستوري ، وإيمانا منا بالدور الحيوي لقطاع الصناعة التقليدية، ووعيا منا بالتاريخ النضالي للحرفيين، واقتناعا منا بالدور الحضري والثقافي لهذه الحرف التي تعبر عن الأصالة المغربية، فإننا نعتبر إنعاش القطاع وتأهيله لدخول المنافسة والعولمة يقتضي ما يلي:

الإسراع بإصدار قانون تنظيم الحرف، متظمنا لتعريف دقيق وشمولي للصانع التقليدي، وذلك بهدف وضع الإطار التشريعي لتنظيم الحرف وسد الباب أمام المتطفلين على هذا القطاع.

إنجاز دراسات قطاعية ذات بعد شمولي، والكف عن الدراسات التجزيئية التي تقوم بها الوزارة، والتي لا تفيد في شيء.

إعادة النظر في النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية والبحث عن صيغ تمويلية جديدة لأنشطتها والانتقال بها من الدور الاستشاري إلى الدور الاستثماري.

السيد الرئيس،

إن قطاع التشغيل يعتبر من القضايا المركزية في سياسة البلاد وأولوية وطنية نصت عليها الخطابات الملكية المحددة والتصريح الحكومي باعتبارها قاطرة للتنمية، إلا أن هذا القطاع ما زال يعاني من أزمة حقيقية بنيوية ناتجة عن اختلالات وتعثرات عميقة، فالمناظرة الوطنية

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

حول التشغيل المنعقدة بالصخيرات يومي 22 و 23شتنبر من هذه السنة كرست نفس السياسات الاحترافية التي أوصت بها مناظرة مراكش لسنة 1998حول التشغيل والتي خلفت مزيدا من الضحايا (ضحايا التكوين المهني، ضحايا الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وضحايا المقاولين الشباب)، وبالتالي فاعتماد الدولة على القطاع الخاص للتقليص من أزمة التشغيل رهان يشوبه الخلل وذلك راجع إلى هشاشة النسيج الاقتصادي المحلي والانفتاح الذي يهدده مثلا غزو المنتوجات الصينة للأسواق المغربية التي أدت إلى إغلاق عدة معامل وبالتالي مزيد من التسريح للعمال، وغيرها من المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الخاص وهذا يستدعي تأهيله أولا قبل الحديث عن حل أزمة التشغيل عن طريق المقاولات.

وما يعاب عن هذه المناظرة كذلك هو إمكانية استغلال أرباب العمل عقود الشغل الأولى قصد الحصول على إعفاءات ضريبية في غياب حماية اجتماعية للعاملين.

أما فيما يخص الجانب القانوني في قطاع التشغيل فقد دخلت مدونة الشغل مرحلة التطبيق منذ 8 يونيو 2004 لكن لحد الآن ما زالت مجموعة من المراسيم التطبيقية لم تصدر بالإضافة إلى عدم صدور المراسيم المتعلقة بالقانون 7.02المتعلق بالضمان الاجتماعي وخصوصا ما له ارتباط بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مما يحول دون سريان القوانين التي صادق عليها البرلمان وبالتالي يصيبها بالفشل.

أما مفتشي الشغل فهذه الفئة لازالت تعاني من عدة مشاكل من ضمنها عدم إصدار نظامها الأساسي مما يؤثر على مردوديتهم من جهة ومن جهة ثانية هذا الجهاز لازال يفتقد إلى وسائل العمل التي تمكنه من فرض سلطة القانون على المخالفين.

لذلك لا بد من:

- الإسراع بإخراج النظام الأساسي لمفتشي الشغل إلى حيز الوجود.
- الإسراع لتسوية الوضعية القانونية للمندوبيات المحدثة منذ 1998
- العمل على إدماج المصالح الاجتماعية لموظفي قطاع التشغيل بباقي المؤسسات الموضوعة تحت وصاية الوزارة مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتكوين المهني.
- ضرورة إعادة النظر في سياسة الأجور ببلادنا وعلاقتها باستمرار الامتيازات والتوزيع الغير العادل للثروات التي تساهم في توسيع دائرة الفقر وتقوية الفرقات الطبقية الكبرى، لذا يجب إيجاد وسائل ناجعة قصد إحداث مناصب مالية من شأنها التخفيف من معضلة البطالة.
- إدماج فئة الدكاترة المعطلين والمهندسين على الأقل لأن هذه الفئة عددها محدود ومن شأن ذلك أن يمكن الإدارة من الاستفادة من كفاءات علمية عالية وبالتالي إيقاف النزيف الذي تسببه ظاهرة هجرة الأدمغة التي أصبحت اليوم ثابتة في التمظهرات السلبية للعولمة، وكذلك لأن هذه الفئة تكلف الدولة ميزانية هامة في التكوين والتدريس وهذا فيه خسارة للوطن، فما هي الإجراءات التي تقوم بها الوزارة لحل هذا المشكل والحد من هذا النزيف.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6.5 تدخل فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري برسم السنة المالية 2006.

نعلم جميعا الاهمية الكبرى التي يكتسيها القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني باعتباره يشكل الوسيلة المثلى في الوصول الى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغذائي ، إضافة الى كون الفلاحة تستقطب عددا كبيرا من الساكنة القروية ، وهو الامر الذي يفرض على الحكومة ان تولي عناية فائقة بهذا القطاع الحيوي الهام ، وتعمل على تحقيق التنمية الشاملة خاصة بالعالم القروي ، لأن انعاش هذا الاخير يعتبر أحد المفاتيح الاساسية للرفع من مستوى اقتصادنا ، وبالتالي سببا رئيسيا لحل جزء كبير من مشاكلنا الاجتماعية ، فالعالم القروي يتوفر على ساكنة جد هامة كما يتوفر على خيرات لم يتم استغلالها بعد ، إضافة الى كونه يعتبر منطلق الهجرة الى المدن ، وكلنا يعلم لماذا يهاجر القروي وأعلم كذلك بالعواقب الخطيرة لهذه الهجرة بالنسبة للمدن سواء على مستوى البطالة والتشرد والانحراف أو على مستوى تفريخ مدن القصدير ، وانتشار ظاهرة الهجرة السرية التي اضحت بمثابة الحلم الوحيد الذي يراود الشباب المغربي .

السيد الرئيس

فإذا كان القطاع الفلاحي يعيبر الركيزة الاساسية للتنمية القروية وضمان استمرارية الاستقرار لسكان البادية ، فإن الامر يتطلب من الحكومة تخصيص اعتمادات مالية تتناسب مع الدور المنوط بالوزارة وهو الشيء الذي لم نلمسه في مشروع القانون المالي لسنة 2006 بحيث عرفت ميزانية هذا القطاع تقصا متزايدا على غرار السنوات الماضية حيث تراجعت ميزانية الاستثمار وتحولت تدخلات الوزارة الى عمليات تقليدية ، ظرفية تقتصر فقط على توسيع بعض المدارات السقوية او قلع الاحجار او سرد بعض البرامج النظرية التي لم تعرف التطبيق على مستوى الواقع الا لدى بعض المحضوضين سواء في مجال تحسين الانتاج الحيواني او في مجال تفويت الاراضي المسترجعة ، وهي

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

مظاهر مؤسفة تدل دلالة واضحة على تهميش العالم القروي وتغييب مطوناته .

فلا يخفى على الجميع التنوع البيئي والجغرافي للمغرب من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه الامر الذي يفرض بالضرورة تبعا لذلك تنوعا في المنتوج وتباين في المردودية فالفلاحة السقوية الصناعية تختلف عن وسائل السقي التقليدي كما يختلف البور في الشمال عن البور في السهول الوسطى ، والبور في الجبال عن البور في المناطق الشبه صحراوية ، وهذه اختلافات وتباينات لم تستغل بشكل جدي في مجال تنويع الانتاج ، وهي في حاجة الى تشخيص يضمنه تاطير متخصص في مراكز الاستثمار الفلاحي ومراكز الاشغال الفلاحية .

إن أي حديث عن تاهيل القطاع الفلاحي يعني تاهيل الضيعة أي تأهيل المقاولة الفلاحية ، مقارنة مع المقاولة الصناعية والسياحية ، كما يجب أن يكون هذا التأهيل مبنيا على قانون استثمار جهوي محين ومتطور يواكب المعطيات المتجددة لدى الدول التي نتعامل معها حاليا وخاصة الاتحاد الأوربي الذي يعرف توسعا سيواجه على إثره الإنتاج الفلاحي المغربي اكراهات في التسويق ناهيك عن كون الفلاح الأوربي يستفيد داخل نظام السياسة الفلاحية المشتركة (PAC) من إعانات ملموسة تغطي مصاريف الإنتاج ، ونفس الشيء بل وأكثر من ذلك يقال عن الفلاح في الولايات المتحدة الأمريكية التي نستعد للتعامل معها في إطار اتفاقية التبادل الحر .

شكرا السيد الرئيس

7.5 تدخل الفريق الديمقراطي

السيد الرئيس

السادة الوزراء

زملائي المستشارين

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لكل من:

- وزارة الفلاحة و التنمية القروية و الصيد البحري
- وزارة الطاقة والمعادن
- التشغيل
- الصناعة و التجارة وتأهيل الإقتصاد
- السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي
- التجارة الخارجية
- المندوبية السامية للمياه والغابات و محاربة التصحر

و سوف نقتصر من خلال مداخلتنا على قطاعين مهمين ألا وهما : قطاع الفلاحة و التنمية القروية و قطاع السياحة .

السيد الرئيس

أما فيما يخص ميزانية وزارة الفلاحة و التنمية القروية و الصيد البحري ، فمن خلال تدارسنا لهذه الميزانية تبين لنا أن الحكومة لاتولي عناية كافية للمشاكل الحقيقة التي يتخبط فيها قطاع الفلاحة ببلادنا رغم ما يكتسيه من أهمية بالغة للإقتصاد الوطني ، إذ يبدو واضحا مدى العلاقة المتينة بين مستوى النمو الإقتصادي و مردودية القطاع الفلاحي . فمنذ الإستقلال و القطاع الفلاحي يفتقر إلى إستراتيجية فلاحية واضحة المعالم. فجميع الإجراءات و التدابير المتخذة للرقي و النهوض بالقطاع الفلاحي لم تصل إلى حد الآن إلى مستوى التحديات التي تواجه القطاع و المتمثلة أساسا في الظرفية الداخلية الصعبة منها الإكراهات الطبيعية و الظرفية الخارجية المتمثلة في شراسة المنافسة الناتجة عن انفتاح المغرب و انخراطه في اتفاقيات التبادل الحر مع كل من الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا، ولا يخفى على أحد مدى انعكاسات هذه الاتفاقيات على اقتصادنا الوطني.

إن ضرورة توفير الأمن الغذائي ل30مليون مواطن ـ رغم تدبدب الإنتاج ـ تتطلب اعتماد إستراتيجية واضحة و جريئة لعصرنة القطاع الفلاحي و تأهيله.

السيد الرئيس

إن تراجع ميزانية وزارة الفلاحة يجعلنا نشكك في إمكانية بلورة برنامج الوزارة إلى واقع ملموس يرقى بمستوى الفلاحة ببلادنا، فمثلا الغلاف المالي المرصود لقطاع الفلاحة و التنمية القروية في الميزانية الحالية لم يتجاوز 8،3 مليار درهم ليسجل بذلك انخفاضا بالنسبة للسنة الفارطة حيث بلغ 2،4 مليار درهم .

و من خلال مشروع القانون المالي 2006 يتضح جليا أن الحكومة ماضية في تأزيم وضعية الفلاح بإخضاع عمليات القروض الفلاحية المنجزة من طرف مؤسسات القرض الفلاحي إلى تطبيق نسبة ٪ 10 برسم الضريبة على القيمة المضافة ، و هذا الإجراء من شأنه أن ينفر الفلاح من التعامل مع هذه المؤسسة .

إن ارتفاع أسعار المحروقات و مياه السقي انعكس سلبا على الفلاحة السقوية التي تراهن عليها الحكومة و بالتالي لم يعد بإمكان الفلاح مواجهة هذه التكاليف الإضافية فضلا عن محدودية اندماج قطاع الفلاحة مع باقي الأنشطة الإنتاجية الأخرى .

إن التحولات و التزامات المغرب الدولية باتت تفرض علينا ، حكومة و مهنيين و كافة الفعاليات المعنية إيجاد مقاربة جديدة إزاء القطاع الفلاحي التقليدي في إطار إستراتيجية تنموية واضحة المعالم و اقتصاد متين و سوق داخلية قوية تمكننا من تأهيل هذا القطاع .

السيد الرئيس

السادة الوزراء

زملائي المستشارين

مما لا شك فيه تلعب السياحة ببلادنا دورا كبيرا في إنعاش

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الاقتصاد الوطني و توفير فرص الشغل. لقد أصبح المغرب نظريا يتوفر على منظور مكتمل لإنعاش النشاط السياحي من خلال إستراتيجية 2010و ما يرتبط بها من برامج إحداث مناطق سياحية جديدة و تجديد الحظيرة الفندقية و تطوير القدرات الإستقبالية و الإستقطابية لتيارات السياحة العالمية عبر الإكثار من الدعاية و تحرير قطاع النقل الجوي و تطهير المعاملات داخل القطاع السياحي، لذا بات من الضروري بلورة نظام للتتبع و التقييم قصد التحكم في الرهانات المعقدة التي يطرحها هذا المشروع الطموح و الإرادي.